

العدد المزدوج (١٣-١٤)
السنة الثالثة

تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

تشرين أول
٢٠٠٥

ملف العدد

حل الدولة الواحدة ... حل الدولتين، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

صبرا وشاتيلا في الذاكرة

ساهم في هذا العدد:

أنطوان شلحت (عكا)
د. أحمد الطيبي (المثلث)
د. أسعد غانم (الجليل)
أمير مخول (حيفا)
بسام الصالحي (رام الله)
د. بيان نويهض الحوت (بيروت)
تيسير نصر الله (نابلس)

داود تلحمي (رام الله)
سلمان ناطور (حيفا)
سهيل الناطور (بيروت)
سعد محيو (لبنان)
د. عبد الفتاح ابو سرور (بيت لحم)
عمر البرغوثي (رام الله)
عيسى قراقع (بيت لحم)

د. فرجينيا تيلي (جوهانسبورغ)
د. مايكل كيغان (تل أبيب)
محمد بركة (الجليل)
موسى الهندي (نيويورك)
نصار ابراهيم (بيت لحم)
نضال حمد (أوسلو)
هاني المصري (نابلس)

الافتتاحية

حل الدولة الواحدة، حل الدولتين وحقوق اللاجئين الفلسطينيين

منذ أن اتخذت الامم المتحدة قرارها الشهير رقم ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين، الى دولتين منفصلتين متصلتين وفي وسطهما سيادة دولية على القدس وبيت لحم، انحصر التفكير والتحليل في مستقبل حل الصراع الدائر رحاه منذ ما ينوف عن القرن.

فقد اصبحت كل الحلول تتجه نحو تقزيم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في وطنه التاريخي فلسطين. فمن قرار التقسيم الذي اعطى الفلسطينيين ما يقرب من نصف مساحة فلسطين التاريخية ونصف السكان في الدولة اليهودية الى حدود الرابع من حزيران على ٢٢٪ من مساحة فلسطين التارخية، الى الوضع الراهن ما يمنى به الفلسطيني اقل من ١٠٪ من مساحة وطنه التاريخي، مع اشتراط اسقاط جذر القضية والصراع الفلسطيني/العربي – الاسرائيلي، وهو قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحقهم في العودة الى ديارهم الاصلية.

اي اننا سرنا في نفق مظلم من تقسيم الى تقسيم المقسم الى تشظية الشظايا، وجزئنا الحل الى حلول كلها بعيدة عن حق الفلسطيني ككائن بشري انساني. فكل شيء يتمحور الان حول كم لتر ماء من مياه فلسطين يحق لنا وكم سنتمر يمكن للاحتلال ان يمنحنا وكم فرد يمكن ان يغادر او يعود الى بلده طبعا باستثناء اللاجئين في المنافي وكم لتر اوكسجين يحق لنا ان نتنفس.

تحت ظلال هذه التجزئة والتشطير، تدور افكار ورؤى للحل على اساس التوحيد والتقسيم وكل فرد ومجموعة تلتقي بها وتسمعها تتحدث عن رؤى ابداعية واحيانا تصل الى حد الحلم لكن كلها لا زالت في اطار غير منظم ولم تطرح للجماهير الفلسطينية والعربية والحركات العالمية للتضامن مع قضية الشعب الفلسطيني، والجميع يسأل نفس السؤال ماذا يريد الفلسطينيين دولة، دولتين، ما مضمون وسياق الحل العادل والشامل؟

اننا نطرح في هذا العدد من صحيفة "حق العودة" ملفا مفتوحا للحوار الفلسطيني حول مضمون ومستقبل الحل ومستقبل المنطقة ضمن رؤية لا يغيب فيها حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، ولكي نكون كفلسطينيين مبادرين بدلا من الاعتماد على ردات الفعل والقبول والاستكانة لما "يمنح" لنا من فتات تخرج من مطابخ سياسية تهدف الى النيل من كيان الشعب الفلسطيني وكينونته، وحتى لا ننساق وراء مسيرة يقودها ويؤسس لاستمرارها اسرائيليا وعربيا ودوليا شارون ومعه على نفس الطاولة حراس الفكر الصهيوني الاقتلاعي الاحلالي أمثال بيرس. ففي حال توصلنا الى نتيجه مفادها ان حل الدولتين المطروح دوليا لم يعد يجدي وغير قابل لتلبية الطموح والحقوق الاساس الفلسطينية غير القابلة للتصرف ، سيكون لنا استراتيجية واضحة المعالم نسعى لتحقيقها ان عاجلا ام آجلا.

نرحب بردودكم وتعليقاتكم وانتقاداتكم على هذا العدد ونامل ان نكون من قد وضعنا بين ايديكم مختلف وجهات النظر والرؤى التحليلية فكل مقال في هذا العدد يعبر عن رأي كاتبه/كاتبته، ونحن بدورنا نحافظ على طرح كل المفارقات وتعددية الطرح.

"هيئة التحرير"

١٢٠ ألف لاجئ فلسطيني "بلا هوية" ينتظرون البحث في مصيرهم بعد الانسحاب

تقرير: رائد حماد

لم يتوقع ناصر الأسود أن يتحول شغفه بالوطن وحبه للعودة إليه والاستقرار فيه إلى كابوس يحرمه من لقاء عائلته وتتحول حياته داخل الوطن إلى سجن صغير لا يتعدى حدوده مدينة رفح. خمس سنوات لم يلتق ناصر بزوجته وابنته الموجودتين في مصر هو فلسطيني لكن لا هوية له يعيش بين مطرقة السلطات الإسرائيلية وسندان عدم مقدرة السلطة الفلسطينية. فإسرائيل ترفض منحه الهوية والسلطة الوطنية غير قادرة على توفير حقوقه في التنقل والحركة طالما لا يملك هوية. يقول ناصر: "ها أنا أعيش أيامي مهجرا داخل الوطن في سجن صغير يمنعني من لقاء عائلتي ويحرمني من ابسط حقوقي والجريمة الذي ارتكبتها أنني اخترت العودة إلى الوطن".



جواز سفر فلسطيني في حقبة الانتداب البرطاني.
تصوير: كارلوس ريس – مانزو، المجالس البرلمانية البريطانية المشتركة حول الشرق الأوسط.

ناصر الأسود واحد من ١٢٠ ألف فلسطيني يعيشون مهجرين داخل وطنهم في قطاع غزة والضفة الغربية الذين عادوا إلى الأراضي الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو التي أتاحت لهم العودة مع ضمان إصدار بطاقة هوية فلسطينية ولكن كما تحولت بنود عدة في الاتفاقية حبرا على ورق كذلك تحول هذا البند تاركا خلفه شريحة كبيرة من الفلسطنين يعيشون مهجرين داخل وطنهم ومع انطلاقة انتفاضة الأقصى تفاقمت مشكلتهم وبات الأمل في حلها بعيد المنال.

سجن كبير

ويعيش عدد من هؤلاء الذين يسكنون قطاع غزة أملا في حل مشكلتهم في أعقاب الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة. وعندما نتحدث عن مهجرين داخل الوطن فإننا لا نتحدث عن حالات فردية وإنما عن عائلات بأكملها من الوالدين والأطفال لا يمكنهم مغادرة منطقة سكناهم. وفي حديثنا مع أكثر من فلسطيني يعيش الأزمة ذاتها وجدنا ذلك التشابه الكبير بينهم. فغالبيتهم وصلوا إلى الأراضي الفلسطينية مع بداية ٩٤ وحتى ٩٩ وخلال هذه الفترة كانت في حوزتهم تصاريح دخول– زيارة تتجدد بشكل مؤقت كلما انتهت مدتها من دون إن يتمكن احد منهم من الحصول على بطاقة هوية إلى أن اندلعت انتفاضة الأقصى ومنذ ذلك الحين لا يقتصر رفض السلطات الإسرائيلية على البحث في طلبات الهوية وإنما ترفض أيضا طلبات تجديد تصاريحهم ولو لفترة قصيرة.

أقام ناصر الأسود في كل من ليبيا ومصر حتى عام ١٩٩٤ وتزوج من مصرية وأنجبا ابنتهم عبير وكان دائم الحلم بالعودة إلى غزة. وبعد اتفاقية أوسلو حصل الاسود وزوجته وابنته على تصريح دخول الى غزة للمرة الأولى في العام ١٩٩٤ وعادت الزوجة والابنة بعدها الى مصر ثم عادتا الى غزة إلى أن رفضت سلطات الاحتلال دخولها ورفضت تجديد تصريح الأسود في ذات الوقت ومن يومها لم يلتق بزوجته وابنته. ويقول ناصر انه لا يعمل في أي مكان ولم تعد زوجته قادرة على تحمل العيش في مصر فاضطرت إلى بيع البيت وسكنت في بيت شقيقه في ظروف قاسية وصعبة. أما ياسر عوض من خان يونس فقد قدم إلى غزة من الإمارات بعد اتفاقية أوسلو بعد حصوله على تصريح زيارة ورفضت سلطات الاحتلال تجديده له، وهو الآن يعيش لوحده في غزة بعيدا عن أهله ولم يتمكن من الحصول على هوية.

معاناة

رأفت البيك هو الآخر قد وصل مع أفراد عائلته من ليبيا في العام ١٩٩٤. ويقول رأفت: "قبل وصولنا إلى غزة أكد لنا المسؤولون الفلسطينيون أن كل فلسطيني عائد يمكنه الحصول على بطاقة هوية بعد ثلاث سنوات وقد شجعنا ذلك على العودة وعلى مدار ثلاث سنوات كنا نجدد التصريح كلما انتهت مدته من دون الحصول على الهوية ومضت ثلاث سنوات إضافية وفي كل مرة قدمنا فيها لاصدار بطاقات هوية كنا نواجه بالتاجيل وأجوبة غير شافية إلى أن بدأت انتفاضة الأقصى، عندها ابلغنا المسؤولون الفلسطينيون أن الأمر بات صعبا والإسرائيليون يرفضون رفضا قاطعا إصدار بطاقات هويات وفق ما اتفق عليه في اتفاقية أوسلو.

ولا تتوقف مشكلة البيك عند هذا الحد، فهو لا يستطيع الزواج لأنه لا يحمل هوية والناس يريدون أن يؤمنوا حياة ابنتهم ويطمئنوا على مستقبلها. والمشكلة الأكبر بان هناك مرضى من الرجال والنساء يعانون أوضاعا صحية صعبة جدا ويحتاجون إلى علاج في الخارج ولا يستطيعون السفر بسبب عدم حصولهم على هوية. أما سامية البيك من سكان غزة وتعاني من مرض القلب والسكري فقد وصلت إلى الأراضي الفلسطينية من مصر لكنها وزوجها وأولادها لم يتمكنوا من الحصول على هوية ولقد تدهورت حالتها الصحية واضطرت لتلقي العلاج في مصر وبعد معاناة حصلت على تصريح مغادرة لوحدها ونجح الأطباء في مصر في التخفيف من مشكلتها الصحية. وعند العودة إلى غزة رفض الإسرائيليون السماح لها بالدخول لعدم وجود هوية معها وحتى اليوم تعيش في مصر تعاني من المرض وبعدها عن عائلتها. وأمام هذا الوضع الصعب يقف الفلسطيني حائرا والسلطة الفلسطينية تبذل جهدا متواصلا للحصول على بطاقات هوية لهؤلاء إلا أن صلف الاحتلال يجعلها عاجزة عن الفعل وعمل اللازم لتلك الحالات.

بعد الإنسحاب

لاجئو مخيم جباليا: عينٌ على العودة وأخرى على الضفة والقدس

تقرير: خليل الشيخ

لم يخفِ لاجئو مخيم جباليا تخوفهم من المرحلة التالية للانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة، رغم إبدائهم الارتياحِ الشديد من انسحاب قوات الاحتلال، وانتهاء ٣٨ عاماً من الظلم والعدوان. وعكست آراء عددٍ من اللاجئين تخوفاتٍ من نوايا حكومة الاحتلال فيما يتعلق بمحافظات الضفةً الغربية والقدس المحتلة، واحتمالات تعزيز الاستيطان في هذه المناطق، إلا أن ذلك لم يمنعهم من الاحتفال بتحرير غزة، والتعبير عن فرحتهم بالانسحاب الإسرائيلي كخطوة أولى على طريق تحرير جميع محافظات الوطن من الاحتلال، وفرص تحقيق طموحاتهم الوطنية بما فيها حق العودة إلى أراضيهم وقراهم التي هجروا منها في العام ١٩٤٨.

"لا يجب علينا كفلسطينيين أن نفرح أكثر من اللازم لأي خطوة تقومٍ بها حكومة الاحتلال من جانبٍ واحد وبعيداً عن الشرعية الدولية".

مخيم جباليا الذي أنشأته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٥٢ بعد نكبة فلسطين بأربعة أعوام، يقطنه نحو ٧٥ ألف لاجئ، أكثر ما يتطلعون إليه هو عودتهم إلى أراضيهم وقراهم داخل الخط الأخضر. ويرى هؤلاء اللاجئون أنه بزوال الاحتلال عن محافظات غزة، بات أملهم وحلمهم في العودة أقرب من التحقق.

ولم يستبعد لاجئو جباليا النظر إلى السياسة التي تنتهجها حكومة الاحتلال، بما فيها الانسحاب، على أنها جزءٌ من مخطط تحيكه هذه الحكومةً التي يرأسها أرئيل شارون المعروف بدمويته، وإن لم يكن هذا المخطط دموياً هذه المرة، إلا أنه يرمي إلى اغتيال ما يصبو إليه الفلسطينيون من دولةٍ مستقلة على أراضي الضفة الغربية وغزة، وعاصمتها القدس الشريف.

"ما من شك في أن الانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة، يشكل نقلةً نوعية في تاريخ المنطقة. فهو يشكل المرة الأولى التي تنسحب فيها إسرائيل بكامل قواتها ومستوطنيها من أراض فلسطينية محتلة، وإن كانت هذه الخطوة في إطار خطة إسرائيلية أحادية الجانب، إلا إنها تظل خطوة جديدة لم تحدث من قبل"

يقول طلال أبو ركبة (٢٩عاماً) الموظف في وزارة الشئون الاجتماعية: "ما من شكٍ في أن الانسحاب الإسرائيلي من محافظات غزة، يشكل نقلةً نوعية في تاريخ المنطقة، فهو يشكل المرة الأولى التي تنسحب فيها إسرائيل بكامل قواتها ومستوطنيها من أراض فلسطينية محتلة، وإن كانت هذه الخطوة في إطار خطة إسرائيلية أحادية الجانب، إلا إنها تظل خطوةً جديدة لم تحدث من قبل". ورأى أبو ركبة أنه يجب الاستفادة من الخطوة الإسرائيلية في تعزيز البناء والإعمار في محافظات غزة، وتفعيل وسائل المقاومة في محافظات الضفة التي ما تزال ترزح تحت الاحتلال، الأمر الذي يتطلب وضع خطةٍ وطنية تجمع ما بين المقاومة والإعمار والتنمية.

وقال الشاب حسام العطل الطالب في المرحلة الثانوية: "قرار إسرائيل بالانسحاب من غزة جاء نتيجة المقاومة المستمرة خلال الانتفاضة، ولكن كان الأجدر بإسرائيل أن لا تجعل هذا الانسحاب ضمن خطة أحادية الجانب، قامت بتنفيذها لأسباب سياسية تتعلق بإدعائها عدم وجود شريك فلسطيني". وأضاف العطل: "شارون يحاول تنفيذ مخططات سياسية وعنصرية في المنطقة تنتهك حقوق الفلسطينيين، ويجب أن لا نعتقد أن شارون أصبح رجل سلام، إنما هو مجرم، و الشعب الفلسطيني لن ينسى مذبحة صبرا وشاتيلا التي مرت ذكراها السنوية قبل أيام".

"عن أي انسحاب يتحدث البعض، ونحن ما زلنا لاجئين منذ عام ١٩٤٨ ضمن مئات آلاف اللاجئين، الذي يعيشون في مخيمات لا يوجد بها ما يؤمن تطلعنا للعيش بكرامة"

من جانبه، قال أبو رأفت جودة، وهو معلم متقاعد: "الانسحاب من محافظات غزة يدل على مفهومين اثنين، أولهما أننا كشعب فلسطيني نعتبر القرار الإسرائيلي مكسباً لنا ولقضيتناً الوطنية، ونتيجة كفاح متواصل لأجيال ناضلت من أجل الحرية و السلام، رغمَ التعنت الإسرائيلي على مدار السنوات الطويلة الماضية، وأرى أن هذا الانسحاب ستتلوه انسحاباتٌ أخرى متوقعة، إذا ما استمر النضال والمقاومة. أما الثاني: فيتمثل في أن الخطوة الإسرائيلية، التي جاءت على يد شارون المتشدد، لها الكثير من المخاطر، لاسيما وأن الانسحاب الإسرائيلي من مستوطنات غزة وشمال الضفة الغربية هو فرض أمرٍ واقع على الشعب الفلسطيني، من خلال تكريس الاستيطان والاحتلال في الضفة الغربية والقدس والتنكر للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني". وأضاف جودة: "يجب أن تكون خطة الفصل والانسحاب جزء من تفاهمات دولية حول عملية سلام شاملة ودائمة في المنطقة تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في الاستقلال والعودة".

من جانبها، قالت الطالبة الجامعية سهير خير الدين: "إن الانسحاب الإسرائيلي جاء أولاً بفضل الله، ثم بفعل المقاومة الباسلة، ولكنه لن يكون كاملاً إن لم نستطع السيطرة على شواطئنا وسمائنا وموانئنا الجوية والبحرية، ولن تتوقف المقاومة عند تحرر غزة فقط لأن الضفة الغربية والقدس المحتلة بانتظار تحريرهما".

وتابعت خير الدين: "إن إسرائيل انسحبت من غزة لأن بها أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني في مساحة محدودة، ولهذا فإن الحكومة الإسرائيلية تريد أن تتخلى عن مسئوليتها القانونية كدولة محتلة، كما أنها تحاول أن تثبت للعالم جديتها في تحقيق السلام". وأكدت أهمية أن يعقب هذا الانسحاب خطوات أخرى، لأن الشعب الفلسطيني لن يقبل بتسوية محدودة في المنطقة، تضيع من خلالها حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات.

واعتبر كامل العجرمي (٥٠ عاماً) وهو معلم في إحدى المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، الانسحاب حدثاً مهماً وإنجازاً تاريخياً للقضية الوطنية، لكنه أشار إلى المخاوف التي تنتاب الشعب الفلسطيني حول مستقبل الضفة الغربية والقدس. وقال: "لايمكن تحقيق الطموحات والتطلعات الفلسطينية بعد الانسحاب من غزة، ما لم تعد السيطرة على المعابر، محذراً من السياسة التي تنتهجها سلطات الاحتلال، والتي تحاول من خلالها التنكر للحقوق الوطنية.

وكان لأم سامي، وهي أخصائية اجتماعية في الخمسينات من عمرها، رأي آخر فقالت: "علينا كفلسطينيين التصرف الآن بمسؤولية، والمحافظة على النظام العام واحترام الحريات بعيداً عن الفوضى، وعلى السلطة الوطنية بجميع أجهزتها ومؤسساتها أن تكون قادرة على فرض النظام والاستقرار، على الأقل في المناطق المحررة وغير الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، أما إذا استمرت حالتا الفساد و الفوضى في محافظات غزة، فكأننا نقول للعالم إننا غير جديرين بإقامة دولتنا". وأضافت: "إن تجربة الانسحاب من محافظات غزة يجب أن تكون نموذجاً للسلام والأمن والمسؤولية والحكمة، وبالتالي ستكون الخطوة الأولى على طريق تحرير جميع المناطق المحتلة".



مخيم جباليا بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.
تصوير: نتالي بوردو/بديل.

أما زهير أبو زايدة (٤٧ عاماً) الذي بدا أكثر حماسة وهو يستعرض أشكال المقاومة والنضال خلال سنوات الانتفاضة، وحجم التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني، فقال: "إن الاحتلال انسحب من غزة تحت تأثير هذه المقاومة ووجع الضربات العسكرية التي واجهها من المقاومين الفلسطينيين بمختلف انتماءاتهم، لكنه أراد أن يوضح للعالم أنه يسعى إلى تحقيق السلام في المنطقة". وأضاف: "إن الاحتلال استفاد إعلامياً وسياسياً من قراره بتنفيذ خطة الانسحاب من غزة وشمال الضفة الغربية، ومن تصويره لاقتلاع المستوطنين مما أسموه بأنها أرضهم، أمام عيون العالم، منتقداً رد الفعل العربي والمحلي من هذه الخطوة". وأكد أبو زايدة أهمية أن يواصل الشعب الفلسطيني مقاومته حتى الإفراج عن الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية، معتبراً أن الاحتلال في غزة لم ينته بعد طالما لم يتم الإفراج عن الأسرى وبناء الميناء والمطار على أراضي محافظات غزة.

"من غير المعقول أن ينسحب الإسرائيليون من محافظات غزة، ثم يحولونها إلى سجن كبير، تسيطر إسرائيل على حدودها من الأرض والبحر والسماء، ونسمي ذلك تحريرا"

وقال بشير غباين (٣٥ عاماً): "من غير المعقول أن ينسحب الإسرائيليون من محافظات غزة، ثم يحولونها إلى سجن كبير، تسيطر إسرائيل على حدودها من الأرض والبحر والسماء، ونسمي ذلك تحريراً"، مؤكداً أهمية أن يكون الانسحاب كاملاً وأن يليه انسحابات أخرى من المناطق المحتلة في الضفة والقدس. وأضاف: "الانسحاب الذي جرى في غزة، من وجهة نظري، هو إعادة انتشار، وهدفه عزل مدن الضفة عن محافظات غزة، والتخلص من المسئولية القانونية عن أراضي وسكان غزة المحتلين منذ ٣٨ عاماً دون دفع فاتورة هذا الاحتلال".

وقد اعتبر عزيز الطنة، وهو في الأربعينات من عمره بأنه، "لا يهمني ما يتحدثون عنه من انسحاب وإخلاء المستوطنات، لكن ما يهمني هو تمكني من إعالة أسرتي، وسمعت أن المعابر ما تزال مغلقة، فكيف يمكنني أن أشعر بتغير الحال طالما لا أستطيع العمل والعيش بكرامة".

وتابع: "عن أي انسحاب يتحدث البعض، ونحن ما زلنا لاجئين منذ عام ١٩٤٨ ضمن مئات آلاف اللاجئين، الذي يعيشون في مخيمات لا يوجد بها ما يؤمن تطلعنا للعيش بكرامة"

وقالت الشابة لنا أبو الجديان (٢٥ عاماً) الموظفة في بلدية جباليا إنها لن تنسى جرائم شارون والعذاب الذي ألحقه بالشعب الفلسطيني على مر التاريخ سواء بجرائم مذبحة صبرا وشاتيلا، أوٍ بالمجازر التي ارتكبها خلال انتفاضة الأقصى، وصولاً إلى هدم العشرات من منازل اللاجئين في المخيم، بما فيها منزل أسرتها في العام الماضي. ورأت أن انسحاب سلطات الاحتلال من محافظات غزة شيءٌ إيجابي ومهم، متسائلة أين ستعيد سلطات الاحتلال توزيع هؤلاء المستوطنين وقواتها العسكرية، هل إلى تل أبيب أم نحو مزيدٍ من الاستيطان والاحتلال في مدن الضفة الغربية والقدس؟

واعتبر إيهاب بعلوشة (٣٨ عاماً) ويعمل تاجراً، أن هدف شارون من الانسحاب هو تحقيق المصلحة الإسرائيلية فقط، ولا يتطلع إلى تحقيق المصلحة الفلسطينية، مشيراً إلى أنه أراد التخلص من العبء العسكري عن كاهل جيشه. وأكد ضرورة استمرارية المقاومة على أراضي الضفة الغربية والقدس المحتلة، مع الأخذ بالاعتبار إعادة الإعمار في محافظات غزة، وتحويل الانسحاب الإسرائيلي وتحرر غزة إلى إنجازٍ وطني وتاريخي أمام العالم.

فيما يقول عصام الخطيب، ويعمل سائقاً: "من إيجابيات الانسحاب أنه أوقف شلال الدم النازف منذ بدء الاحتلال في العام ١٩٦٧ في محافظات غزة، وسمح للمواطنين بالتحرك، إلا أن ذلك لا يعكس تحرراً بالمعنى الوطني، طالما ظلت المعابر مغلقةً والحصار البري والجوي مفروضاً على غزة". وأضاف: "من الخطأ اعتبار الانسحاب من غزة نهاية المطاف، لقد تعود الفلسطينيون على أن شارون لا يمكن أن يفعل شيئاً حسناً للفلسطينيين، وهنا يكمن الخطر من الانسحاب، متسائلاً هل سيستطيع الشعب الفلسطيني، قيادة وشعباً، استثمار هذا الانسحاب أم لا؟ لكن وعلى كل الأحوال، لا يجب علينا كفلسطينيين أن نفرح أكثر من اللازم لأي خطوة تقوم بها حكومة الاحتلال من جانبٍ واحد وبعيداً عن الشرعية الدولية".

شريط الأخبار

معسكر عمل تطوعي لصيانة مقبرة قرية صفورية المهجرة

صفورية المهجرة، ٤ تشرين أول ٢٠٠٥ (عرب ٤٨). بالتعاون بين مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية وجمعية تراث صفورية نظم يوم الجمعة ٣١ أيلول ٢٠٠٥ معسكر عمل تطوعي لتنظيف وصيانة مقبرة قرية صفورية المهجرة عام ١٩٤٨ ، والتي تبلغ مساحتها ٢٠ دونم وتقع بالقرب من مدينة الناصرة . تقع قرية صفورية في شمال قضاء الناصرة وكانت المنطقة المحيطة بصفورية تشكل مدخلاً إلى الجليل الأسفل وهذا الموقع منحها مزية استراتيجية منذ أقدم العصور.

بحث أوضاع العمال الفلسطينيين في لبنان

بيروت ٣ تشرين أول ٢٠٠٥ (وفا). بحث المحامي عمر الزين، الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، في العاصمة اللبنانية بيروت، مع وفد من لجان متابعة حملة حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، أوضاع العمال الفلسطينيين هناك. وطالب المحامي زين بالسماح للعامل الفلسطيني الاستفادة من الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي، طالما أن رسوم الاشتراك عنه تدفع للصندوق ما عدا تعويض نهاية الخدمة. ودعا السلطات اللبنانية إلى استثناء العامل الفلسطيني من قانون تنظيم عمل الأجانب في لبنان، ومبدأ المعاملة بالمثل، باعتبار أن دولته المستقلة لم تبصر النور بعد.

الجالية الفلسطينية في هولندا تعقد مؤتمرها العام الرابع في مدينة روتردام

روتردام ٣ تشرين أول ٢٠٠٥ (وفا). عقدت الجالية الفلسطينية في هولندا، مؤتمرها العام الرابع في مدينة روتردام، بحضور أكثر من نصف الأعضاء المسجلين، وجعفر شديد القائم بأعمال منظمة التحرير الفلسطينية في لاهاي، ونضال الحلبي من طاقم السفارة. وافتتح زيد تيم رئيس الجالية الفلسطينية في هولندا، المؤتمر بالوقوف دقيقة إجلال وإكبار على أرواح شهدائنا وشهداء الحرية في العالم. وأوضح بيان أصدرته رابطة الجالية الفلسطينية في هولندا، أنه تم عقب ذلك، انتخاب علي عباسي، فاتح الخطيب، وسمير الهنشل، لرئاسة المؤتمر.

تظاهرة في صيدا تضامناً مع الانتفاضة واعتصام في شاتيلا

صيدا ٣٠ أيلول ٢٠٠٥ (السفير). نظمت القوى الطلابية اللبنانية والفلسطينية في صيدا والمخيمات تظاهرة طلابية وشعبية شارك فيها التنظيم الشعبي الناصري، الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الديموقراطي الشعبي والمنظمات الطلابية الفلسطينية، تضامنا مع الانتفاضة الفلسطينية في عامها السادس ورفضا للعدوان الاميركي الصهيوني وتدخل السفارة الاميركية في الشؤون اللبنانية ودعما للمقاومة في لبنان وفلسطين والعراق.

عباس ولارسن بحثا سلاح المخيمات الفلسطينية بلبنان

القاهرة ٢٩ ايلول ٢٠٠٥ (الجزيرة نت). أعلنت الأمم المتحدة أن قضية السلاح الفلسطيني في مخيمات لبنان كانت محور بحث في القاهرة بين الموفد الخاص للأمم المتحدة إلى لبنان تيري رود لارسن ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وذكر المتحدث في المقر الإقليمي للأمم المتحدة ببيروت نجيب فريجي أن لارسن المكلف بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ وعباس ناقشا في القاهرة قضية سلاح المخيمات مضيفا أن "الاجتماع كان إيجابيا جدا وبناء" .

لبنان يعلن تشديد إجراءاته ضد من أسماهم بـ"المتسللين" الفلسطينيين!!

لبنان٢٩ أيلول ٢٠٠٥ (وكالات). شهد لبنان تسخيناً مفاجئاً لملف التسلل عبر حدوده، بعد إعلان وزير الداخلية اللبناني، حسن السبع، أنه سيتم اتخاذ إجراءات بحق أي متسلل إلى البلاد بعد ورود معلومات عن تسلل عناصر فلسطينية موالية لسوريا إلى لبنان!!

وذكرت مصادر صحافية في لبنان، أن الوزير السبع أعلن أنه سيتم اتخاذ إجراءات بحق العناصر الفلسطينية التي تتسلل إلى لبنان، على حد زعمه، مضيفاً أن الجيش اللبناني شدد إجراءاته في محيط بلدة الناعمة جنوب بيروت وقوصايا وسط البقاع حيث مقار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين- القيادة العامة.

حدود رفح تجمع شمل العائلات مؤقتاً:

فرحة منقوصة بالانسحاب وتأكيد على مواصلة المسيرة

تقرير: محمد الجمل



فلسطينيون يعبرون حدود رفح الفلسطينية-المصرية بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.
توصير: نتالي بوردو/بديل.

قضى عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من سكان محافظة رفح، ساعات طويلة وسط ما كان يعرف بالمستوطنات اليهودية الواقعة شمال وغرب المحافظة، يتفقدونها، ويقيمون احتفالاتهم بتحريرها من الاحتلال. فلأول مرة منذ عقود، يشعر هؤلاء اللاجئون المشتتون أن نضالهم وتضحياتهم قد أثمرت، وإن كان الكثيرون اعتبروا أن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع ورغم أهميته، لا يحقق ولو الحد الأدنى من حلم و تطلعات الفلسطينيين، بإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مع ضمان حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها قسراً.

وبعد أن جال بنظره ربوع ما كان يعرف بمستوطنة "رفيح يام"، وشاهد جانباً من احتفالات الفتية والشبان بداخلها، أنزل الحاج عبد الله عياش (٨١ عاما) رأسه، وحبس أنفاسه قليلا داخل صدره، قبل أن يخرجها على شكل تنهيدة طويلة ويقول: "والله لو رأيتم سحر الرملة واللد، وروعة يبنا وأسدود، لما فرحتم بالفتات الذي تركوه لنا"، ثم سار خطوات إلى الأمام مستعيناً بعصا انبرت بفعل الزمن، قبل أن يجلس إلى جانب كومة من الحجارة، من مخلفات بيوت المستوطنين. وتابع عياش: "من كثرة ما سمعت في الإعلام عن المستوطنات، جئت لأراها، والآن أيقنت أن إسرائيل تمكنت من خداع العالم، بأنها قدمت تنازلات مؤلمة، وقد نسي العالم أو تناسى أن هذه الأرض هي أرضنا، وحقنا، وما حدث هو إعادة جزء بسيط من الحق السليب لأصحابه".

ورغم إقراره بأهمية ما تحقق من إنجاز وطني فلسطيني في غزة، استغرب عياش فرحة الشبان التي وصفها بالمفرطة، مؤكدا على ضرورة أن تبقى أعين اللاجئين الفلسطينيين موجهة دائماً صوب بلادهم، التي طرد منها آباؤهم وأجدادهم، وأن يفعلوا ما بوسعهم من أجل العودة إلى هذه الأرض، مهما كان الثمن باهضاً، فالأرض تستحق أن نضحي من أجلها. فقال: "ماذا سيعطيني الانسحاب الإسرائيلي من غزة؟ من سيعوضني عن منزلي الذي تركته؟ أم سآخذ أرضاً بدلاً من التي اغتصبوها مني وطردوني منها، قبل أن أجني ثمار أشجارها اليافعة؟؟ وهل سيجمع شمل أبنائي المشتتين في مخيمات اللجوء منذ عقود؟؟". وتابع: "من غير المعقول أن يكون نضالنا المرير طوال العقود الستة الماضية من أجل استرداد غزة فقط، علينا دائماً أن لا ننسى أن الاحتلال لم يكن يوماً له مطمع في غزة، مشدداً على ضرورة مواصلة النضال بكافة أشكاله حتى يعود اللاجئون إلى ديارهم، مذكراً بوجود قرارات دولية تكفل حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، فمهما حاول الاحتلال وأعوانه تعطيل هذه القرارات، فلا بد أن يأتي اليوم الذي تطبق فيه".

> "دائماً أجمع أحفادي وأبنائي وأحدثهم مطولاً عن قريتنا يبنا التي طردنا منها، وعن الأرض ومكانتها في قلبي، لأغرس حبها في قلوبهم. إن بقاء حب الأرض في قلوب وعقول أبنائها، كفيل بعودتها إليهم مهما طال الزمن".

وأكدت الحاجة أم هاشم دعبس (٧٨ عاما)، أنها لم تشعر بأية فرحة بعد خروج الاحتلال من القطاع، مشيرة إلى أن فرحتها الحقيقية ستكون يوم عودتها إلى قريتها يبنا، التي هجرت منها وعائلتها قسراً في العام ١٩٤٨. واستذكرت دعبس القرية قبل الهجرة، وقالت مقسمة: "والله لو شاهدوا بلادنا وروعتها لما شعر هؤلاء الشبان بالفرحة التي يعيشونها الآن، مشيرة إلى أن كل ما تتمناه قبل مماتها أن تقضي ولو ساعة واحدة في منزلها الذي تركته مجبرة قبل ٥٧ عاما". وتابعت دعبس: "دائماً أجمع أحفادي وأبنائي وأحدثهم مطولاً عن قريتنا يبنا التي طردنا منها، وعن الأرض ومكانتها في قلبي، لأغرس حبها في قلوبهم. إن بقاء حب الأرض في قلوب وعقول أبنائها، كفيل بعودتها إليهم مهما طال الزمن".

من جانبه، أكد زياد الصرفندي رئيس اللجنة الشعبية للاجئين برفح على أحقية اللاجئين الفلسطينيين بأن يعيشوا الفرحة بتحرير جزء من وطنهم الأم، مؤكداً أن هذه الفرحة لا تعني بأي شكل من الأشكال التفريط بباقي الوطن، فاللاجئون في رفح وباقي المخيمات في الوطن والشتات يعيشون على أمل العودة إلى منازلهم وديارهم داخل فلسطين المحتلة، مؤكداً أن الفلسطينيين لن يتخلوا يوما عن حق العودة، ولن يساوموا على هذا الحق، الذي كفلته لهم كافة المواثيق والشرائع الدولية.

وأكد الصرفندي أن ما تحاول إسرائيل فعله من خلال فرض أمرٍ واقعٍ على الأرض، لقطع الطريق على أية حلول وفق الشرعية الدولية لن يجدي نفعاً، موضحاً أن إسرائيل ستجبر على الخروج من كافة مستوطنات الضفة كما فعلت من غزة، وسترضخ لقرارات الشرعية الدولية شاءت أم أبت. وحذر الصرفندي مما وصفه المخطط الإسرائيلي المدروس لتصفية قضية اللاجئين، مشيراً إلى أن الاحتلال سيسعى - وفي أية مفاوضات قادمة - إلى تصفية قضية اللاجئين، مطالباً المفاوض الفلسطيني بأن يكون يقظاً، تجاه ما قد تطلقه بعض الدول من مبادرات هي بالأصل إسرائيلية، كتوطين اللاجئين، أو التعويض مقابل التنازل عن حق العودة، أو غيرها من المبادرات غير المقبولة فلسطينياً.

ودعا الصرفندي لجعل تحرير القطاع دافعاً للفلسطينيين للمطالبة بباقي حقوقهم، وفي مقدمتها القدس عاصمة للدولة الفلسطينية، وحق العودة.

وطالب السلطة الفلسطينية بالعمل من أجل تحسين حياة اللاجئين الفلسطينيين في القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي منه، مشدداً على ضرورة استثمار المناطق التي أخلتها قوات الإحتلال، لإقامة مشاريع صناعية وزراعية فيها، بما سيتيح المجال لخلق فرص عمل لآلاف العمال العاطلين عن العمل منذ عدة سنوات، داعياً كذلك إلى سرعة بناء مساكن تؤوي المشردين ممن هدمت قوات الإحتلال منازلهم خلال انتفاضة الأقصى.

لم شمل مؤقت

وكان عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين قد عاشوا فرحة كبيرة بعد الفتح المفاجئ للحدود المصرية الفلسطينية، ما مكنهم من الالتقاء بأحبتهم وأقربائهم، بعد فراق قسري دام طوال العقود الماضية. ومنذ اللحظة الأولى من الانسحاب، وشيوع نبأ فتح الحدود بين البلدين، اندفع آلاف اللاجئين الفلسطينيين من سكان مدينتي رفح الفلسطينية ورفح المصرية إلى الحدود، حيث التقى الشقيق بشقيقه، والأب بابنه، والصديق بأصدقائه.

وعلى مقربة من بوابة صلاح الدين أو ما كان يسمى بموقع ترميد، التقى الشاب جمال عبيد بأشقائه الذين لم يرهم منذ ما يزيد على العشرين عاماً، فبمجرد أن رأى إخوته مقبلين نحو الحدود، طار عبيد نحوهما، وقفز عن الجدار الحدودي، وعانقهم بشدة والدموع تنهمر على خديه، وهو يردد "الحمد لله أننا التقينا... لن نفترق ثانية، فالاحتلال الذي فرقنا لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن رحل بلا عودة". وتابع عبيد: "كنت سعيداً بالانسحاب الإسرائيلي من القطاع، ولكن السعادة التي شعرت بها عندما التقيت أشقائي لا توصف"، مشدداً على ضرورة لم شمل عائلته التي تشتتت بفعل ممارسات الاحتلال، طوال السنوات الماضية". وقال محمود شقيق جمال: نحن هجرنا منذ العام ٦٧، ونعيش في القاهرة بإقامات مؤقتة، ولا تسمح لنا سلطات الاحتلال بالعودة إلى فلسطين، بحجة أننا لا نمتلك بطاقات هوية أو وثائق سفر، مشيراً إلى أنه حاول مراراً استصدار تصريح زيارة لرؤية والدته وأشقائه، غير أن محاولاته باءت بالفشل.

> "والله لو رأيتم سحر الرملة واللد، وروعة يبنا وأسدود، لما فرحتم بالفتات الذي تركوه لنا"

ووسط ميدان العودة بمحافظة رفح جنوب قطاع غزة، وقف الشاب يحيى حسنين، وراح يتأمل المباني والطرقات، ويطيل النظر إلى المحال التجارية، ثم قال لأحد أصدقائه: "لا أصدق أنني أقف على التراب الفلسطيني، فطالما حلمت أن آتي إلى هنا". وأكد حسنين أنه ورغم وضعه المعيشي الممتاز في مصر، حيث يعمل تاجراً هناك، إلا أنه يشعر دائماً بأن شيئاً ينقصه، فحياته خارج وطنه كانت سبباً وراء شعوره الدائم بعدم الراحة أو الاستقرار، موضحاً أن ذلك انعكس على وضعه النفسي فكان دائماً يشعر بالحزن والكآبة. وتمنى حسنين أن يعود إلى فلسطين ولو عاش حياة الفقر والبؤس، مناشداً السلطات المصرية والفلسطينية النظر بعين الرحمة لآلاف الأسر التي فرقها الاحتلال، وأن تمد يد العون لها، من أجل لم شملها من جديد.

مستقبل مجهول

ورأى اللاجئون الفلسطينيون أن الانسحاب الإسرائيلي من القطاع لن يغير شيئاً من معاناتهم المتواصلة منذ العام ١٩٤٨، مشيرين إلى أنه ولطالما بقي الاحتلال جاثماً على أراضي الضفة الفلسطينية، ويصر على وضع قيود على حركة تنقل المواطنين عبر معبر رفح، سواء بوجوده أو وجود طرف ثالث على هذا المعبر، فلن يتحسن وضع اللاجئين، ولن يعاد لم شمل العائلات الفلسطينية المشتتة. وأشار عدد من اللاجئين إلى أن إسرائيل تصر على إبقاء القيود ملفوفةً حول أعناق اللاجئين حتى بعد خروجها من القطاع، من خلال إصرارها على نقل معبر العودة الحدودي برفح (المنفذ البري الوحيد للقطاع)، إلى منطقة كرم أبو سالم، أو ما يعرف إسرائيلياً باسم "كيرم شالوم"، من أجل أن تتحكم في كل المغادرين والقادمين من وإلى القطاع، وهذا كله يهدف إلى منع اللاجئين المقيمين في مخيمات الشتات من المجيء إلى قطاع غزة.

وطالب اللاجئون السلطة الفلسطينية بالتمسك بموقفها الرافض بنقل المعبر، أو وضعه تحت السيطرة الإسرائيلية، ليكون بإمكان الفلسطينيين التنقل من وإلى قطاع غزة بحرية. فقالت سهير علي: "لا زال والدي وإخوتي يعيشون في ليبيا، ولم أرهم منذ ما يزيد على ست سنوات، فلا يسمح لي بالسفر إلى ليبيا، ولا يسمح لهم بالمجيء إلى فلسطين".

وأكد الشاب أمجد الذي رفض ذكر اسمه كاملاً، أنه اضطر لإحضار خطيبته (ابنة خالته) إلى مدينة رفح الفلسطينية، عبر الحدود التي فتحت بين مصر وقطاع غزة لعدة أيام. مشيراً إلى أنها كانت تقيم في إحدى المدن المصرية، وقد عجز عن إحضارها طوال السنوات الأربع الماضية، رغم أنه حاول فعل ذلك بشتى الطرق، ما اضطره لإحضارها عبر الحدود المفتوحة، ليقيما حفل زفافهما وسط العائلة. وقال أمجد: أعلم أن مستقبلاً مجهولاً ينتظر زوجتي وأبنائي، فالزوجة ورغم أنها فلسطينية، فهي بنظر القانون تقيم في القطاع بطريقة غير شرعية، نظراً لأنها لا تحمل بطاقة هوية ولا جواز سفر، وبالتالي فإنني سأعاني عند محاولتي استخراج شهادات ميلاد لأبنائي، لكني ورغم علمي بما ينتظرني من مشاكل وعقبات ومستقبل مجهول، قررت الزواج ممن اخترت.

ملف العدد:

حل الدولة الواحدة، حل الدولتين وحقوق اللاجئين الفلسطينيين



جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم عايدة/بيت لحم.
تصوير: نتالي بوردو/بديل.

دعونا نتفق أولا أن ما أسقطته نكبة فلسطين في العام ١٩٤٨ من فرز جزر مشتتة من الفلسطينيين في كل من الأراضي الفلسطينية التي قامت عليها دولة الكيان الاسرائيلي في هذا العام، وتلك التي لم تقم عليها واحتلتها لاحقا (الضفة والقطاع) وفي المنافي القريبة منها والبعيدة، قد ظلت محكومة حتما الى يومنا هذا بذات النظرة الاحلالية التي رافقت صيرورة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. فإذا كانت حقوق الفلسطينيين ضمن حدود دولة اسرائيل واللاجئين في شتاتهم كأجزاء أصيلة من شعب له تطلعات جماعية جلية، اذا كانت قد اصطدمت منذ مرحلة مبكرة بجدار يهودية اسرائيل قسرا، فإن الجزء المتبقي من الشعب الفلسطيني قد واجه الاحلال ذاته والعنصرية ذاتها في مرحلة لاحقة من عمر الصراع.

لقد عجزت المواطنة الممنوحة للفلسطينيين في داخل اسرائيل، ومنهم المهجرين في الداخل، من منافسة طابع اسرائيل باعتبارها دولة يهودية. هكذا، انسحبت المواطنة كقيمة عمادها مبادئ المساواة والعدالة من مواجهة الفوقية العرقية. في السياق ذاته، ظل التعامل مع جموع اللاجئين الفلسطينيين، وهم ضحية قيام اسرائيل أصلا، رهنا لمعايير الديمغرافيا وبعيدا عن روح القانون الدولي في وقت لا تزال اسرائيل تستقطب فيه ملايين اليهود، وإن ظل تعريف اليهودي مبهما.

وهنا، تبدو علاقة اسرائيل باللاجئين الفلسطينيين أكثر مأساوية بالأخذ بعين الاعتبار ما ساقه القانون الدولي من تأكيد لا لبس فيه لحق السكان الأصليين، على نيل جنسية "دولة المنشأ" في حالة ما يعرف بـ "توارث الدول"، أي في حالة خلافة دولة ما (دولة خلف) محل أخرى (دولة سلف). وينص القانون الخاص بتوارث الدول ضمن قانون الجنسية وهو قانون متفرع من قانون الأمم الدولي على وجوب منح الجنسية للسكان العاديين حتى لو لم يتواجدوا لحظة التحول في المنطقة الجغرافية التي خضعت للتحول (أنظر الى صفحة ٦). ومع هذه الحقوق، لا يساق تقرير المصير، اليهودي في هذه الحالة، من أجل النيل من حقوق مجموعات كاملة من البشر. أي بمعنى، أنه حتى لو سلمنا بحق تقرير المصير اليهودي في فلسطين (ليس بالضرورة من خلال دولة يهودية) فهذا لا يعني أن بأي حال من الاحوال شطب حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها.

ودعونا نتفق ايضا، أن مأزق أوسلو لم يكن يوما بفعل "سوء نية" أبداها المفاوض الفلسطيني، بل نتاج سياسة قامت وتقوم على الأرض تهدف الى تضييق الهامش التفاوضي المتاح فلسطينيا بفعل ارساء تتمة للمشروع الاحلالي عبر توسيع جغرافيته. أي أن اسرائيل قد ساقت المأزق من طاولة المفاوضات نفسها، بعد أن عبثت بحل الدولتين (واحدة منهما قائمة أصلا وبعنف) عبر تعميمه وجعله فضفاضا، قابلا للمساومة والرهان.

ثم دعونا نتفق أن عودة حل الدولة الواحدة على السطح وبقوة، بغض النظر عن طرحها تاريخيا في سياقات مختلفة، كانت ملازمة لهذه المأزق، ومن ثم ملازمة لبروز خيار ما يعرف بدولة الكانتونات. ومع ذلك، وفي محاولة لعدم خلط الأوراق، فإن حل الدولتين يظل ليس على مسافة متساوية بين الطرحين (الدولة الواحدة من جهة ودولة الكانتونات من الجهة الأخرى). لأن التهديد الجارف له آنيا، كما أسلفنا يأتي من الخيار الأخير وليس من الأول.

ويبدو المسار بين الدولة الواحدة والدولتين، أقل حدة مما قد تبديه الوهلة الأولى. فلا ينفي منظرو الدولتين مثلا إمكانية الارتقاء مستقبلا تجاه حل الدولة الواحدة يكون أكثر عدالة وشمولية وديمومة فيما لا يعارض منظرو الدولة الواحدة بغالبيتهم اقامة دولة فلسطينية كفيلة بالتحرر من الاحتلال والاستيطان والعدوان. كما يدرك منظرو الدولة الواحدة أن هذا المطلب هو مطلب استراتيجي بعيد الأمد اكثر منه مطلبا آنيا.

على العموم، فإن على الشعب الفلسطيني أن يرسم سياسة لا تقوم فقط على ردة الفعل، بل يجب الارتقاء بالمشروع الوطني الفلسطيني المعاصر عبر تفعيل الدور الذاتي الفلسطيني. فيما تظل فكرة مواجهة طابع اسرائيل حاضرة دوما بلا ريب. لأن الشعب الفلسطيني يدرك اليوم أكثر من أي وقت مضى أنه طالما بقيت اسرائيل دولة مبنية على مفاهيم عنصرية عرقية حصرية، أساسها الاستعمار الاحلالي الاقتلاعي، فلن يكون الخلاص أبدا من عطف قلب الجلاد، بل من عذابات الضحية وطموحها.

شريط الأخبار

محاضرون بريطانيون يسعون إلى إحياء مطلب مقاطعة الجامعات الإسرائيلية

لندن ٢٥ أيلول ٢٠٠٥ (وفا). أفادت صحيفة "الغارديان" البريطانية أن "اللجنة البريطانية لدعم جامعات فلسطين" (BRICUP)، تعمل على إحياء مقاطعة المحاضرين والجامعات البريطانية للجامعات الإسرائيلية التي تناصر الاحتلال الإسرائيلي، ولا تتّخذ موقفاً من موبقات الاحتلال ضد الجامعات الفلسطينية. وكانت نقابة محاضري الجامعات البريطانية قد قرّرت في نيسان الماضي، فرض المقاطعة على جامعتي حيفا وبار-إيلان بسبب دعمها لجرائم الاحتلال الإسرائيلي بحقّ الشعب الفلسطيني، إلاّ أن لوبي المحاضرين الصهيوني في بريطانيا وأمريكا وإسرائيل، ضغط على المؤتمر السنوي للنقابة في العشرين من نيسان، وتمكّن من إلغاء القرار.

منظمة التحرير تبحث مع الحريري الأوضاع داخل المخيمات

صيدا، ٢٢ ايلول ٢٠٠٥ (وفا). بحث وفد من قيادة فصائل منظمة التحرير في منطقة صور في جنوب لبنان برئاسة فضل أبو مصطفى مع السيدة بهية الحريري النائبة في البرلمان اللبناني، الأوضاع المأساوية داخل المخيمات. وفي تصريح لها بعد اللقاء ناشدت النائبة الحريري جميع الأطراف بفتح حوار حقيقي على الساحة اللبنانية في موضوع الورقة الفلسطينية وتحديدا موضوع اللاجئين، لافتة إلى أنها تضع ذلك كأولوية حتى لا نفاجأ بأي نوع من أنواع محاولات التذويب لهذا الشعب في أماكن تواجده، نريد العيش الكريم والكرامة لأخوتنا الفلسطينيين في لبنان لكن لا تنازل عن حق العودة.

تقرير جديد حول تنامي العنصرية ضد الفلسطينيين في اسرائيل

الناصرة ٢٢ أيلول ٢٠٠٥ (وفا). نظمت المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، في مقرها في الناصرة مؤتمراً صحفياً بمناسبة إصدارها لتقريرها الجديد حول تنامي العنصرية ضد الفلسطينيين داخل اسرائيل. ويحمل التقرير عنوان "القاتل وحيد والمسؤولون كثر"، ويتعرض إلى "أجواء العنصرية التي سبقت مجزرة شفاعمرو الإرهابية، ومسؤولية المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية عنها". واستعرض محمد زيدان- مدير المؤسسة- في المؤتمر، ملخص التقرير ونتائجه، وقدم ممثل للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل محاضرة حول "العنصرية في إسرائيل".

جولة إلى القرى المهجرة في الحولة

حيفا ٢٠ أيلول ٢٠٠٥ (الاتحاد). نظمت الجبهة الدمقراطية والحزب الشيوعي في حيفا جولة الى القرى المهجرة في منطقة الحولة. وقد تم التعرف على قرية جب يوسف المهجرة والتي كان يسكنها عرب السياد المعروفة اليوم مستوطنة عميعاد. وشملت الجولة كل من قرى الجاعونة (روش بينه اليوم) وتعني رأس الزاوِية، مغر الخيط وقباعة، وفرعم وهي ثلاث قرى هجرت في منطقة الحولة ثم قرية يردا التي تطل على سهل الحولة وتعرف اليوم بخربة يردا حيث هجر اهلها بعد عام ٤٨ الى شعب، عكبرة، وشفاعمرو ثم قام المشاركون بجولة في الحسينية التي تطل على الحولة ووادي حنداج (وادي ديشون) وتقع القرية على تلة قرب الشارع الرئيسي في طريق كريات شمونة كما تقع ليست بعيدا عنها حولاتا قرية التليل سابقا.

عريقات ينفي وجود أي اتصالات مع الأردن لعودة ١٠٠ ألف لاجئ إلى غزة

غزة ١٩ أيلول ٢٠٠٥ (مركز العودة الفلسطيني). نفى صائب عريقات، رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية ما أوردته وسائل الإعلام الإسرائيلية، التي تحدثت عن اتصالات فلسطينية أردنية لإعادة ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني يقيمون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالأردن إلى قطاع غزة، وقال عريقات: "هذه الأنباء غير صحيحة على الإطلاق وان قضية اللاجئين هي إحدى قضايا مفاوضات الحل النهائي، وبما أن هذه المفاوضات لم تأت بعد، فإن هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة".

خلفية قانونية

حقوق اللاجئين في حالة "توارث الدول"

مقدمة

حق اللاجئين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، مثبت في أربع مجموعات قوانين منفصلة ضمن القانون الدولي، هي قانون الجنسية كما هو مطبق عندما تحل دولة محل دولة أخرى في الحكم، والقانون الإنساني، وقانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين (وهو جزء من قانون حقوق الإنسان الذي يضم أيضا القانون الإنساني). وينطبق قانون العودة على الحالات التي يمنع فيها الأشخاص عمدا من العودة بعد مغادرة مؤقتة، وعلى حالات الطرد الإجباري (على مستوى جماعي أو غير ذلك). وفي الحالة الأخيرة، فإن واجب دولة المنشأ بموجب القانون الدولي قبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني هو واجب أشد وأقوى. تُمنع بشدة أية سياسة حكومية تسعى إلى منع العودة الطوعية للأشخاص المهجرين.

من المنظور التاريخي، كان حق العودة مع حلول عام ١٩٤٨ قد اكتسب صفة عرفية في القانون الدولي. والمعايير العرفية ملزمة قانونا لكل الدول، وبالتالي فان الدول ملزمة قانونا باتباع القواعد التي تقننها هذه المعايير. وقد أعادت الأمم المتحدة تأكيد وضعية حق العودة باعتباره معيارا عرفيا ينطبق على اللاجئين الفلسطينيين في قرار الجمعية العمومية رقم ١٩٤. بل أن التزام الأمم المتحدة بدعم حكم القانون وضمان التنفيذ الفوري والكامل لحق العودة هو التزام أكبر من ذلك، بسبب الدور الذي لعبته الأمم المتحدة (من خلال قرار الجمعية العمومية رقم ١٨١ مثلا، الذي اقترح "تقسيم" فلسطين)، في تسلسل الأحداث التي قادت إلى نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين بالدرجة الأولى. ومع ذلك، فلكون إسرائيل هي "دولة المنشأ" الوحيدة، فإنها بالتالي الدولة الوحيدة التي يقع عليها الواجب الملزم وفق القانون الدولي في قبول عودة لاجئي عام ١٩٤٨ الفلسطينيين.

واعتمادا على ما ورد، فان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون أول ١٩٤٨ باعتباره إطارا للحل الدائم والشامل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يخلق حقوقا ومعايير جديدة. على العموم، فإن القرار قد حدد ثلاثة حقوق أساسية للاجئين يجب أن يمارسوها بموجب القانون الدولي، هي العودة الى الديار واستعادة الممتلكات والتعويض. كما يحق للاجئين الذين يختارون عدم العودة ان يتم توطينهم وان يتم تعويضهم عن خسائرهم. ويشير اشتراط الجمعية العمومية دخول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة بتنفيذها قرار ١٩٤ بوضوح، إلى أن الجمعية اعتبرت إسرائيل ملزمة تماما بضمان التنفيذ الكامل "لحق العودة" للاجئين الفلسطينيين. وقد أعادت الجمعية العمومية تأكيد قرار ١٩٤ سنويا دون نقصان، منذ إصداره في عام ١٩٤٨.

حق العودة في قانون الجنسية

قانون الجنسية هو مجموعة فرعية من "قانون الأمم" الأوسع الذي ينظم التزامات الدول تجاه بعضها. أما المبدأ الأساس الأول لعلاقته بحق العودة، فهو أنه رغم أن للدول بعض حرية التصرف الداخلية في تنظيم وضع الجنسية لديها (بمعنى تقرير من هو مواطنها)، إلا أن لمثل حرية التصرف هذه حدودا واضحة بموجب القانون الدولي. ولا يتم الاعتراف على المستوى الدولي بحرية الدول في التصرف لتنظيم وضع الجنسية لديها، إلا بمقدار انسجام هذه الحرية مع القانون الدولي. وهذا المبدأ معترف به عالميا، وجرت إعادة تأكيده من خلال رأي استشاري قدمته المحكمة الدائمة للعدالة الدولية عام ١٩٢٣، وفي معاهدة لاهاي الرسمية ١٩٣٠ حول مسائل معينة تتعلق بالتضارب ما بين قوانين الجنسية، كما أكدته محكمة العدل الدولية عام ١٩٥٥.

ولقد تمت صياغته أيضا بوضوح من جانب مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، بما في ذلك اللجنة (القانونية) السادسة للجمعية العمومية ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين. وبموجب قانون الجنسية، فإن حرية التصرف الداخلية للدول في تنظيم وضع الجنسية الخاصة بها، تقيدها التزامات إضافية عديدة بموجب القانون الدولي.

القانون الخاص بتوارث الدول

ينطبق القانون الخاص بتوارث الدول (The Law of State Succession) على أية حالة تخلف فيها دولةٌ (دولةٌ خلف) دولةً سابقة (دولةً سلف) في الإدارة الدولية لمنطقة جغرافية. وفي حالة اللاجئين الفلسطينيين، فان الدولة السلف كانت هي دولة فلسطين "الجنينية"، التي شكل الانتداب البريطاني على فلسطين بموجب القانون الدولي بالنسبة لها "وصيا" وخلفته جزئيا دولة إسرائيل. وعندما تمر منطقة بتغيير السيادة فيها، فان القانون الخاص بتوارث الدول يتطلب منح السكان العاديين في المنطقة الجغرافية، الذين يقعون تحت السيادة الجديدة جنسية الدولة الجديدة. إضافة إلى ذلك، فان هذه القاعدة تنطبق بغض النظر عما إذا كان السكان العاديون في المنطقة المعينة المتأثرون بذلك موجودين فعليا في المنطقة التي حدث فيها تغيير السيادة في تاريخ حدوثه أم لا. وتمثل هذه القاعدة معيارا عرفيا للقانون الدولي وهي ملزمة لكل الدول.

> **عندما تمر منطقة بتغيير السيادة فيها، فان القانون الخاص بتوارث الدول يتطلب منح السكان العاديين في المنطقة الجغرافية، الذين يقعون تحت السيادة الجديدة جنسية الدولة الجديدة. إضافة إلى ذلك، فان هذه القاعدة تنطبق بغض النظر عما إذا كان السكان العاديون في المنطقة المعينة المتأثرون بذلك موجودين فعليا في المنطقة التي حدث فيها تغيير السيادة في تاريخ حدوثه أم لا. وتمثل هذه القاعدة معيارا عرفيا للقانون الدولي وهي ملزمة لكل الدول.**

المادة ١٤ (٢) من مواد جنسية الأشخاص الطبيعيين فيما يتعلق بخلافة دولة لدولة أخرى التي صاغتها لجنة القانون الدولي وتبنتها حرفيا الجمعية العمومية، تحدد بشكل خاص حق العودة في القانون الخاص بتوارث الدول لكل الأشخاص العاديين لمنطقة يجري فيها تغيير للسيادة. هناك ثلاث نواح من المادة ١٤ مهمة في توضيح القواعد الخاصة بالالتزام الإجباري للدولة الخلف (إسرائيل) في تنفيذ حق العودة للاجئين الفلسطينيين في هذا السياق الخاص بتوارث الدول. أولا: مسألة الجنسية لا محل لها (ليست عنصرا مطلوبا)، بالنسبة لحصول السكان العاديين على حق العودة إلى منطقة جغرافية يجري تغيير للسيادة فيها. ثانيا: المادة ١٤ (٢) من حق العودة تنطبق باصطلاحاتها الواضحة على كل السكان العاديين لمنطقة معينة يجري فيها تغيير للسيادة حتى لو كانوا فعليا خارج المنطقة الجغرافية المعينة في التاريخ الفعلي لحلول دولة محل الدولة الأخرى، ثالثا: إن تنفيذ المادة ١٤ (٢) هو إجباري لكل الدول الخلف كما هو مشار من خلال استخدام كلمة (تكون) في المادة ١٤ (٢)، كما تكرر المادة ٥ قاعدة المادة ١٤ (٢

وبموجب هذه القواعد فانه لا يمكن دحض الافتراض بأن السكان العاديين في منطقة ما تمر بتغيير سيادة سيحصلون على جنسية الدولة الخلف، إلا من خلال إجراءات للجنسية تكون هي نفسها منسجمة مع القانون الدولي.

هناك مادتان أخريان من المواد الخاصة بالجنسية، ملائمتان إلى حد كبير لقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهما المادة ١٥ التي تحظر على الحكومات ممارسة التمييز عند منح الجنسية، والثانية هي المادة ١٦ التي تتطلب توفير ضمانات قانونية ملائمة عند التقرير في شأن الجنسية. لقد انتهكت إسرائيل المادة ١٥ من خلال صياغة قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ "لغير اليهود"، بطريقة تؤدي إلى تجريد اللاجئين الفلسطينيين من الجنسية بشكل فعال، وتسمح في الوقت نفسه لليهود من أي مكان في العالم بالحصول على "الجنسية"، من خلال نصوص قانون العودة الإسرائيلي الخاص بعودة اليهود التي هي أكثر سخاء وكرما. كما انتهكت إسرائيل المادة ١٦ من خلال عدم قيامها بالسماح للاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل ثانية، وحرمانهم بالتالي من فرصة أساسية لإسماع صوتهم في محكمة قانونية، والطعن في شرعية قانون الجنسية لعام ١٩٥٢- وخاصة بموجب القانون الدولي.

تطبيق قانون العودة هو التزام تدين به الدولة للدول الأخرى جميعها

إن واجب تطبيق حق العودة للفرد بموجب قانون الجنسية، هو التزام على كل دولة تجاه الدول الأخرى كلها. وتقول القاعدة هنا بأن الدول مطالبة بأن تعيد إدخال مواطنيها (أي السماح بممارسة حقهم في العودة)، بمن فيهم المهجرون مؤقتا في حالة حلول دولة محل دولة أخرى، لأن رفض ذلك قد يفرض على دولة أخرى التزاما ينجم عن ذلك، ويتمثل في استقبال أو إيواء الشخص المرفوض. ويعرف هذا المبدأ "بقاعدة إعادة الدخول". وتستند القاعدة إلى المقدمة المنطقية القائلة بأنه من غير المسموح للدولة أن تختار رفض قبول مواطن من مواطنيها، أو تركه "مقطوعا" خارج حدودها برفض السماح بادخاله، لأن مثل هذا العمل قد يفرض عبئا مماثلا غير مقبول على دولة (متلقية) أخرى لقبول الفرد "المقطوع". وبموجب القانون الدولي لا يمكن للدول أن تثقل على بعضها بهذه الطريقة.

الحظر ضد التجريد (الجماعي) من الجنسية

هناك قاعدة عرفية (ملزمة) أخرى بموجب قانون الجنسية تعرف "بحظر التجريد من الجنسية"، وهي ملازمة بشكل طبيعي لقاعدة السماح بإعادة الدخول التي ذكرناها أعلاه. ويمنع حظر التجريد من الجنسية الدولة من استعمال إلغاء الجنسية وسيلة لتجنب التزامها في السماح بدخول مواطنيها. وقد اكتسبت هذه القاعدة- مثل قاعدة إعادة الدخول، التي هي قاعدة "شقيقة" لها في قانون الجنسية، وضعا عرفيا قبل حرب عام ١٩٤٨. إذ أن حظر التجريد من الجنسية موجود في صياغة رسمية لمعاهدة دولية تعود إلى عام ١٩٣٠، وفي إعلانات إقليمية مختلفة (مثل إعلان ستراسبورع لعام ١٩٨٦ حول حق المغادرة والعودة)، وفي قرارات صادرة عن مؤسسات الأمم المتحدة، كما كتب العديد من الشارحين المرموقين عن حظر التجريد من الجنسية على أنه معيار ملزم من معايير القانون العرفي منذ عام ١٩٢٧. ويشير إدخال "السكان والطرد والنقل (الترانسفير)" في الموسوعة الرسمية للقانون الدولي العام، إلى نص القانون صراحة، على أنه لا يجوز منع المواطنين من الدخول ثانية على أساس الادعاء أنهم لم يعودوا مواطنين. والتجريد من الجنسية محظور بموجب القانون الدولي عندما تكون الحالة مفردة وتؤثر على شخص واحد، وبناء على ذلك فان حظر التجريد من الجنسية هو أقوى وأشد عندما تتم ممارسته ضد جماعات ويكون قصد الحكومة التي تقوم به طرد فئة واسعة كاملة من المواطنين من الهيئة الاعتبارية للدولة. فقانون الجنسية في إسرائيل لعام ١٩٥٢ (لغير اليهود)، ينتهك تماما حكم قانون الجنسية الذي يحظر التجريد من الجنسية. ورغم تجنب قانون الجنسية لعام ١٩٥٢ بحذر، استخدام مصطلح "غير اليهود" في وصفه فئات الأشخاص التي عرفها بدقة، وهي التي قد تكون مؤهلة بموجبه للحصول على المواطنة الإسرائيلية، إلا أنه استهدف غير اليهود فقط، حيث انه من الواضح أن بإمكان اليهود الاستفادة من الشروط والإجراءات الأسهل بموجب قانون العودة (لليهود). إن الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين غير قادرة حقيقة على تلبية المتطلبات الصارمة لقانون الجنسية الإسرائيلي لعام ١٩٥٢، ولذا فإن هؤلاء تعرضوا فعليا للتجريد من الجنسية.

هذا المقال مقتبس بتصرف من: غيل بولينغ. حق العودة الفردي واللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ دراسة في القانون الدولي. بيت لحم: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، شباط ٢٠٠١. الدراسة مؤرشفة على موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org.

حقوق اللاجئين وخيار دولة الكانتونات

بقلم: هاني المصري *

عندما توقفت أمام الموضوع الذي سأكتبه لجريدة "حق العودة" حول حقوق اللاجئين وخيار الدولة، وبعدما أمضيت التفكير قي ملف العدد، خيار الدولة الواحدة وخيار الدولتين وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، قفز إلى ذهني بسرعة، وتوصلت الى قناعة بأن العدد سيكون ناقصاً إذا لم يتضمن مقالاً حول حقوق اللاجئين وخيار دولة الكانتونات، دولة الحدود المؤقتة، وهي الدولة الناقصة التي يراد إقامتها على جزء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ لا تتجاوز ٥٠ ٪ من مساحة هذه الاراضي.

النقطة التي حسمت بأي موضوع سأكتب عنه، وفي أي اتجاه هو ملاحظتي بأن خيار دولة الكانتونات مقطعة الأوصال فاقدة السيادة التي لا تضم القدس ولا كتل المستوطنات الأساسية وتسقط قضية اللاجئين، هو الخيار الذي يجري تطبيقه على أرض الواقع، ولن يمر وقت طويل إذا استمرت المعطيات الراهنة نفسها، إلا ويصبح هذا الخيار، اللعبة الوحيدة في المدينة، مثلما حدث بالنسبة لخطة فك الارتباط عن قطاع غزة. ولا يجب أن نخدع أنفسنا ولا بد أن نعترف بأن إسرائيل استطاعت أن تقطع شوطاً بل اشواطاً هامة باتجاه جعل هذا الخيار هو الخيار الوحيد العملي والمطروح على جدول الأعمال، وعندما تستكمل مشروعها الاستيطاني، وتهويد القدس وفصلها واستكمال بناء جدار الفصل العنصري سيصبح خيار دولة الكانتونات، أمراً واقعاً من الصعب -اذا لم يكن من المستحيل- تجاوزه.

إن خيار الدولة الواحدة أصبح بعيداً جداً -الآن أكثر من أي وقت مضى- لأنه بعيد كل البعد عن الإجماع الإسرائيلي - أبعد بكثير من خيار الدولتين مثلاً-، والدليل الحي على ما سبق أن إسرائيل حسمت قرارها بحيث أصبحت تعتقد أن إقامة كيان فلسطيني يسمى دولة ولا يملك من مقومات الدولة إلا الاسم، بات مصلحة إسرائيلية: فإقامة مثل هذه الدولة يمّكن إسرائيل من "الادعاء بإنهاء الاحتلال" والتخلص من أعبائه دون التخلص من مزاياه وفوائده كما أنه يبطل مفعول القنبلة الديموغرافية ويبعد خطر إقامة الدولة الواحدة التي إما ستؤدي الى دولة ثنائية القومية ستقضي على يهودية دولة إسرائيل أو ستؤدي إلى دولة تمييز وفصل عنصري تمثلها إسرائيل تجعلها دولة معزولة عن العالم كله ومدانة مما يضعفها ويسهل معركة اعدائها ضدها.

لقد أصبح هدف إقامة دولة فلسطينية محل اجماع عالمي، وجرى إقراره في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبات جزءاً من رؤية الرئيس الامريكي بوش وخارطة الطريق الدولية. ووجدت إسرائيل -وخصوصاً وهي في عهد شارون- أنه من غير المجدي "مناطحة" هذا الإجماع الدولي وارتأت القبول بمبدأ الدولة نظرياً وتفريغها من مضمونها عملياً. لقد أصبح الصراع الفلسطيني-الاسرائيلي يدور ليس حول مبدأ إقامة الدولة الفلسطينية وإنما حول مساحتها وعاصمتها ومقومات السيادة فيها ومدى سيطرتها على الأرض والسكان والحدود والمعابر والمياه والأجواء.

> **يجب أن نعرف أن ما يجري تطبيقه على يد إسرائيل وبدعم الولايات المتحدة الامريكية، في ظل عجز عربي ودولي واضح ليس محاولة لحل الصراع على أسس عادلة أو حتى متوازنة، بل هناك مخطط واع ومدروس لتصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، مبني على أساس قناعة شارون وأوساط إسرائيلية واسعة، أنه من المستحيل التوصل الى تسوية نهائية الآن أو في القريب العاجل، لأن أقصى ما تطرحه أو يمكن ان تطرحه إسرائيل على الفلسطينيين أقل مما يمكن أن يقبله الفلسطينيون حتى المعتدلين منهم.**

من أجل استكمال هذه المقالة بشكل صحيح لا بد من التوقف قليلاً أمام مسألة حقوق اللاجئين الفلسطينين، فقد قيل إسرائيليا بعد سيادة خيار دولتين لشعبين أن هذا الخيار لن يقوم له قائمة إلا إذا حصر مسألة "تطبيق" حق العودة للاجئين في الدولة الفلسطينية المقبلة، على أساس أنه بغض النظرعن شكل الحل الذي سيظهر في نهاية الأمر لمشكلة اللاجئين وكيفية تطبيقه، من الطبيعي أن يكفل هذا الحل لكل فلسطيني الحق في الإقامة والعمل في الدولة الفلسطينية المستقلة عند قيامها والحصول على جنسيتها.

وإذا أشرنا إلى أن اللاجئين الفلسطينيين يشكلون معظم أبناء الشعب الفلسطيني ويعيش غالبيتهم خارج وطنهم فلسطين مع العلم أن ٤٠ ٪ من سكان الضفة وغزة هم من اللاجئين، ما يعني أن الدولة الفلسطينية ستواجه مشكلة ضخمة تتمثل في استيعاب الأعداد التي قد ترغب بـ "العودة" من الخارج وأولئك المتواجدين في الضفة والقطاع. وهذا يتطلب قدرة استيعابية ضخمة وإمكانات مالية هائلة وتوفير مساحات كافية من الارض. وهذا يقضي أن الدولة ستكون غير قابلة للحياة والتطور والاستقرار وسيدفع مواطنيها الى التفكير بالهجرة بحثاً عن العمل وعن مكان أكثر أمناً واستقراراً وهدوءاً وقادراً على توفير احتياجاتهم واحتياجات أسرهم.

لا أظنني أبالغ في فهم العقلية القيادية الاسرائيلية حين أقول أن من أهم الأسباب والأهداف التي تدفع إسرائيل لتأكيد خيار دولة الكانتونات هو أن هذه الدولة لن تستطيع "استيعاب" أعداد ذات شأن من اللاجئين الفلسطينيين سواء الذين يمكن أن يعودوا من الخارج أو المتواجدين في الوطن. فآخر ما تريده إسرائيل هو "عودة اللاجئين" حتى الى الدولة الفلسطينية. هي ستوافق على "عودتهم" ولكنها ستفعل كل شئ لجعل هذه العودة غير مرغوبة بل ومستحيلة. فإسرائيل تريد أقل عدد من الفلسطينيين المتواجدين من النهر الى البحر لأنها تفكر في المستقبل وكيفية احتواء خطر الزيادة السكانية الفلسطينية وتلبية احتياجاتها التوسعية للأرض واستيعاب مهاجرين يهود جدد.

تأسيساً على ما سبق، يجب أن نعرف أن ما يجري تطبيقه على يد إسرائيل وبدعم الولايات المتحدة الامريكية، في ظل عجز عربي ودولي واضح ليس محاولة لحل الصراع على أسس عادلة أو حتى متوازنة، بل هناك مخطط واع مدروس لتصفية القَضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، مبني على أساس قناعة شارون وأوساط إسرائيلية واسعة، أنه من المستحيل التوصل الى تسوية نهائية الآن أو في القريب العاجل، لأن أقصى ما تطرحه أو يمكن ان تطرحه إسرائيل على الفلسطينيين أقل مما يمكن أن يقبله الفلسطينيون حتى المعتدلين منهم. من هذه النبتة الشيطانية ظهرت فكرة الحل الانتقالي طويل الأمد متعدد المراحل والحلقات، الذي أحد عناوينه خطة فك الارتباط عن غزة، وعنوان آخر خطة "محاربة الارهاب أولاً"، وعنوان ثالث محطة إقامة دولة فلسطينية مؤقتة، ورابع إسقاط الحل المتفاوض عليه لصالح حل إسرائيلي أحادي الجانب يتم فرضه على خطوات ودفعات ومراحل بالتناسب مع نضج إسرائيل نفسها لتمرير هذه الخطوات والدفعات والمراحل، فإسرائيل لا توافق كلها على تقديم تنازلات محدودة مقابل تطبيق الحل الاسرائيلي للقضية الفلسطينية، فهناك في إسرائيل من لم يوافق على الانسحاب من غزة وإخلاء المستوطنات فيها، ولن يوافق على إزالة البؤر الاستيطانية والمستوطنات المعزولة في الضفة، لأن هذا البعض يعتقد أن إسرائيل في وضع مريح استراتيجياً يجعلها قادرةً على أخذ كل شيء والحفاظ على كل شيء وأن الفلسطينيين والعرب لا يفهمون سوى لغة القوة والحرب والعدوان، ولا يجب عقد التسويات معهم.

> **لا أظنني أبالغ بالقول أن من أهم الأسباب والأهداف التي تدفع إسرائيل لتأكيد خيار دولة الكانتونات هو أن هذه الدولة لن تستطيع استيعاب أعداد ذات شأن من اللاجئين الفلسطينيين سواء الذين يمكن أن "يعودوا" من الخارج أو المتواجدين في الوطن. فآخر ما تريده إسرائيل هو "عودة اللاجئين" حتى الى الدولة الفلسطينية. فإسرائيل تريد أقل عدد من الفلسطينيين المتواجدين من النهر الى البحر.**

أما شارون ومن يؤيده فهم يدركون حدود القدرة الإسرائيلية ومستعدون لتقديم تنازلات محددة من أجل الحصول على أمن إسرائيلي أكبر ودور إسرائيلي سياسي واقتصادي أكبر ليس في فلسطين فقط وإنما في عموم المنطقة، فمقابل غزة يريدون أن يحصلون على أكثر من نصف الضفة الغربية بما في ذلك القدس، وإسقاط قضايا الوضع النهائي كلها، وقطع الطريق على إمكانية قيام دولة فلسطينية حقيقية ذات سيادة أو دولة واحدة، وقطع الطريق على المبادرات الدولية والعربية التي ستصبح مفروضة على إسرائيل إذا لم تستطع الأخيرة الإمساك بزمام المبادرة الاستراتيجية.

المطروح إذاً ليس "عودة" اللاجئين إلى الضفة والقطاع إلى الدولة الفلسطينية العتيدة كما يمني البعض نفسه، أو كما يروج البعض الآخر، وإنما المطروح مخطط يرمي في النهاية لتوطين الفلسطينيين وإعادة تهجير أقسام منهم الى أماكن أخرى في الشتات مع اعتراف بحقهم بالعودة، ولكنه غير قابل للتحقيق عملياً، مثل "شيك" بدون رصيد. وبدلاً من الخلافات حول الحل الممكن والمستحيل، وبدلاً من الدعوة لحل متفق عليه لقضية اللاجئين يعطي حق الفيتو لإسرائيل، يجب توحيد الجهود كلها الفلسطينية والعربية والدولية من أجل إسقاط الحل الاسرائيلي الجاري فرضه حالياً، وقبل اسقاطه لا معنى للخلاف الفلسطيني الداخلي، فهذا الخلاف يظهر وكأن المسالة خلافاً على عودة كل أو نصف أو جزء من اللاجئين إلى إسرائيل أوالدولة الفلسطينية العتيدة بينما ما يجري هو في الحقيقة تصفية لقضية اللاجئين التي هي أساس وجوهر القضية الفلسطينية. فهل نعي ما يخطط لنا، ونكون بمستوى التحديات أم نغرق بالتفاصيل والخلافات الثانوية ؟

* هاني المصري هو صحافي فلسطيني وكاتب دائم في جريدة "الأيام" التي تصدر من رام الله وجريدة "الحياة" التي تصدر من لندن. يشغل السيد المصري منصب مدير عام دائرة المطبوعات وشؤون المؤسسات الإعلامية بوزارة الاعلام الفلسطينية. ورأس قبل عودته الى الوطن في العام ١٩٩٤ تحرير مجلة نداء الوطن.

يوجد بديل

بقلم: د. أحمد الطيبي*

ليس صدفة إطلاقاً إقدام الكنيست على الموافقة على بيان سياسي يعتبر أن "أراضي يهودا والسامرة وقطاع غزة ليست أراض محتلة لا تاريخياً ولا سياسياً ولا قانونياً" كما حصل في العام الماضي. وليس صدفة أن يصوت الكنيست بنسبة كبيرة ضد إقتراح قانون "خارطة الطريق" لإحراج الإئتلاف ولإثبات رفض الحكومة مشروعاً يتضمن إلتزامات إسرائيلية يحتاج الى التطبيق. فالإئتلاف الحكومي الإسرائيلي صقوري ويميني متطرف إلى أبعد الحدود ويساهم في ذلك من يقود الائتلاف، النائب غدعون ساعر الذي يرفض مبدئياً مشروع خارطة الطريق ويمثل تطلعات مركز الليكود المتغطرسة.

"خارطة الطريق" مليئة بالثغرات وتحفظاتنا عليها كثيرة وعديدة، منها: أنها تفتقد إلى آلية تنفيذ ملزمة وخاصة للحكومة الإسرائيلية بينما تضع بين ايدي الحكومة الإسرائيلية كثير من الريادة ومن امكانيات التقدّم أو التأخر خلال مراحل الخريطة الثلاث في حين أن أكثر السلبيات بروزاً هي تلك الفكرة المتعلقة في ما يسمى "دولة مؤقتة" فلسطينية على حدود ما يقارب ٤٢ ٪ فقط من أراضي الضفة الغربية وغزة. أن المؤقت في سياسة إسرائيل على مسار الصراع العربي - الإسرائيلي وتحديداً الإسرائيلي - الفلسطيني هو الأكثر ثباتا، ولذلك فإن التحفظ الأساسي هو أن يتحول ذلك إلى واقع أبرتهايد "بموافقة" فلسطينية ودولية وخاصة مع إستمرار العمل على إقامة جدار الفصل العنصري، الذي اصبح وبحق عقبة امام قيام دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران .

إن إستمرار بناء الجدار العنصري الذي يخلق سجناً كبيراً يمنع المواطن الفلسطيني من العيش بكرامة أو من الإنتقال من القرية إلى المدينة لتلقي العلاج في المستشفيات أو حرية الحركة أو الدراسة وغيرها. انه يخلق حدوداً ثابتة سياسية خلافاً لإدعاءات أرئيل شارون وذلك عدا عن مصادرة الاف الدونمات من الفلسطينيين. ان إستمرار بناء الجدار اضافة إلى إستمرار النشاط الإستيطاني وعدم تفكيك المستوطنات هي العقبة الاصعب أمام تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعليه فإما هذا أو ذاك: إما إقامة دولة فلسطينية إثر جلاء الإحتلال من كافة الأراضي المحتلة عام ٦٧ كحل وسط تاريخي بين الحركة الوطنية الفلسطينية من جهة وبين اسرائيل من جهة اخرى أو إقامة بانتوستونات على غرار بانتوستونات السود في جنوب أفريقيا ابان حكم الفصل العنصري، أي ان ذلك سيكون حلاً عنوانه هو "إعادة تنظيم الإحتلال".

> **أمام هذا الواقع نقول أننا وبالرغم من دعمنا المستمر الفكري والسياسي للطرح الذي يقول بضرورة إقامة دولتين، فإن إستمرار طرح فكرة "الدولة المؤقتة" وإقامة الجدار الفاصل وإستمرار تواجد المشروع الإستيطاني سوف يضطرنا الفلسطينيين إلى طرح تحدي ينص على عرض فكرة إقامة دولة واحدة ديمقراطية من النهر الى البحر يتمتع فيها الجميع، جميع المواطنين عرباً ويهوداً يميّزها مبدأ "شخص واحد – صوت واحد".**

وأمام هذا الواقع نقول أننا وبالرغم من دعمنا المستمر الفكري والسياسي للطرح الذي يقول بضرورة إقامة دولتين الواحدة إلى جانب الأخرى فلسطين وإسرائيل على حدود الرابع من حزيران فإن إستمرار طرح فكرة "الدولة المؤقتة" (التي يجب رفضها) وإقامة الجدار الفاصل وإستمرار تواجد المشروع الإستيطاني سوف تضطر الفلسطينيين إلى طرح تحدي ينص على عرض فكرة إقامة دولة واحدة ديمقراطية من النهر الى البحر يتمتع فيها الجميع، جميع المواطنين عرباً ويهوداً يميّزها مبدأ "شخص واحد – صوت واحد". وتضم التجمعين البشريين الذي تجمع كل منهما سمات ثقافية موحدة. التجمع الاول وهو العرب الفلسطينيون الذين تجمعهم الثقافة العربية الاسلامية (وبضمن ذلك المسيحيين العرب ابناء الحضارة الاسلامية) واليهود الاسرائيلين الذين تجمعهم الثقافة الاسرائيلية العبرية الجديدة .

ان هذا الطرح يلقي رفضاً جامحاً في كل اوساط المجتمع الاسرائيلي تقريباً. ونحن اذ نطرحه اليوم فنحن لا نفعل ذلك بديلاً عن فكرة الدولتين التي لا نزال نطمح اليها ونسعى اليها، وربما يجب القول والجزم انها الاقرب واقعياً الى التنفيذ محلياً ودولياً واقليمياً وعربياً واسرائيلياً . بل اننا نطرح ذلك في محاولة لوضع ايديولوجية اليمين الاسرائيلي وممارساته التوسعية والاستيطانية الناكرة للدولة الفلسطينية من جهة وللوجود الوطني الفلسطيني من جهة اخرى، لنضع هذه الايديولوجية في زاوية فكرية سياسية ربما تؤدي لاحقاً الى خلق حالة من الجدل الشعبي ولو حتى في صفوف النخب الاسرائيلية لدفعهم الى نتيجة وحتمية ان لا مجال لاستمرار المشروع الاستيطاني والتوسعي في الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وان لا مجال امام الفلسطينيين بأن يقبلوا بحالة جديدة من نظام الفصل العنصري يكون السود فيها ابناء الشعب الفلسطيني وترجمتها السياسية هو ذلك البند في خارطة الطريق الذي يتحدث عن "دولة فلسطينية مؤقتة " لا يمكن ان تكون انعكاساً لطموحات شعب يبحث عن الانعتاق من الاحتلال ويناضل من اجل الحرية والاستقلال .

* د. أحمد الطيبي هو رئيس الحركة العربية للتغيير، ونائب في الكنسيت عن كتلة تحالف الجبهة الديمقراطية والعربية للتغيير. شغل الطيبي سابقا منصب مستشار الرئيس الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات لشؤون العملية السلمية.

دولة أم دولتان؟ الحقوق والتحديات

بقلم: د. عبد الفتاح أبو سرور*

عندما وقف الرئيس الفلسطيني الشهيد ياسر عرفات في مقر الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، وطرح خيار الدولة الواحدة التي يعيش فيها المسلم والمسيحي واليهودي سواسية على قدم المساواة، كان هذا خيارا يضمن وحدة الأرض والإنسان والهوية بعد التقسيم المعقد الذي تم التصويت عليه في الأمم المتحدة– حسب القرار ١٨١، والذي لم يدم سوى وقت قليل حتى قامت الحرب عام ١٩٤٨ واستولت دولة إسرائيل الوليدة على جزء كبير من فلسطين، واحتلت ٧٨٪ من الأرض تاركة ٢٢٪ تحت السيطرة الأردنية والمصرية، لتعيد احتلالها خلال حرب ١٩٦٧. ومع أن الأمم المتحدة أصدرت أيضا القرار ١٩٤ الذي يطالب إسرائيل تسهيل عودة اللاجئين إلى الأراضي التي شردوا منها أو تركوها، إلا أنها لم تسمح لأي كان بالعودة بل على العكس، استعملت كل قواها لطردهم مرارا ومنعهم من العودة.

وجاءت اتفاقية أوسلو الشهيرة لتتحدث عن أمل إقامة دولة فلسطينية على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الحديث عن الحدود وآليات السيطرة على هذه الدولة منزوعة السلاح وإمكانية ضمان قدرة هذه الدولة على الحياة لم يكن من أولويات هذه الاتفاقية والمفاوضات التي تبعت لتعود وتبدأ مرارا وتكرارا من نقطة الصفر. وكانت المطالبة والمناداة المستمرة والمستميتة سواء فلسطينيا أو عربيا أو دوليا بإقامة الدولة الفلسطينية ولو كان ذلك على شبر من ارض فلسطين التاريخية، ولو كان ذلك يعني عدم وجود سيادة على ارض أو ماء أو هواء أو حدود، ولو كان ذلك يعني عدم القدرة على التحكم بالموارد الطبيعية وبالصادرات والواردات وما يمكننا تصنيعه وما لا يمكننا عمله، ولو كان ذلك يعني الخضوع لما تفرضه علينا إسرائيل أو ما تفرضه علينا قوى العالم.

> **يجب أن يكون للدولة حكومة وسلطة وجيش وعلم ونشيد وطني، لكن الأهم من هذا كله ان يكون لها حدود ومعابر تسيطر عليها، ووحدة جغرافية يملك مواطنوها حرية التحرك في ارجائها كيفما شاءوا، والسفر منها والعودة اليها متى رغبوا دون شروط او قيود من أي دولة اخرى.**

وقد كانت إقامة دولة فلسطينية حسب هذه الاتفاقية تتعثر دائما بحق عودة اللاجئين إلى أراضيهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم وتعويضهم عما عانوه طوال عمر اللجوء والتشرد والمعاناة، والقدس كعاصمة للدولة الفلسطينية وإنهاء الاحتلال بتفكيك المستوطنات التي قضت على الأخضر واليابس وما زالت تقف سدا أمام وحدة الضفة الغربية وغزة جغرافيا. ثم جاء جدار الفصل العنصري لينسينا الهموم الأولى ويفرض علينا ملاحقته قضائيا حتى نفرح بقرار اعتباره غير شرعي، رغم عدم اكتراث دولة الاحتلال بقرارات المحاكم الدولية والقرارات والتشريعات الدولية.

ورغم كل ما يحدث، نرى وجهات النظر الدولية والعربية وحتى الرسمية الفلسطينية تتمسك بحل دولتين، حيث أن الدولة الفلسطينية المقترحة تقام على الأراضي التي تسيطر عليها الدولة الفلسطينية، مع أن هذه السيطرة الفلسطينية ليست فعلية أو حقيقية، لأن إسرائيل وجيشها المحتل يحتفظ بحق دخول الأراضي التي تخضع نظريا لسيطرة السلطة الفلسطينية وانتهاك حرمتها متى شاء، كما أن هذه الأراضي لم تعد تشكل حتى نصف الـ ٢٢٪ التي تم الاتفاق عليها، وذلك لاستمرار دولة الاحتلال الإسرائيلي ببناء المستعمرات غير القانونية وبناء جدار الفصل العنصري مخالفة كل القوانين والشرائع الدولية.

ما هو الحل؟

من الواضح أن احتمال قيام الدولة الفلسطينية بجانب دولة الاحتلال الإسرائيلي ليس قريبا، سواء من ناحية منطقية أو حسب تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي وقادة دولة إسرائيل. والواضح كذلك أن إسرائيل لا تكترث بالتهديد ولا بالرجاء، ولا تخجل من عدو أو صديق. ولا يهمها في النهاية إلا تنفيذ مخططاتها المدروسة، وعلى العالم أن يخضع لذلك؟ إذا، هل نقبل بما يقترحه شارون الذي يريد لنا دولة بانتوستانات او كانتونات؟ وما الذي يجعل الدولة دولة؟ هل يكفي أن يكون لهذه الدولة حكومة فيها رئيس، ورئيس وزراء، ومجلس وزراء، وبرلمان، وأجهزة امن، وعلم، ونشيد وطني؟ هل يكفي هذا حتى نعتبر ان لنا دولة، حيث لا يستطيع أي فرد التنقل من مدينة الى اخرى، وحتى أحيانا من قرية الى اخرى دون اذن من القوة المسيطرة، وهي اسرائيل، على هذه المعابر؟

من الواضح ان الدولة يجب ان يكون لها حكومة وسلطة وجيش وعلم ونشيد وطني، لكن الأهم من هذا كله ان يكون لها حدود ومعابر تسيطر عليها، ووحدة جغرافية يملك مواطنوها حرية التحرك في ارجائها كيفما شاءوا، والسفر منها والعودة اليها متى رغبوا دون شروط او قيود من أي دولة اخرى. يجب ان يكون عند هذه الدولة الاستقلالية التامة والسيطرة الكاملة على ارضها ومائها وهوائها وحدودها بكل بساطة. ولكن من الواضح ان هذه ليست الحالة فيما يتعلق بنا كفلسطينيين يعيش جزء منا في ظل سلطة وطنية فلسطينية.

فما يمكننا ان نعمله اذا؟ هل نطالب كما يقترح البعض بدولة كونفدرالية مع المملكة الاردنية الهاشمية و/أو جمهورية مصر العربية؟ ام هل نسلم بالأمر الواقع وهو انه رغم هذه الحرية الجزئية الا اننا ما زلنا نعيش تحت الاحتلال، لا نتحرك الا بتصريح اسرائيلي ولا نسلك طريقا او نركب سيارة او نقطع حدودا دون اذن من اسرائيل تساوى فينا القائد والمواطن؟ أم انه يمكننا ان نصرخ عاليا انه لم يعد امامنا الا ان نوقف كل هذه المهاترات التي لن نخرج منها الا بضياع الوقت والارض ونطالب بالدولة الواحدة التي يتساوى فيها كل المواطنين بغض النظر عن اصلهم ولونهم ودينهم، ويتم انتخاب الحكومة بالتصويت الديموقراطي، او بالتمثيل النسبي؟

> **إن هم الدولة الواحدة ليس سهلا أيضا وله مشكلاته التي يجب التفكير في آليات حلها. ومن اهم هذه المشكلات قضيتان أساسيتان، إن سلمنا ان جميع المواطنين سواسية في ظل هذه الدولة الواحدة: الأولى، قضية اللاجئين الذين تم البناء على اراضيهم والسكن فيها من قبل اسرائيليين والثانية فيما يتعلق بقضية المستوطنات في الضفة الغربية، ووضع المتوطنين في مثل هذه الحالة.**

أن هم الدولة الواحدة ليس سهلا أيضا وله مشكلاته التي يجب التفكير في آليات لحلها. ومن اهم هذه المشكلات قضيتان أساسيتان، إن سلمنا ان جميع المواطنين سواسية في ظل هذه الدولة الواحدة: الأولى، قضية اللاجئين الذين تم البناء على اراضيهم والسكن فيها من قبل اسرائيليين والثانية فيما يتعلق بقضية المستوطنات في الضفة الغربية، ووضع المتوطنين في مثل هذه الحالة.

ان القضية الاولى تتعلق بأمرين: قضية حق اللاجيء في ارضه وممتلكاته، وقضية الأمر الواقع ان هذه الأرض لم تعد كما كانت، وبالتالي بما ان حل الدولة الواحدة هو عدم طرد الاسرائيليين بل اعتبارهم كمواطنين في هذه الدولة يعني بالتالي ايجاد صيغ وآليات تبادل واعادة توزيع للممتلكات وبعض التنازلات. وقضية المستوطنات ايضا تستدعي ايجاد آليات لإعادة توزيع المتوطنين او اصحاب الأراضي الأصليين وتعويضهم عن فترة استخدامها أو إيجاد أراضي مثيلة لهم. وهنالك ايضا قضية المعاناة الفلسطينية طوال سنين التشتت واللجوء والمنفى والاحتلال. هل نسامح؟ هل نطالب بتعويض مادي واعتذارات رسمية من الاسرائيليين؟

في كل الأحوال، ومهما كان الحل المقترح، يجب اعداد الآليات للتغلب على المصاعب التي تواجه كل حل. والناظر الى واقع الحال يرى ان حل الدولتين لا يمكن ان يكون حلا عمليا حتى لو عدنا الى القرار ١٨١ بسبب التشابك الجغرافي والتداخل بين الدولتين المقترحتين. ولكن انا المواطن الفلسطيني، انا اللاجئ في ارضه، ماذا اريد؟

انني كأنسان اريد ان اعيش في دولة احس فيها بالامان، استطيع التنقل في برها وبحرها وجوها دون شروط وتعقيدات ضمن الاعراف السارية في بلدان العالم التي تحترم نفسها ومواطنيها، استطيع فيها تغيير مكان اقامتي ان اردت، ويطبق فيها القانون بنفس الروح على كل المواطنين. اريد ان اعيش في دولة لها حكومة تمثلني او تمثل معظم ابناء وطني ان اردنا ان نكون اكثر ديموقراطية، دولة مبنية على اسس الحق والعدالة وعدم التمييز واحترام الحق الفردي والجماعي لمواطنيها كافة. وانا شخصيا لا ارى ان هذه الامور والهموم البسيطة لمواطن عادي يمكن ان تتحقق في ظل حل الدولتين المقترح. وسيكون اكثر منطقيا الانطلاق الايجابي نحو العمل على بناء الدولة الواحدة يعيش فيها من يريد ان يعيش على قدم المساواة واحترام الحقوق وحل الخلافات والصعوبات التي تطرقنا اليها.

سيكون من حق كل فلسطيني مواطنا كان ام لاجئا ام منفيا ان يعود ويستقر حيث يشاء، ضمن آليات واضحة وجلية لتطبيق هذه العودة واسترجاع الحقوق لأصحابها. وعلينا ان نستفيد من تجارب شعوب اخرى عاشت ضمن ظروف مشابه وعاد اللاجئون الى اراضيهم واوجدت حلول لهم كما في البوسنة ورواندا وغيرها. من حقنا على أنفسنا، ومن حق الأجيال القادمة علينا أن لا نقبل بأي حل كان لمجرد ان يكون لنا دولة ليس لها من مقومات الدولة شيء.

---

* د. عبد الفتاح أبو سرور من مواليد مخيم عايدة في عام ١٩٦٣. حصل على شهادة الدكتوراة من جامعة باريس نورد في موضوع الهندسة البيولوجية الطبية. عمل بعدها في مناصب عدة ومنها محاضرا في جامعة بيت لحم. أسس أبو سرور في العام ١٩٩٨، مسرح الرواد ولا يزال يقوم على إدارته. د. أبو سرور هو أيضا عضو في مجلس إدارة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

شريط الأخبار

فيلم وثائقي يؤرخ تهجير طبريا

حيفا ١٢ أيلول ٢٠٠٥ (عرب ٤٨). فيلم جديد للمخرجة السينمائية والصحفية داليا كاربيل "بعنوان " "يوميات:" "يوسف نحماني" والذي يؤرخ، عمليًا، تهجير أهالي طبريا العرب، نموذجًا موثقا معتمدًا على يوميات أحد القادة العسكريين في تلك الحقبة المأساوية من حياة الشعب الفلسطيني. الفيلم يعرض شخصية يوسف نحماني، الشخصية التي تمثل نشاط المخطط الصهيوني فيالثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين. نحماني، رجل ما سمي "الهجرة الثانية" إلى فلسطين ومن رجال "هشومير"، شغل في الثلاثينيات منصب مدير الـ"كيرن كييمت" في الجليل وكانت مهمته "شراء" أكثر مايمكن من أراضي العرب، وإقامة مستوطنات يهودية عليها.

افتتاح معرض الصور الدائم لاطفال مخيم عايدة

بيت لحم ١٢ ايلول ٢٠٠٥ (وفا). أفتتح في مركزلاجئ في مخيم عايدة شمال بيت لحم في الضفة الغربية معرض الصور الدائم لاطفال المخيم بعنوان: "نافذة على حياتنا". ويوثق المعرض حياة المخيم ومعاناة سكانه خلال سنوات اللجوء من خلال اعين اطفال المخيم الذين قاموا بتصوير المئات من الصور خلال عطلة الصيف بعد تلقيهم التدريب والاشراف على ايدي المصور البريطاني ريتش ويلز.

خريشة: الفلسطينيون في العراق يتعرضون لحملة ترحيل "شرسة"

بيروت، ١٢ أيلول ٢٠٠٥ (السفير). اتهم النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني د. حسن خريشة الحكومة العراقية بشن حملة ضد اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها وترحيلهم إلى الحدود العراقية. وقال خريشة ان المجلس التشريعي تلقى في الآونة الأخيرة شكاوى عديدة من فلسطينيين في العراق، تحدثوا فيها عن تهديدات واعتقالات مستمرة ومتواصلة في صفوفهم من قبل الحكومة العراقية، موضحا ان "هناك هجمة شرسة على الشعب الفلسطيني المتواجد في العراق من قبل ما يسمى بـ "منظمة بدر"، وبالتالي هذا ليس بعيدا عن الحكومة العراقية لمتعاونة أو الموجودة من خلال الاحتلال الاميركي". وكشف خريشة "أن هناك الكثير من الحالات الفلسطينية التي تم ترحيلها مؤخرا بالقوة من العراق إلى الحدود مع الأردن بعد ختم جوازات سفرهم بمنع عودتهم مرة أخرى إليها".

أزمة مهجّري المخيمات في لبنان تنفجر

بيروت، ١٢ أيلول ٢٠٠٥ (السفير). انفجرت أزمة مهجّري مخيمات بيروت والجنوب المقيمين داخل مخيم البداوي، فخرجوا إلى الشارع الرئيسي في المخيم وأحرقوا إطارات السيارات وقطعوا الطريق الأساسية لساعات، احتجاجاً على قيام بعض الأشخاص المحسوبين على احد التنظيمات بعرقلة تنفيذ مشروع إعادة ترميم مساكن "الإترنيت" التي يقطنونها منذ نحو ٢٣ عاماً، والذي تقوم به احدى المؤسسات الخيرية الإسبانية. إذ بعد سلسلة مفاوضات قامت بها قيادة فصائل المقاومة الفلسطينية مع الأشخاص المعنيين والجهة التنظيمية التي ينتمون إليها، وصلت إلى طريق مسدود، خرج الأهالي إلى الشارع ونفذوا اعتصاماً أحرقوا خلاله إطارات السيارات، وهددوا باللجوء إلى التصعيد في حال لم تتم معالجة المسألة والسماح للمؤسسة بمباشرة البناء.

جمعية مكافحة التمييز تزور مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة

بيروت ١٢ أيلول ٢٠٠٥ (السفير). نجا نبيل محمد، وهو أمريكي الجنسية، من مجزرة "صبرا وشاتيلا" بأعجوبة، حينما كان يحمل فقط "جنسيته الأصلية" الفلسطينية، وها هو الآن، يرأس وفد "الجمعية العربية لمكافحة التمييز"، الذي يزور "المخيم" واخواته في لبنان، احياء للذكرى الـ ٢٣ لذكرى المجزرة، تحت شعار: "كي لا ننسى صبرا وشاتيلا". الوفد جال بداية، على مخيم شاتيلا، حيث التقى أعضاء اللجان الشعبية الذين أطلعوه على "صور من المأساة وتقاعس وكالة الأونروا، وتجربة الانتخاب..." وزار مراكز المؤسسات الأهلية... بعدها، انتقل الى مخيم برج البراجنة. وتأتي الزيارتان، كجزء من برنامج احياء "المناسبة" الذي يمتد بين ١١ و١٨ أيلول ٢٠٠٥.

الإنفصال عن الفلسطينيين في السِجال الإسرائيلي

بقلم: أنطوان شلحت*

ليس من المبالغة الاعتقاد بأن حضور "فكرة الدولة الفلسطينية" حتى في ضبابيتها داخل السجال الإسرائيلي العام يرتبط الآن، أكثر شيء، بفكرة "الحفاظ على الدولة اليهودية"، من جهة وفكرة الانفصال عن الفلسطينيين إلى ناحية تحصين أسوار الدولة اليهودية، من جهة أخرى. ولعلّ الفكرة الأخيرة مستمدّة، بكيفية ما، من فكرة "السور" التي هجس بها ثيودور هرتسل في مؤلفه "دولة اليهود" كما من فكرة "الجدار الحديدي" التي هجس بها زئيف جابوتنسكي. وإننا نشهد في الآونة الأخيرة تأييدًا لفكرة الدولة المستقلة على خلفية خطة الانفصال أو فك الارتباط التي هجس بها أريئيل شارون.

بيد أن خطة أريئيل شارون للانفصال عن قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية لم تولد من فراغ، أو بكلمات أخرى لم تولد من منطلق الميل إلى تأييد حق الفلسطينيين في دولة مستقلة، وإنما بتأثير دوافع محدّدة يستحيل التغاضي عنها. وإذا كان شارون قد احتفظ لنفسه بمهمة تزويق الخطة أو مكيجتها بغية تسويقها على أتمّ وجه في الخارج وخصوصًا لدى الإدارة الأميركية، كما يمكن الاستشفاف من خطاباته وتصريحاته الشتيتة، فإنه في موازاة ذلك ترك "مهمة" وضع الخطة في سياقها المحدّد إسرائيليًا وإقليميًا لمجموعة من مستشاريه. ولا بدّ من إعادة الأذهان، في هذا الشأن، إلى التصريحات التي أدلى بها مساعده الأقرب، دوف فايسغلاس، لصحيفة "هآرتس" في صيف ٢٠٠٤ وما زالت أصداؤها تتردّد إلى الآن، وفي صلبها أن خطة الانفصال جاءت لتسدّ الطريق على أية تسوية نهائية للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني وفق قرارات الشرعية الدولية. وهذه الطريق تسدّها، في الوقت ذاته، ضمن عوامل أخرى، رسالة الضمانات الأميركية بخصوص التسوية السالفة.

ليس من المبالغة الاعتقاد بأن حضور "فكرة الدولة الفلسطينية" حتى في ضبابيتها داخل السجال الإسرائيلي ال عام يرتبط الآن، أكثر شيء، بفكرة "الحفاظ على الدولة اليهودية"، من جهة وفكرة الانفصال عن الفلسطينيين إلى ناحية تحصين أسوار الدولة اليهودية، من جهة أخرى.

وقد عاد على أساس هذه الدوافع المحامي يورام راباد، المقرّب هو أيضًا من شارون والذي ترأس طاقم "الليكود" لمفاوضات توسيع الحكومة مع حزبي "العمل" و"يهدوت هتوراه"، بقوله لصحيفة "يديعوت أحرونوت" في خريف ٢٠٠٤ إن من يعتقد بأن شارون ينوي تطبيق مبدأ الانفصال على مناطق (فلسطينية) أخرى عدا غزة وشمال الضفة يرتكب خطأ فادحًا، ما يعيدنا إلى التوصيف الذي سبق خلعه على الخطة الأصلية بكونها "خطة الانسحاب من غزة، أولا وأخيرًا"!. وفي الإمكان طبعًا أن نقيم فيصلاً بين الدوافع الذاتية لخطة الانفصال، التي تشمل ما تنطوي عليه مواقف شارون من عناصر ثابتة ومتغيرة، وبين الواقع الموضوعي الذي يمكن أن تتأتى عنه وقائع جديدة، مغايرة، بعد أن وضعت الخطة على محك التطبيق. ولأن استشراف هذه الوقائع، حاليًا، لن يعدو كونه أكثر من "رجم بالغيب"، فإن من المفيد أكثر أن نضع أمام القارىء بعض مستحصلات الدوافع الذاتية.

بادىء ذي بدء، نطرح السؤال التالي: هل يملك شارون مفهومًا كاملا متكاملا لتسوية النزاع مع الفلسطينيين، بصورة تعطي مشروعية للاعتقاد بأن تكون الخطة مرحلة واحدة منه وقيام دولة فلسطينية مستقلة مرحلة أخرى، أم أن في نيته الاكتفاء بهذه الخطة فقط ؟. لقد أوضح شارون مرات عديدة أنه، وفقًا لمفهومه (إزاء النزاع)، يستحيل التوصل إلى حل دائم مع القيادة الفلسطينية بزعامة الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات. ويبدو كذلك أنه يشك في إمكانية الوصول إلى حل دائم مع أية قيادة فلسطينية (في المستقبل). ولذا فمن الواضح أنه لا يسعى البتة إلى "حل بالاتفاق" ويؤثر "خطوات أحادية الجانب".

في هذا الإطار أيضًا ثمة فارق كبير بين "خطة كاملة تسعى إلى انفصال أحادي الجانب (شامل) عن الفلسطينيين"، ومن نافل القول إن مثل هذه الخطة غير قائمة، وبين خطة شارون، المطروحة على الأجندة والتي تعد انفصالا كاملا عن قطاع غزة، غير أنها في الضفة الغربية لا تغيّر الوضع تغييرًا جذريًا. في أكثر من مناسبة قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، إنه يسعى إلى "انفصال كامل عن الفلسطينيين". لكن من غير الواضح بتاتًا ما إذا كان رئيس حكومته ذاته شريكًا في هذا المفهوم. فوق ذلك كله ثمة مكان للافتراض، وهو ما سبق أن ألمح إليه كثيرون، بأن شارون إنما يسعى إلى تطبيق انفصال كامل عن قطاع غزة وانفصال جزئي (للغاية) عن الضفة الغربية، من أجل تعزيز سيطرة إسرائيل على أجزاء من الضفة الغربية ومن أجل تكريس المستوطنات في هذه الأجزاء.

تقليد صهيوني عريق

قيل منذ قديم الزمان إن "الحاجة أم الاختراع". أما في "مبادرة الانفصال" فإن "الحاجة" إلى "دولة يهودية شبه نقية من العرب" أو على وجه الدقة "دولة يهودية مع نسبة مضبوطة من العرب" لا تعدّ أمّا لأي اختراع، بل هي عودة مكرورة إلى "تقليد صهيوني عريق" في سيرورة النزاع، تمثل في حوسلة "الجغرافيا" (أي تحويلها إلى وسيلة) لخدمة غايات "الديمغرافيا".

وإذا كانت المصادفة قد جعلت أول "دعوة" للانفصال عن المناطق الفلسطينية تصدر من جانب الوزير في حكومة شارون المقرّب جدًا من رئيسها، إيهود أولمرت، في العام ٢٠٠٣، محايثة لذكرى قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العمومية في الأمم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، فإن استعادة وقائع صهيونية ناجزة محاذية لذلك القرار من شأنها أن تنطوي على أكثر من عبرة ودلالة راهنية.

من تلك الوقائع، مثلاً، أن البحث في قرار التقسيم المذكور، من طرف الحركة الصهيونية، جاء على ركام من نقاشات حيال فكرة التقسيم ذاتها دجّجت، في نوع من الصيرورة، موقفاً يقبل بالتقسيم كمرحلة وقتية، لازمة، في سبيل تكريس ما يتضاد معه، جملة وتفصيلاً.

ويجدر هنا استعادة حقيقة تاريخية مؤداها أن التفكير الصهيوني إزاء الفلسطينيين في تلك الفترة (١٩٤٧) كان قد تبلور تماماً حول غاية العلاقة العسكرية العدائية، من جهة، وحول غاية بسط السيطرة الصهيونية على "فلسطين الكاملة"، من جهة أخرى. وهذا ما عبر عنه القائد الصهيوني الأعلى سلطة وقتذاك، دافيد بن غوريون. أكثر من هذا فإن بن غوريون نفسه جيَّش قبوله لاقتراح "لجنة بيل" حول تقسيم البلاد من سنة ١٩٣٧ لصالح هذه السيطرة، عندما كتب يقول إن دولة يهودية في "جزء من فلسطين" (بموجب اقتراح "لجنة بيل") هي مرحلة في سياق أطول يفضي إلى "دولة يهودية في فلسطين كلها".

وفي أكثر من مناسبة ثار السؤال حول ما إذا كان قبول بن غوريون وتياره (تيار العمل) لقرار التقسيم من سنة ١٩٤٧ صادقًا؟.

في إحدى هذه المناسبات سجَّل الباحث الفلسطيني وليد الخالدي، جواباً على هذا السؤال، حقيقتين أساسيتين هما :

الأولى- أن التقسيم أصبح الهدف التكتيكي لقيادة التيار الرئيسي في الحركة الصهيونية، منذ "لجنة بيل". إلا أن السنوات التي أعقبت ذلك شهدت انزياحاً عن هذا الهدف التكتيكي لصالح تأييد هدف "المعسكر التنقيحي" بزعامة زئيف جابوتنسكي، وهو إقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن بقوة السلاح. وهذا ما جرى التعبير عنه في "برنامج بلتيمور" الذي صاغه بن غوريون في ١٩٤٢ . إلا أنه عاد، في ١٩٤٦، وتبنى التقسيم بشكل تكتيكي.

الثانية- حذر بن غوريون زملاءه- كما أورد ذلك واضعو سيرته الذاتية- من أن قبوله التقسيم لا يندرج ضمن التنازل عن الدولة اليهودية في "فلسطين الكاملة" وإنما يشكل انتقالاً إلى ما أسماه بـ"الصهيونية العميقة" وقوامها مذهب التطبيق المتدرّج للأيديولوجية الصهيونية الكلاسيكية.

إذا أضيفت إلى هاتين الحقيقتين الخطط العسكرية المختلفة لإقامة "الدولة اليهودية" وطرد الفلسطينيين من وطنهم الأصلي، فإن النتيجة التي لا بد من استخلاصها هي أن قبول بن غوريون بقرار التقسيم من ١٩٤٧ لم يكن صادقًا.

وإننا نجد مصداقًا لما يقوله الخالدي، من زاوية أخرى تستحق بدورها المزيد من البحث والاستقصاء، فيما تقوله الباحثة الإسرائيلية "أنيتا شبيرا" في كتابها "النضال الخائب" (صدر في ١٩٧٧) من أن "تشكّل مناطق استيطان يهودية منعزلة أدى، في نهاية الأمر، إلى التنازل عن تلك المناطق من فلسطين التي لم تتشكل فيها أغلبية يهودية".

أما عالم الاجتماع الإسرائيلي "غرشون شفير" فقد كان، بشأن ما تقوله "شبيرا"، أكثر وضوحًا واتهامًا حين أكدّ أن إعطاء أفضلية للديمغرافيا (أغلبية يهودية في جزء من فلسطين) على الجغرافيا (أقلية يهودية مسيطرة على كل أجزاء فلسطين) تحوّل إلى ماركة متميزة للتيار المركزي في حركة العمل الصهيونية منذ الثلاثينيات من القرن العشرين.

قيل منذ قديم الزمان إن "الحاجة أم الاختراع". أما في "مبادرة الانفصال" فإن "الحاجة" إلى "دولة يهودية شبه نقية من العرب" أو على وجه الدقة "دولة يهودية مع نسبة مضبوطة من العرب" لا تعدّ أمّا لأي اختراع، بل هي عودة مكرورة إلى "تقليد صهيوني عريق" في سيرورة النزاع.

وبوضعنا ما تقدّم من كلام أمامنا لا تبدو "دعوة" الانفصال أكثر من كونها برنامجًا آخر لإعادة انتشار تحتمه "ظروف موضوعية" ليست خافية على أحد. وإن أولمرت نفسه يؤكد، مع دعوته إلى "الانسحاب الأحادي الجانب"، أن "بيت إيل وعوفرا وجبال يهودا والسامرة هي (بالنسبة له) أرض إسرائيل.. وهي ليست للفلسطينيين، ولم تكن لهم البتة، بل لم تكن جزءًا من تاريخهم ومن ذكرياتهم".

وفي هذه النقطة بالذات سيبقى الصراع فيما يبدو على أشدّه، من ناحية أولمرت، حتى بعد "انسحابه" من طرف واحد.

كذلك سيبقى الصراع على أشدّه في هذه النقطة بالنسبة للتيار المؤيد للانفصال داخل صفوف الصهيونية الدينية من منطلق "الحفاظ على يهودية إسرائيل". فهذا ما عبّر عنه، مثالا لا حصرًا، مقال أحد منظري هذا التيار أخيرًا في مجلة "تخيلت" (عدد نيسان/ أبريل ٢٠٠٥).

لقد أكد هذا المنظر، يوسي كلاين هليفي، أن على الصهيونية الدينية الإقرار بأن مؤيدي الانسحاب ليسوا أقل إخلاصًا وحِرصًا على وحدة الدولة وسلامتها.

وأضاف أن الحد من التهديد الديمغرافي للأغلبية اليهودية، ودرء خطر حملة دولية لعزل إسرائيل، وتعيين حدود دفاعية متفق عليها، كلها أهداف تستوجب نقاشًا جادًا، ولا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها بصورة اعتباطية. من الممكن عدم الاتفاق مع رأي مؤيدي الانسحاب، لكنه لا يجوز دمغهم كـ"ما بعد صهيونيين" فقدوا إرادة النضال من أجل استمرار بقاء إسرائيل.

وفي رأيه تتوفر للصهيونية الدينية الموارد اللازمة لإعادة تأهيل نفسها واحتلال مكانها في قيادة دولة إسرائيل وقيادة الشعب اليهودي قاطبة. وعلى الرغم من أنها لم تنجح حتى الآن في إقناع أغلبية الشعب بتبني فكرة وحدة أرض إسرائيل كقيمة من القيم الأساسية للدولة، إلاّ أن الحركة (الصهيونية- الدينية) نجحت مع ذلك في خلق جمهور واسع ومخلص يمكن للمجتمع الإسرائيلي أن يتعلم منه الكثير، جمهور يُمثل قيمًا صهيونية كلاسيكية، ومن ضمنها: أهمية الرابطة اليهودية المتجددة بأرض إسرائيل، بغض النظر عن حدودها الدائمة، والدفاع عن الوطن، عن الدولة اليهودية، عن طريق الخدمة العسكرية، والإيمان بالمثال الصهيوني دون الانجرار وراء ما يُسمى بالصهيونية العصرية، وأهمية بناء مجتمعات محلية قوية ترتكزُ إلى العائلة، ومركزية "أورشليم" (القدس) في التاريخ والهوية اليهوديين.

"طالما كانت حكومة إسرائيل مستمرة في العمل من أجل جمع شتات وطوائف الشعب اليهودي في دولتها اليهودية، ينبغي تقديرها واحترامها كتجسيد للتطلعات الصهيونية"، يؤكد كلاين هليفي مضيفًا أن الاستعداد للتسوية والمرونة تجاه حدود الدولة اليهودية "لا يُشكلان مقياسًا منطقيًا لهذا الالتزام من جانب الحكومة الإسرائيلية، فالجدل والخلاف داخل الحركة الصهيونية حول مسألة التسوية الإقليمية ليس بالشيء الجديد، بل نشأ منذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي. والحكومة ذاتها التي تستعد حاليًا لإخلاء يهود من قطاع غزة، اتخذت مؤخرًا قرارًا بنقل الآلاف من أبناء طائفة الفلاشمورا (الأثيوبيين) إلى إسرائيل".

يمكن القول إذًا إن النقاش الراهني حول الانفصال وحول صورة الدولة الفلسطينية هو نقاش صهيوني- داخلي صرف، وبالتالي فلا ينبغي به أن يذرّ الرماد في عيون الفلسطينيين كافة، وبالتأكيد في عيون المناضلين من أجل الدولة الفلسطينية المستقلة التي نصّت عليها قرارات الشرعية الدولية.

---

* أنطوان شلحت هو كاتب وناقد فلسطيني من مواليد عكا عام ١٩٥٦. شغل مناصب عدة منها رئيس تحرير صحيفة "فصل المقال"، وقائم بأعمال رئيس تحرير جريدة "الاتحاد"، كما يشغل السيد شلحت منصب المدير الفني لمسرح الكرمة في حيفا، وله العديد من الاصدارات الأدبية، النقدية والبحثية.

جدار الفصل العنصري بالقرب من مخيم عايدة/بيت لحم.
تصوير: نتالي بوردو/بديل.

شريط الأخبار

مباحثات حول نقل الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة

بيت لحم، ٨ أيلول ٢٠٠٥ (معا). قال مصدر فلسطيني إن وفدا فلسطينيا رفيع المستوى سيتوجه الى سوريا ولبنان خلال الايام القادمة حيث سيجري محادثات مع المسؤولين في البلدين حول نقل عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى منطقة الاغوار في الضفة الغربية ومنطقة قطاع غزة بالاضافة الى نقل عناصر مسلحة من لبنان للعمل في اجهزة الامن الفلسطينية . ولم تنف جميلة صيدم رئيس لجنة شؤون اللاجئين في المجلس التشريعي هذه الانباء مضيفة "انها خطوة الى الامام"، وأكدت صيدم أن السلطة الوطنية ضد سياسة التوطين.

مناشدة وكالة الغوث لحل مشكلة طلبة الفترة المسائية في مخيم الفارعة

طوباس، ٦ أيلول ٢٠٠٥ (وفا). ناشد أولياء أمور طلبة مدرسة ذكور الفارعة الأساسية في مخيم الفارعة شمال الضفة الغربية، وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بإيجاد حل سريع لتلقي الطلاب تعليمهم في الفترة الصباحية. وفي بيان صحفي طالب ذوو الطلبة وكالة الغوث ممثلة بجهازي التعليم والإدارة بإيجاد حل لهذه المشكلة ويضمن تلقي أبناؤهم حقهم في التعليم خلال الفترة الصباحية. وأوضح البيان أن دوام الفترة الصباحية يبدأ حاليا في ساعة مبكرة حيث لا يتسنى لجميع الطلبة التواجد في الوقت المحدد، إضافة إلى ضغط العمل الإضافي على المعلمين الذي يؤدي إلى تراجع أدائهم وعطائهم وهو ما يؤثر بشكل كبير على تحصيل الطلاب كما قال ذووهم.

زكي: لا اتصالات لنقل فلسطينيين من لبنان إلى مناطق غزة والأغوار

رام الله، ٥ أيلول ٢٠٠٥ (الأيام). نفى مسؤول فلسطيني نفياً قاطعاً ما تردد في وسائل الإعلام، حول وجود اتصالات فلسطينية على مستوى إقليمي ودولي، لنقل آلاف اللاجئين الفلسطينيين من لبنان الى منطقتي غزة والأغوار. وأكد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مسؤول ملف الفلسطينيين في لبنان عباس زكي، أن موضوع عودة اللاجئين الفلسطينيين، "يجب أن لا تتم معالجته بهذه الطريقة على الإطلاق، حتى لا نُضيع البوصلة". وأضاف زكي لـ "الايام"، إنه "على الرغم من أن عودة أي فلسطيني الى أرض الوطن هي مكسب كبير، الا أن هناك قرارات الشرعية الدولية، وأعرافاً وتقاليد للعملية السياسية بجب الالتزام بها".

زوخروت تنظم زيارة وأمسية تعليمية للتذكير بالنكبة

تل أبيب، ١ أيلول ٢٠٠٥ (وفا). تواصل جمعية "زوخروت" (يتذكرن) اليهودية العربية، نشاطاتها وفعالياتها، في الإشارة إلى النكبة الفلسطينية عام ٤٨، وتعريف الجمهور اليهودي بها وتأثيراتها السلبية على أبناء شعبنا. وتنظم الجمعية زيارة وأمسية تعليمية حول النكبة، في عكا، تنطلق من حديقة قلعة سجن عكا. يذكر أن جمعية "زوخروت" تشارك بفاعلية في إحياء ذكرى النكبة، حيث أقامت قبل فترة، مركزاً لإحياء الذكرى في مدينة تل أبيب. وتعمل الجمعية على تعريف المجتمع اليهودي بالنكبة وبآثارها على أبناء الشعب الفلسطيني.

مؤسسة الأقصى: الاتفاق على اتخاذ اجراءات سريعة لحفظ مقبرة الجماسين في يافا لمنع انتهاك حرمتها

القدس، ٣١ آب ٢٠٠٥ (معا). قام وفد كبير بزيارة ميدانية لمقبرة الجماسين في يافا، حيث عقد اجتماع تشاوري على أرض المقبرة بادرت اليه مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الاسلامية، حيث قدم علي ابو شيخة رئيس مؤسسة الأقصى شرحاً مفصلا للمجتمعين عن الإنتهاك الذي أقدمت عليه بلدية تل ابيب من خلال قيامها بحفريات وأعمال لتمديد خط مجاري داخل المقبرة مما ادى الى نبش القبور ونثر جماجم وعظام الموتى في انحاء المقبرة دون مراعاة لحرمة الأموات والمقبرة وتمكنت المؤسسة وبعد محاولات حثيثة وجلسات عدة استصدار امر ايقاف للعمل من المحكمة المركزية في تل ابيب، بعد ان رفض قاضي المحكمة الادارية طلبا مماثلا قدم لإيقاف العمل. يذكر أن مقبرة الجماسين تقع على أرض قرية الجماسين المهجرة عام ١٩٤٨، وهي من قرى مدينة يافا.

بين جوهر إسرائيل وتجزيئية الحلول

بقلم: أمير مخول*

لم يبدأ الطابع الكولونيالي لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. فإسرائيل كدولة هي في حد ذاتها نتاج مشروع كولونياليّ. بل هي المشروع ذاته. وهي لم "تُصبح" أكثر صهيونية بعد العام ١٩٦٧. وليست الممارسات الاحتلاليّة في هذه الحقبة أكثر صهيوينة في جوهرها من ممارساتها منذ أقيمت أو في الحقبة التمهيدية لقيامها فالسيطرة على الارض العربية بالقوة من أجل تهويد الجليل، وإقامة بلدات إسرائيلية لمنع التواصل الجغرافي بين البلدات الفلسطينية في الداخل، سياستان لا تختلفان في الجوهر عن السيطرة على الضفة الغربية وإقامة مستوطناتٍ فيها.

إن الاختلاف، في الواقع، موجود فقط في تعاملنا نحن مع الجوهر الإسرائيليّ، الذي نحاول تجزئته على مقاس حالتنا المجزأة كشعب. ونتيجة القبول بالحالة التجزيئية هي القبول، مثلاً، بشرعية مصادرة الأراضي الفلسطينية داخل الخط الاخضر وإقامة البلدات الإسرائيلية هناك، في حين نطعن بشرعية الفعل ذاته خارج الخط الاخضر: فنسمي كرمئيل في الجليل بلدةً أو مدينة، بينما نسمي ارئيل في الضفة الغربية مستوطنةً! نحن، إذن إزاء وعي تجزيئي يقبل الكولونيالية داخل الخط الاخضر، ولا يعتبرها كذلك إلا خارج هذا الخط، مع ان إسرائيل تتعامل في الحالين بالمعيار نفسه.

> **إن الصهيوينة تريد إسرائيل دولة أحادية القومية أو الاثنية، ودولة إيديولوجية. لكن الحاجة إلى دولة ثنائية القومية هي في الاساس حاجة فلسطينية، وقد تصبح إسرائيلية في المدى البعيد إذا لم يكن ثمة مفر من القبول بمساومة تاريخية فلسطينية تعتمد على توازن قوى غير متوفر اليوم.**

إن الغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني لا ينحصر في إسقاطات الاحتلال الإسرائيلي بعد العام ١٩٦٧، بل هو أساساً في نكبة عام ١٩٤٨. فقيام دولة إسرائيل هو في حد ذاته مركبٌ أساسي من الغبن التاريخي المستدام، أما جوهرها كدولة يهودية ودولة اليهود فيزيد من هذا الغبن، ولا مقومات داخل المجتمع الإسرائيلي لأي تراجع عن هذا الجوهر: فاليسار الاسرائيلي استفاد من المركب الكولونيالي لإسرائيل ومن طابعها اليهودي، كما استفاد اليمين، وكلاهما استغل امتيازات اليهودي التي وفرتها له الدولة على حساب الثروة المادية والروحية الفردية والجماعية للشعب الفلسطينيّ. ويتمسك اليسار، كما اليمين، بهذه الامتيازات وهذا أساس مادي قوي للإجماع الصهيوني شبه المطلق.

لقد تعامل المشروع الصهيوني مع الجوهر، وهو السيطرة على المكان بكل خيراته وموارده، وتفريغه من طابعه ومن سكانه، وتهويد معالمه، والنظر إلى الشعب الفلسطيني مجزأً كما خلقته إسرائيل. وهذا الجوهر يرفض الاعتراف بسؤوليته عن خلق قضية اللاجئين وتهجيرهم، ويعمل جاهداً على نسف اية إمكانية لعودتهم، وذلك من خلال السيطرة على أملاكهم الفردية والجماعية وخصخصتها وتهويدها. وهذا الجوهر يرى في الفلسطينيين داخل الخط الأخضر خطراً أمنياً وديموغرافياً على الدولة اليهودية، وهو ذاته يرى ضرورة استمرار السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة بأدوات عسكرية احتلالية، وتجهد إسرائيل في منع الشعب الفلسطيني من التعامل مع ذاته كشعب، بما يعنيه ذلك من الربط بين قضاياه رغم حالة التجزيئية القسرية. وهذا ما بينته جلياً اتفاقيات أوسلو، التي خلقت وضعاً يبدو فيه وكأن هناك ثلاث قضايا فلسطينية متصادمة في المصالح والاولويات- وهذا فرق جوهري بين السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي مثلت إلى حد كبير الشعب الفلسطيني بمجموعه. ووفق التعامل التجزيئي أصبح الانتصار الإسرائيلي والهزيمة العربية عام ١٩٦٧، لا الغبن التاريخي، هما نقطة البداية ومنطلق أي حل.

ما يلفت النظر تاريخياً أن الشعب الفلسطيني لم يكن في أيّة فترة سيد نفسه قدر ما هو في الجولة الحالية من الصراع مع إسرائيل. وليس مصادفة أن أياً من الحلول المطروحة اليوم أو في الماضي لم يكن حلاً بادرَ إليه الشعب الفلسطيني: فاقتراح الدولتين هو اقتراح دولي، وما سبقه من اقتراحات لم يكن بمبادرة وإرادة فلسطينية، وما اقترح في أوسلو كان إسرائيلياً منبثقاً عن تضعضع بنية منظمة التحرير ونهاية مرحلة دولية قائمة على اساس نظام القطبين. وقد تكون ثمة حالة استثنائية، هي مرحلة التأسيس لمنظمة التحرير الفلسطينية تعبيراً عن انطلاقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، ولكن المنظمة تراجعت عن ميثاقها ثمناً مسبقاً لمرحلة أوسلو. وأما ما نشهده اليوم من تحول فهو نضال الشعب الفلسطيني كي يكون سيد نفسه من حيث رفضه الأمر الواقع، ومحاولته خلق توازن أمني مع إسرائيل، رغم الفارق الهائل في القدرة العسكرية بين الطرفين، مستحدثاً أدوات لهذا التوازن بما فيها المسّ بالمدنيين الإسرائيلين، ويأتي ذلك بعد أن جرب الشعب الفلسطيني العديد من المسارات، التي لم تؤدِّ إلى الاستقلال ولا إلى السيادة ولا إلى إحقاق حقوقه الجوهرية ولو بالحد الادنى المطروح دولياً- وهو حلّ الدولتين. وما دام المجتمع الدولي لا يوفر الحماية للشعب الفلسطيني، فإن هذه المقاومة ستبقى ضرورة حياتية، حتى وإن أخذت أشكالاً مختلفة.

وقد بينت التطورات في السنتين الاخرتين، ابتداءً من انتفاضة الاقصى، أن هنالك تحولاً ومؤشراتٍ لبداية نهاية التسليم بالتجزيئية داخل الشعب الفلسطيني، وللتحول من علاقات تضامن بين قطاعاته إلى إدراك متزايد بضرورة تقاسم الهم الجماعي المشترك. فمواجهة الاحتلال ليست مهمة الفلسطينيين في الضفة والقطاع وحدهم. ومسألة اللاجئين أو حق العودة ليسا قضية اللاجئين وحدهم، والنضال الوجودي للفلسطينيين داخل إسرائيل ليس قضيتهم وحدهم. وفي إعتقادي أن هذا الإدراك أتى مع بداية الحديث عن الحل الدائم أو "نهاية الصراع" كما طرحها رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق إيهود براك. فقضايا الحل الدائم هي التي وحدت جدول أعمال الشعب الفلسطيني، وحولته من التعامل مع التفاصيل التقنية ضمن مسار أسلو إلى التعامل مع الجوهر، أي مع الثوابت الفسطينية، وفي مقدمتها حق العودة. كل ذلك رغم غياب صارخ لأي مشروع وطني فلسطيني على مستوى القيادات.

> **ليس المقصود هنا أن النضال من أجل حل قائم على دولتين هو أمر خاطئ، بل ينبغي أن يكون ضمن مشروع تكاملي، مع الادراك ان جوهر الغبن التاريخي لن يجد له مساحة في هذا الحل. إضافة إلى ذلك، فإن حل الدولتين ضروري ما دام غير مقيد بإنهاء الصراع، لأنه الآلية الوحيدة في هذه المرحلة لتحقيق كيان ذي سيادة لو غير متكاملة لجزء من الشعب الفلسطيني ولأول مرة في تاريخه، وهو أساس قوي لبلورة الشعب الفلسطيني.**

وهناك تحول إستراتيجي في إدراك حقيقة أخرى، وهي ان التحولات كي تحدث لا تحتاج إلى مساواة في القوة، بل تحتاج الى خلق وضع لا يقبل فيه الطرف الضعيف وضعيته بعد اليوم، ولا يستطيع الطرف القوي- في الوقت نفسه- القبول بالثمن الذي يدفعه ولا تحمُّل تبعات هذا الثمن لا أمنياً ولا اجتماعياً ولا اقتصادياً. هذا الوضع، الذي يمكن فيه كسر قواعد اللعبة القائمة وزعزعة التوازنات القديمة، قد يكون أساساً لتشكيل نواة لحل قائم على رؤيا جماعية للشعب الفلسطيني، تدعمه التفاعلات الشعبية العربية والتفاعلات الإسلامية والتفاعلات الدولية المتمثلة بحركات التضامن العالمية.

البعد العربي بالذات لا يقاس بالوضع الحالي فحسب، بل يقاس بامكانياته المستقبلية وتفاعله مع القضية الفلسطينية أيضاً- وما كان يتردد عن "الفرج العربي" للفلسطينيين تم استبداله على أرض الواقع بالفرج الفلسطيني للشعوب العربية، التي توسع حيز تحركها من خلال حركتها المؤيدة للشعب الفلسطيني، وهذا بعد مستقبلي أساسي في معادلة النضال التحرري الفلسطيني. كما أن الشرعية الدولية، التي يندرج حل المسالة الفلسطينية ضمنها ويستند إلى مواثيقها التي تمنح الشعوب المضطهدة حقها في تقرير مصيرها، ليس لها شكل واحد محدد، بل هي تقر بالحق أساساً. وبهذا المفهوم فإن الشرعية الدولية هي أيضاً متغير يوجد هامش للتأثير في شكل تحقيقه على أرض الواقع.

أوراق اللعب

إن اهم نقطة قوة لدى الشعب الفلسطيني اليوم هي قدرته على ألا يوقع على إنهاء الصراع. وهذا ما لا تقبل



قرية مسكة المهجرة/قضاء طولكرم.
تصوير: نتالي بوردو/بديل.

به إسرائيل حالياً. فإسرائيل ترى في قبول الشعب الفلسطيني بإنهاء الصراع هدفاً إستراتيجياً ومركباً أساسياً في ضماناتها لمستقبلها. حتى لو قبلت إسرائيل أن تصبح "دولة لمواطنيها" فلن يكون في ذلك حل، إلا إذا قبلنا التجزيئية وفضلنا تميزنا المدني على سلوكنا كشعب وكأمر مكمل، تجهد إسرائيل في تحقيق اعتراف عربي إقليمي بها، ومن هذا المنطلق فإنها تخصص ضمن إستراتيجيتها التفاوضية الإقليمية حيزاً اساسياً لموضوع التطبيع. وفي مفاوضاتها مع سوريا قبل ثلاث سنوات، وكان المسؤول عن ملف التطبيع هو قائد جهاز المخابرات العسكرية سابقاً أوري ساغي، وذلك إمعاناً في تأكيد أن التطبيع وإنهاء الصراع هما حاجة إسرائيلية ومركب جوهري ضمن مركبات الأمن القومي الإسرائيلي. وفي الواقع الفلسطيني لا يملك أي مسؤول أو مؤسسة فلسطينية الحق أو التخويل بإنهاء الصراع. والحقوق الفلسطينية، ولا سيما حق العودة، غير خاضعة للتقادم، ولها بُعدُها الجماعي والفردي الذي يضمن بقاء آنيّتها.

وفي المقابل، فإن الشعب الفلسطيني لا يملك القدرات الذاتية على تحقيق حل عادل يتلاءم والحاجة إلى وضع حد للغبن التاريخي. لكن هذا صحيح وفق المعطيات الحالية فحسب، لأن إسرائيل غير جاهزة وغير قادرة على القبول بحل عادل لكونه نقيضاً لوجودها كمشروع للحركة الصهيونية. وهي في الوقت ذاته لا تملك اي ضمانات لقدرتها على مواصلة الوضع الحالي.

في اعتقادي ان المركبين الأصعب ضمن مركبات الحل هما حق العودة للاجئين، وإزالة المستوطنات. فالاستيطان هو من مركبات إسرائيل كدولة، لا من مركبات احتلال ١٩٦٧ فقط، كما ذكرنا سابقاً. والمستوطنات ليست خارج إسرائيل أو على هامشها، بل هي جزء من جوهرها. وإسرائيل الرسمية والشعبية تتحدث اليوم عن تبادل سكاني او تبادل مناطق، مثل اقتراحها مقايضة منطقة وادي عارة داخل الخط الاخضر بالكتل الاستيطانية. والهدف من هذا التبادل هو بقاء هذه الكتل تحت السيطرة الإسرائيلية، والتخلص من المسؤولية عن مئات ألاف الفلسطينيين من مواطني سرائيل (مقللة بذلك "الخطر" الديمغرافي العربي الفلسطيني داخل إسرائيل) وتوفير ضمانة جديدة لتعزيز الطابع اليهودي لإسرائيل تمشياً مع الحلم الصهيوني. وهذا الطرح بالمناسبة، يأتي من مدرسة حزب العمل، لا الليكود، ويتماشى مع الطرح الجديد نسبياً لقادة ذلك الحزب والقاضي بان قيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل على غالبية مناطق الضفة وغزة هو مصلحة إستراتيجية لإسرائيل.

إن الاختلاف موجود فقط في تعاملنا نحن مع الجوهر الإسرائيليّ، الذي نحاول تجزئته على مقاس حالتنا المجزأة كشعب. ونتيجة القبول بالحالة التجزيئية هي القبول، مثلاً، بشرعية مصادرة الأراضي الفلسطينية داخل الخط الاخضر وإقامة البلدات الإسرائيلية هناك، في حين نطعن بشرعية الفعل ذاته خارج الخط الاخضر: فنسمي كرمئيل في الجليل بلدةً أو مدينة، بينما نسمي ارئيل في الضفة الغربية مستوطنةً! نحن، إذن إزاء وعي تجزيئي يقبل الكولونيالية داخل الخط الاخضر، ولا يعتبرها كذلك إلا خارج هذا الخط، مع ان إسرائيل تتعامل في الحالين بالمعيار نفسه.

ولئن بدا "التبادل السكاني" وكأنه يتماشى مع حل دولة ثنائية القومية في كل فلسطين، فان مثل هذا الطرح إن كان صادراً عن رؤية فلسطينية يختلف عما إذا كان صادراً عن رؤية إسرائيلية. فلو كان هنالك مطلب فلسطيني من أهالي وادي عارة بالانضمام إلى نفوذ السلطة الفلسطينية، فهذا يندرج في إطار تقرير المصير ووحدة الشعب الفلسطيني، رغم أن نقطة ضعفه هي التسليم بالطابع اليهودي لإسرائيل وبمركبها الكولونيالي في حدود الخط الأخضر. وأما طرح التبادل السكاني من قبل إسرائيل فهو طرح عنصري يهدف إلى صيانة وتعزيز المشروع الكولونيالي في كل فلسطين التاريخية، ذلك لأنه التفاف على الحاجة إلى تفكيك المشروع الكولونيالي الإسرائيلي من أحد مركباته (أي استيطان ما بعد ١٩٦٧ في الضفة الغربية). ومعنى ذلك ان إسرائيل تريد ان تخلق هامشاً لمقايضة فلسطينية- فلسطينية ضمن المشروع الكولونيالي الإسرائيلي. والقبول الفلسطيني بالمقايضة يعني شرعنة المشروع الكولونيالي بكل مركباته وشموليته.

لو افترضنا ان دولة إسرائيل قبلت ان تصبح "دولة للمواطنين" فهل في ذلك حلّ؟ قد يكون كذلك إذا قبلنا التجزيئية وفضلنا تميزنا المدني على سلوكنا كشعب، أي قبلنا بجوهر إسقاطات النكبة، فما لم يتم إدراج قضايا الفلسطينيين داخل إسرائيل في مجمل القضية الفلسطينية، فسيكون ذلك تكريساً للتجزيئيّة ولقبول العمل وفق الإستراتيجية الإسرائيلية. أما آلية مثل مواجهة هذا التحدي فهي إقامة مؤسسات فلسطينية شاملة للشعب الفلسطيني على غرار منظمة التحرير الفلسطينية تمثل كل الشعب الفلسطيني، وتوفر بلورة مشروع جماعي فلسطيني.. خلافا للسلطة الفلسطينية التي تبقى حدودها الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبقى الأجزاء الأخرى من الشعب الفلسطيني خارجها أو في أحسن الأحوال على هامشها.

قرية سلوان، القدس تصوير: نتالي بوردو/بديل.

بين الدولة الديموقراطية، والدولة الثنائية القومية، والدولتين

إن التعويض الأمثل عن الغبن التاريخي هو دولة فلسطين ديموقراطية في كل فلسطين التاريخية، تضمن حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأملاكهم، وتعوضهم عن فترة اللجوء بشكل تام جماعياً وفردياً. دور مثل هذه الدولة هو أيضاً نزع الامتيازات الجماعية التي قدمتها إسرائيل لسكانها الذين استقدمتهم على حساب الفلسطينيين اللاجئين الذين بقوا في وطنهم. وسيضمن مركب "العلمانية" ان تكون الدولة دولة مؤسسات، مع فصل سلطات، وفصل الدين عن الدولة. ومن دورها أيضاً توفير الضمانات لمنع السيطرة الإسرائيلية على الموارد والاقتصاد ومواقع القوة والحكم.

إلا أن هذه الضمانات غير ممكنة من خلال النهج الدمجي للأفراد، أو النهج الليبرالي التقليدي. بل إن الحيز الخاص للافراد هو نتاج الحيز العام للمجموعة. فإذا كان حيز "المجموعة" الفلسطينية ضيقاً ومحدوداً فهذا ينعكس مباشرة على ضيق حيز الافراد. وهذا عامل كابح للفرص المتساوية الجماعية، ومن ثم الفردية، في الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فلو اخذنا موضوع تملك يهود أفراد لأملاك لاجئين فلسطينيين أفراد، حسب المفهوم الليبرالي للدولة، فإن هؤلاء الافراد طرفاً ثابتاً وواجب الدولة الملكية الفردية. وهذا يعني أن دولة ديموقراطية علمانية لا تستطيع إلغاء التملك الفردي اليهودي الذي جرى ضمن صفقة بين إسرائيل كدولة وبين مواطنيها. وهذه الحالة هي حالة عامة. أما الدولة الثنائية القومية فتكون على الحقوق الجماعية لا الفردية وحدها. وهنا بالامكان الاستعانة بنموذج جنوب أفريقيا بعد سقوط نظام الفصل العنصري رغم الفارق الكمي الهائل بين البيض والسود. فالدولة الجديدة لم تستطيع حل مسالة التملك. ولا يزال مطلب "الأرض لعديمي الأرض" صارخاً. والقدرة على التملك ما زالت موجودة لدى البيض، والبنية الاقتصادية ما زالت مركبات الفصل العنصري مسيطرة إلى حد كبير فيها، ومع ذلك فلكل مواطن صوت في الانتخابات. وهذا مصدر قوة هائل، لكنه غير كاف للقضاء على إسقاطات الغبن التاريخي الذي لحق بالسود في جنوب افريقيا.

إن الصهيونة تريد إسرائيل دولة أحادية القومية أو الاثنية، ودولة إيديولوجية. لكن الحاجة إلى دولة ثنائية القومية هي في الاساس حاجة فلسطينية، وقد تصبح إسرائيلية في المدى البعيد إذا لم يكن ثمة مفر من القبول بمساومة تاريخية فلسطينية تعتمد على توازن قوى غير متوفر اليوم.

المطلوب اليوم أمران: واحد من الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وهو رفع مطلب الدولة الثنائية القومية داخل الخط الاخضر والقائمة على تقاسم السلطة ومواقع القوة. والثاني هو مطلب فلسطيني عام بدولة ثنائية القومية في كل فلسطين- وهذا هو السياق العام للمطلب الاول، لا بمثابتها مطلبين منفصلين.

ليس المقصود مما سبق أن النضال من أجل حل قائم على دولتين أمر خاطئ، بل ينبغي أن يكون ضمن مشروع تكاملي، مع الادراك ان جوهر الغبن التاريخي لن يجد له مساحة في هذا الحل. إضافة إلى ذلك، فإن حل الدولتين ضروري ما دام غير مقيد بإنهاء الصراع، لأنه الآلية الوحيدة في هذه المرحلة لتحقيق كيان ذي سيادة لو غير متكاملة لجزء من الشعب الفلسطيني ولأول مرة في تاريخه، وهو أساس قوي لبلورة الشعب الفلسطيني كمنطلق للحؤول دون ان يتحول حل الدولة الثنائية القومية إلى واقع كولونيالي أبارتايدي كما هو الواقع الحالي. حل الدولتين. إذن، يوفر الضمان لمعادلة اكثر تكافؤاً لكنه لا يحل كل مركبات الصراع.

لقد بينت التطورات منذ انطلاقة انتفاضة الاقصى، أن هنالك تحولاً ومؤشرات لبداية نهاية التسليم بالتجزيئية داخل الشعب الفلسطيني، وللتحول من علاقات تضامن بين قطاعاته إلى إدراك متزايد بضرورة تقاسم الهم الجماعي المشترك. فمواجهة الاحتلال ليست مهمة الفلسطينيين في الضفة والقطاع وحدهم. ومسألة اللاجئين أو حق العودة ليسا قضية اللاجئين وحدهم، والنضال الوجودي للفلسطينيين داخل إسرائيل ليس قضيتهم وحدهم.

وفي هذا السياق، فإن الدولة الثنائية القومية القائمة على أساس تقاسم السلطة تختلف عن الدولة الديموقراطية العلمانية. فمن ناحية، لا يمكن أن يكون الحلّ العادل من خلال تهجير اليهود الذين استقدمهم المشروع الصهيوني الكولونيالي، بل من خلال توفير الضمانات لعودة أهل هذا الوطن (أي اللاجئين الفلسطينيين) إلى ديارهم وأملاكهم وتعويضهم عن اكثر من نصف قرن من النكبة. كما أن نموذج دولة من هذا النوع لا يمكن أن يكون دمجياً، لأن الهيمنة في النموذج الدمجي لا تقاس بالكم بل بالسيطرة على مرافق القوى ومصادرها وعلى البيئة الداخلية والخارجية لكل مجموعة- وهي بيئة توجد فيها هيمنة إسرائيلة حالياً، والنموذج الدمجي سيكرسها ويرسخها. وأما نموذج الدولة الثنائية القومية فقائم على أساس كيانين يتقاسمان السلطة، كل تجاه ذاته داخلياً. وهذا يحول العامل الكمي إلى نوعي، ولا سيما أن الحديث يدور عن حقوق جماعية لا عن مساواة بين المواطنين وفقاً لمفهوم "المواطنة".

إن الفصل بين النظام الكولونياليّ، والسكان الذين عمل باسمهم هذا النظام، هو أيضاً مركب هام كاستراتجية مستقبلية. ونموذج جنوب أفريقيا يستطيع أن يشكل درساً في هذا المضمار: فالمؤتمر الوطني الأفريقي كجزء من مشروع كولونيالي. وفي الحالة الفلسطينية فإن صيغة دولة ثنائية القومية، بهدف وضع حد لآخر الانظمة الكولونيالية والفصل العنصري، قادرة على خلق حراكٍ مستقبلي داخل المجتمع اليهودي نفسه رغم تماثله شبه المطلق حتى اليوم مع المشروع الصهيوني. لكن اللاعب الأساسي يجب أن يكون الشعب الفلسطيني، معتمداً على الآفاق المستقبلية لا على توازنات اليوم.

إن شرطاً أساسياً للتقدم في هذا المشروع هو استحداث آليات وأدوات لعبة جماعية جديدة على مستوى الشعب الفلسطيني كله- في الوطن على جانبي الخط الاخضر، وفي مخيمات اللاجئين والشتات- تناسب هذه الرؤية. وقد يبدو على المدى القصير أن طرح هذا الحل سيؤثر سلباً وسيعقد حل الدولتين الذي يحظى بتاييد دوليّ. لكن الركون إلى المواقف الدولية من دون الركون الى الثوابت الوطنية- التي مرجعيتها الشعب الفلسطيني كلّه- قد ادى الى التراجع تلو التراجع، وإلى أن تصبح إسرائيل بانتهاكها كلّ الاعراف الدولية والشرعية الدولية محمية دولياً أكثر من ضحاياها. وازدادَ الوضع سوءاً بعد أن قبلت السلطة الفلسطينية باستبدال المرجعيات ومواثيق الشرعية الدولية بمرجعيات قائمة على توازن القوى، ولينحصر دورها في أن تحكم الجمهور الفلسطيني تحت نفوذها المنقوص وفق الأسس، ولتحدَّ بذلك من طاقات الشعب الفلسطيني وإمكانيّاته في التحرر الوطني. إن مشروعاً وطنياً فلسطينياً مستحدثاً، وبلورةَ أداة قياديّة جماعيّة ذات مصداقيّة، يضعان حقَّ العودة هدفاً إستراتيجياً ويبلوران الشعب الفلسطينيّ على أساسه. ففي ذلك قوة دفع باتجاه حلّ الدولتين اساساً، ومرحلةٌ ضمن حل دولةٍ ثنائيةِ القومية.

---

* أمير مخول هو مدير عام إتجاه- أتحاد جمعيات أهلية عربية.

شريط الأخبار

الجماعة الإسلامية: الإجراءات حول المخيمات سياسية

بيروت، ٣١ آب ٢٠٠٥ (السفير). تعتبر الجماعة الاسلامية أن موضوع الاجراءات المفروضة حول المخيمات الفلسطينية وخاصة مخيم عين الحلوة، هي إجرءات بقرار سياسي حكومي صرف وليست إجرءات أمنية فقط كما يتم توصيفها. وتقول انها متعلقة بالقرار ١٥٥٩ بشقيه اللبناني "سلاح المقاومة" والفلسطيني "سلاح المخيمات". وتؤكد الجماعة التي دخلت بقوة على خط الملف الفلسطيني، ان الجيش لن يقدم على تنفيذٍ إجراء أمني حول عين الحلوة اذا لم يكن هذا الإجراء صادراً عن الجهات السياسية العليا في لبنان أي الحكومة اللبنانية.

الهيئات الفلسطينية تطلق حملة الحقوق المدنية نحو حق العودة

بيروت، ٣٠ آب ٢٠٠٥ (السفير). وزّعت حملة الحقوق المدنية الفلسطينية على الوزراء والنواب اللبنانيين، مذكرة تطرح فيها المطالب الفلسطينية المدنية والسياسية، وهي نتاج ورشة عمل دعت اليها دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وضمت أعضاء من المجلس الوطني الفلسطيني، وممثلين عن أكثر من خمس وعشرين جمعية فلسطينية غير حكومية، وممثلين عن الاتحادات الشعبية الفلسطينية، بالإضافة الى مثقفين وصحافيين ورجال دين، ونالت الدعم في اللقاءات التي عقدت في المخيمات والتجمعات الفلسطينية.

الرئيس عباس يستقبل المفوض العام لوكالة الغوث الدولية

عزة، ٣٠ آب ٢٠٠٥ (وفا). استقبل الرئيس محمود عباس، كارين أبو زيد، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين "الأونروا". وأطلع السيد الرئيس، السيدة أبو زيد، على آخر تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية.

وكالة الغوث تكرم مديرها في منطقة جنوب الخليل بمناسبة انتهاء مهامه

الخليل ٣٠ آب ٢٠٠٥ (وفا). نظمت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، اليوم حفلاً تكريمياً في مقرها في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، بمناسبة انتهاء مهام السيد حسني شهوان، مدير الوكالة في منطقة الجنوب. وأشاد السيد عريف الجعبري، محافظ الخليل، في الاحتفال الذي حضره عدد من الشخصيات وممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية، بدور وأداء السيد شهوان. وأكد المحافظ الجعبري، على الخدمات الجمة التي قدمها شهوان للاجئين الفلسطينيين، مشيراً إلى مواقفه الثابتة والرامية لدعم المواطن في كافة المجالات.

إدانة الاعتداءات المتكررة على مقبرة الشيخ صالح في النقب

النقب ٣٠ آب ٢٠٠٥ (وفا). أدانت جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية، بشدة الاعتداء الهمجي على شواهد القبور في مقبرة الشيخ صالح جنوبي قرية اللقية في منطقة النقب. وقالت الجمعية في بيان لها، إن طاقماً من الحركة الإسلامية قام بعد الحادث بزيارة للمقبرة، حيث وجد شواهد أكثر من ٣٠ قبراً قد كسرت، وجرى تحطيمها، بالإضافة إلى عدد من القبور المبنية من "الشايش"، وقد قدم بلاغاً للشرطة بهذا الخصوص. وقال الشيخ عاطف أبو عايش: "إن هذا الاعتداء الثاني الذي تشهده هذه المقبرة، خلال الفترة الماضية، حيث تم في المرة الأولى اقتلاع أشجارها من قبل مجهولين.

الاردن سيطلب عودة أبناء قطاع غزة الى ديارهم

عمان، ٢٥ آب ٢٠٠٥ (القدس). استأثرت قضايا التوطين وعودة ابناء غزة على اللقاء الذي تم بين رئيس الوزراء الأردني الدكتور عدنان بدران وبين رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي، حيث صرح المجالي بأنه «قد جرى الحديث حول امكانية عودة ابناء غزة المقيمين في الاردن الى وطنهم في ضوء الانسحاب الاسرائيلي، وان الحكومة ستطرح هذه القضية على مختلف الصعد الدولية والدول المعنية بعملية السلام في المنطقة وهي جاهزة لذلك.

بين تقرير المصير اليهودي وحق العودة

بقلم: د. مايكل كيجان *

في الوقت الذي لا تزال فيه قضية "حق العودة" مثيرةً للجدل في أوساط اليهود الإسرائيليين، اذ يطالب بعض المثقفين الإسرائيليين بالاعتراف بعدالة المطالب الفلسطينية من جهة، وإيجاد المبررات المختلفة لمعارضة تطبيق حق العودة بشكل كامل من الجهة الأخرى. مثل هذه الادعاءات تركزت حول تأثير حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة عليٍ اليهود ودولة إسرائيل. وتفترض معظم هذه الأدبيات مسبقاً التعارض بين حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود. يحاول هذا المقال تطوير مسألة "الحقوق المتضاربة" من خلال استعراض "التحفظات الإسرائيلية" على حق العودة. ومع ذلك، فإن نقطة الانطلاق في هذا المقال تعتمد على أساس ان حق العودة للاجئين الفلسطينيين هو حق جوهري يجب على إسرائيل أن تتبناه من أجل الوصول إلىٍ سلام عادل ودائم يتوافق ومواثيق القانون الدولي. إضافةً الى ذلك، فإن هذا المقال يهدف إلى التعريف بمختلف الادعاءات اليهودية والإسرائيلية التي لا يمكنها أن تتوافق مع تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

حق تقرير المصير اليهودي

من بين الادعاءات التي يجري التركيز عليها والأكثر ترددا ًضد حق العودة، الموقف الصهيوني القائل بأن لإسرائيل الحق في أن تكون دولة يهودية. وغالباً ما يجري طرح هذا الموقف من خلال إظهار مخاوف إسرائيل الديموغرافية الخاصة بالحفاظ على أغلبية يهودية. وأحيانا باعتباره "حق إسرائيل في الوجود"، وربطه بالادعاء بأن الفلسطينيين يركزون على حقهم في العودة، منطلقين في ذلك من رغبتهم في إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية، لا من رغبتهم في تحقيق العدالة لأنفسهم.

ولا يشكل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم في حد ذاته، تحدياً لسيادة إسرائيل باعتبارها دولة. فكما تغير التكوين السكاني لدول أخرى عبر التاريخ، يمكن أن يتغير التكوين السكاني لإسرائيل. وبالمثل، فإن عودة اللاجئين لا تشكل تحدياً لقدرة اليهود على العيش في إسرائيل. إلا أن العودة الفلسطينية قد تشكل تحدياً لمحاولات إسرائيل إيجاد "أغلبية يهودية مسيطرة". فالموضوع هنا إذن، هو الطابع السكاني اليهودي وليس دولة إسرائيل نفسها، أو حق اليهود في العيش فيها.

المسألة القانونية الأساس نظرياً هي: هل اليهود (أو الإسرائيليون اليهود) هم "شعب" له الحق بحسب القانون الدولي في السيادة السياسية داخل دولة مستقلة؟ إذا ما تجاهل المرء حقوق الفلسطينيين، فليس من الصعب الإجابة على هذا السؤال "بنعم". إلا أن استخدام حق تقرير المصير اليهودي ليس كافياً في حد ذاته، لإلغاء حق آخر هو حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وتبرز اسرائيليا العديد من الادعاءات في هذا الصدد منها، أولا أن للمجتمع اليهودي في إسرائيل، و/ أو الشعب اليهودي عموماً حق جماعي في تقرير المصير في إسرائيل/ فلسطين. وثانيا، إن وجود مجموعة كبيرة من السكان غير اليهود قد يهدد تقرير المصير اليهودي وثالثا أن الحق القومي اليهودي في تقرير المصير، يفوق الحقوق المتعارضة للسكان غير اليهود في العودة إلى بيوتهم، أو العودة إلى المنطقة التي أصبحت إسرائيل.

بالنسبة الى المقولة الاولى فهي صحيحة ومقبولة. فهنالك سلطة قانونية تدعم فكرة أن اليهود هم شعب، رغم أنهم لم يكوّنوا إطلاقا الشعب الوحيد الذي له بيوت في إسرائيل/ فلسطين. ومع ذلك، فلو سلّم المرء جدلاً بالنقطة الأولى من هذه النقاط، فإن النقطتين الأخريين هما أكثر تعقيداً. فعلى الرغم من أنه إذا ما جرى النظر إلى اليهود بمعزل عن الآخرين، فإن لهم الحق في تقرير المصير، إلا أن بإمكانهم تحقيق ذلك بالمشاركة مع غير اليهود في دولة يتساوى فيها المواطنون جميعا.

> **بحلول عام ١٩٤٨، تم تثبيت الإبعاد القسري بوضوح على أنه جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وحق تقرير المصير ما كان ولا يمكن أن يكون مبررا للتطهير العرقي أو نقل (ترانسفير) السكان قسرا. ويشير هذا إلى التحدي القانوني الصعب الذي يواجهه المنادون بتقرير المصير اليهودي عند معارضتهم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.**

وحيث أن تقرير المصير هو بالأساس حق ضد السيطرة الخارجية، فإن إنهاء السيطرة اليهودية على العرب في إسرائيل، لن ينقص من حق اليهود في تقرير المصير. وحتى لو كان من الممكن أن يتعرض تقرير المصير اليهودي للخطر بسبب عودة اللاجئين، فإنه لا يوجد أساس سليم يمكن أن يجعله يفوق الحقوق الفلسطينية. فبموجب القانون الدولي، يقصد من تقرير المصير تسهيل التمتع بالحقوق الأخرى وليس إنكارها. لهذه الأسباب، فإن إنشاء دولة يهودية والحفاظ عليها هو الحق المتعارض الأضعف، في مواجهة حق العودة.

من هو المؤهل لحق تقرير المصير؟

جرى تطوير حق الشعوب في تقرير المصير، في العقود نفسها التي كان المجتمع الدولي منشغلاً فيها بالصراع الناشئ في فلسطين. وما زال قانون حق تقرير المصير غامضاً حتى اليوم، بل وكان مبهماً بشكل خاص في سنواته الأولى. ولذا فإنه من الصعب البت في ما إذا كان لليشوف (التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين ما قبل عام ١٩٤٨)، حق قانوني في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة عام ١٩٤٨ أم لا.

لقد تطورت حقوق الشعوب في تقرير المصير من كونها مبدءاً سياسياً في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى، إلى حق كامل اليوم. إذ لم تكن الدول قبل الحرب العالمية الثانية قد اعترفت بعد بحق الشعوب كلها في تقرير المصير. وقد أدخل هذا الحق في أحد قوانين المعاهدات لأول مرة في ميثاق الأمم المتحدة. ويبدو أن إشارة الميثاق إلى تقرير المصير كانت مجرد نطق بمبادئ وأهداف مرشدة. إلا أن تقرير المصير لم يصبح راسخاً لا خلاف عليه باعتباره حقاً واضحاً في القانون الدولي إلا في الستينيات، مع إعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة (١٩٦٠)، وإقرار الشرعية الدولية للحقوق (١٩٦٦). وقد تم إدخال تقرير المصير مادةً أولى في كل من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تنص على أن: "لجميع الشعوب حق بتقرير مصيرها بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي".

وحيث أن القانون كان لا يزال قيد التطوير عام ١٩٤٨، فإن أي نقاش حول تقرير المصير في ذلك الوقت، كان يمكن أن يتعرض لشكوك فورية من جانب الرسميين القانونيين. ومع ذلك، فمن الواضح أن تقرير المصير عام ١٩٤٨ كان في الطريق إلى أن يصبح معترفاً به تماماً باعتباره حقاً قانونياً. كما كان قد اكتسب أيضاً ثقلاً سياسياً جوهرياً، من خلال الطريقة التي تعامل بها المجتمع الدولي مع مشكلة فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى.

إن أكثر الأسئلة إرباكا وإغاظة هو ما إذا كان الحق ملكا لكل مجتمع من المجتمعات القومية-الاثنية، أم أنه مجرد حق لشعب في منطقة معينة فيٍ أن يكون متحرراً من سيطرة أجنبية. وينسحب هذا جزئياً على مسألة التقسيم في إسرائيل -فلسطين. فهل يمكن استعمال حق تقرير المصير لتبرير إقامة دولتين يهودية وعربية، في المنطقة التي كانت ذات يوم منطقة فلسطين الموحدة؟ أم أن حق تقرير المصير سمح لشعب فلسطين كله (يهودا وعربا)، بتحرير نفسه من السيطرة الأجنبية (أي الانتداب البريطاني) وحسب؟

لقد سعى القانون الدولي عموماً إلى حماية السلامة الإقليمية. وفي سياق القضاء على الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، اتجه المفسرون إلى تعريف "الشعب" على أنه ببساطة سكان منطقة محددة، لا كل مجموعة عرقية في منطقة معينة. لقد عارضت الدول ومفسرو القانون الدولي باستمرار، أية تأويل لتقرير المصير يجيز لكل الأقليات الانفصال إقليمياً لتشكيل دول مستقلة. وقالت لجنة الحقوقيين الدولية التي قررت في التوصيات الخاصة بجزر آيلند عام ١٩٢٠، بأن "القانون الدولي الإيجابي لا يقر بحق مجموعات قومية على هذا النحو، بأن تفصل نفسها عن الدولة التي تشكل جزءا منها بمجرد التعبير عن رغبة في ذلك." ولذا، فبدل السعي لتقسيم الدول إلى دول عرقية- قومية متجانسة أصغر، فإنه يمكن تطبيق حق تقرير المصير ببساطة، من خلال حكم ذاتي ديموقراطي في إقليم موجود أصلا من قبل.

لكن، ينبغي أن يكون مفهوما بأن تقرير المصير في أحسن الحالات، لا يدعم تقسيم مناطق ثابتة إلا في حالات استثنائية فقط.

وإذا ما أريد تحديد تقرير المصير بموجب العرق والدين لا بحسب المنطقة، فسيحتاج الناس الذين نتحدث عنهم هنا إلى منطقة يكونون فيها مسيطرين بما يكفي لتشكيل دولة، دون انتهاك المبادئ الديموقراطية الأساسية. فإذا كان من المشروع تعريف اليهود بأنهم شعب، وبالتالي إنشاء دولة يهودية، فإنه سيكون من المعقول منطقيا الاهتمام بكيفية ضمان أغلبية يهودية مسيطرة. لقد كانت إمكانية تحقيق الاستقلال اليهودي بدون انتهاك لحقوق الفلسطينيين العرب مهمة غير ممكنة، بسبب أن اليهود كانوا أقلية في فلسطين حتى عام ١٩٤٨. وكان الترانسفير أيضاً حاضراً في التفكير الصهيوني بشكل بارز.

ومع ذلك، فحتى لو سمح القانون الدولي في حالات نادرة بتخطيط حدود إقليمية جديدة، فإن تقرير المصير ليس على الإطلاق إجازة لتغيير التركيبة السكانية في منطقة معينة بشكل مصطنع، أو لإعطاء امتياز لحقوق مجتمع ما على حساب مجتمع آخر. ويعترف ميثاق الأمم المتحدة بتقرير المصير إلى جانب مبادئ العدالة وحقوق الإنسان عموماً. ولا يوجد أي بند يجعل تقرير المصير أعلى مرتبة من حقوق أخرى. تعتبر ثلاث وثائق توفرت قبل عام ١٩٤٨، أساسية لفهم الطريقة التي حاول بها المجتمع الدولي تطبيق مبادئ تقرير المصير الناشئة على فلسطين. الوثيقة الأولى هي إعلان بلفور عام ١٩١٧، والثانية هي قرار مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٢، بإقرار هدف إعلان بلفور وهو إقامة "وطن قومي يهودي" في فلسطين. أما الوثيقة الثالثة فهي قرار التقسيم الذي أقرته الجمعية العامة



لاجئ فلسطيني من مخيم عين الحلوة في لبنان، ١٩٩٦.
تصوير: تينيكا دازة/منظمة أوكسفام للتضامن.

للاجئين الفلسطينيين

للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ (القرار ١٨١). الوثيقة الثانية من بين الوثائق الثلاث هي فقط التي لها قوة قانونية ملزمة.

كان المجتمع الدولي باستمرار غير راغب في الموافقة على أي نقل (ترانسفير) للسكان، من أجل التوصل إلى تقسيم إقليمي في فلسطين. ففي عالم ١٩٣٧، أشارت "لجنة بيل" إلى أنها فهمت بداية بأن التقسيم قد يشمل نقلاً للسكان، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح تماماً. وقد أشار بعض المعلقين إلى أن عصبة الأمم أعلنت فلسطين بكاملها دولة مستقلة مؤقتاً عام ١٩١٩، لا منطقة يمكن تقسيمها وفق خطوط عرقية، وقد اعترفت لهذا السبب بسيادة الشعب الفلسطيني. كان دور بريطانيا باعتبارها سلطة الانتداب هو " تقديم المشورة الإدارية" وتوفير "الوصاية". وبدل أن تتصرف كدولة مستقلة، فإن دور بريطانيا كان دورا إئتمانيا وتدير "وديعة". ومع الحاجة إلى تقرير كيفية استبدال دور بريطانيا الإداري عام ١٩٤٨، فإن حق تقرير المصير الفلسطيني كان قد تحقق (نظريا على الأقل) عن طريق الاعتراف المؤقت لعصبة الأمم بالبلد دولة مستقلة.

وبحلول عام ١٩٤٨، تم تثبيت الإبعاد القسري بوضوح على أنه جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية. وبالتالي كانت إسرائيل ملزمة بأن تقبل السكان جميعهم يهودا وغير يهود، من المنطقة التي أخذتها في حرب ١٩٤٨. فحق تقرير المصير ما كان ولا يمكن أن يكون مبررا للتطهير العرقي أو نقل (ترانسفير) السكان قسرا. ويشير هذا إلى التحدي القانوني الصعب الذي يواجهه المنادون بتقرير المصير اليهودي عند معارضتهم حق الفلسطينيين في العودة.

تفسير تقرير المصير في فلسطين

الجانب الأقوى في الطرح الخاص بتقرير المصير اليهودي الذي قدمناه هنا، هو القول أن اليهود شعب له ارتباط بأرض فلسطين التاريخية، وحق في وطن قومي فيها. أما مبدأ أن لليهود الحق في إقامة "وطن" فقد اعترفت به عصبة الأمم في الانتداب الذي أقرته لفلسطين. إلا أن هذا لا يعني أن الحقوق الجماعية اليهودية تفوق الحقوق الفلسطينية، كما لا يعني أن تقرير المصير اليهودي يتضارب مع حق اللاجئين في العودة. إن إجازة إقامة وطن قومي يهودي لم يكن بمثابة حق لتشكيل دولة يسيطر عليها اليهود على حساب الجماعات الأخرى. الإجازة شبه القانونية الوحيدة لفصل إسرائيل عن فلسطين كانت في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة (القرار ١٨١) في ١٩٤٧. ولو كان نقل (ترانسفير) السكان عملا شرعيا في عام ١٩٤٧، لقامت الجمعية العامة بإدراج تبادل السكان في توصيتها الخاصة بالتقسيم، كما جرى في تقسيم الهند وباكستان. إلا أن الجمعية العامة بدل ذلك، أوصت للعرب في الدولة اليهودية المنتظرة، بمساواة وحقوق مدنية وسياسية كاملة. لقد كان القرار ١٨١ واضحاً جداً بالنسبة لحقوق الأقليات. فعلى الرغم من أن خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة، كانت ستسمح للعرب الفلسطينيين في إسرائيل أن يغيروا ولاءهم طواعية للدولة العربية، إلا أن القاعدة التي لم تذكر هي أن العرب في الدولة اليهودية يظلون فيها مواطنين متساوين. فكل إنسان غير يهودي في الدولة اليهودية (الفلسطينيون مثلا)، كان سيحق له الحصول على المواطنة في الدولة اليهودية، والشيء نفسه انطبق على اليهود في الدولة العربية. وقد نص القرار على أن المواطنين الفلسطينيين جميعهم "يصبحون مواطنين في الدولة التي يسكنون فيها ويتمتعون بحقوق مدنية وسياسية كاملة"

"الوطن القومي اليهودي" والدولة اليهودية

يشير تاريخ صياغة إعلان بلفور إلى أن السلطات البريطانية في ذلك الوقت لم تكن تعتقد بالضرورة أنها كانت بذلك تقر إقامة دولة يهودية مستقلة. فخلال الثلاثينيات والأربعينيات، ترددت سلطات الانتداب (واللجان المختلفة التي أنشأتها) فيما إذا كانت صياغة إعلان بلفور التي أقرت "وطنا قوميا" تعني إقامة دولة يهودية، أم تطوير مجتمع قومي يهودي داخل دولة فلسطين. فقبل عام واحد من صدور خطة التقسيم عن الأمم المتحدة أي في عام ١٩٤٦، وقفت لجنة التحقيق الأنجلو أميركية ضد مشروع التقسيم.

ومع ذلك، فالمجتمع الدولي يتأقلم مع الظروف المتغيرة، إذ يمكن لدول جديدة أن تحصل على شرعية دولية، من خلال مجرد وجودها باعتبارها وحدات سياسية ذات سيادة تحكم سكانا دائمين ولها قاعدة إقليمية. ويمكن للدول أن تحصل على ذلك من خلال مبدأ تقرير المصير، كما تقول إسرائيل بأنها فعلت عام ١٩٤٨. إلا أن القانون الدولي يجيز الاعتراف بدول جديدة بحكم الأمر الواقع وليس فقط بحكم القانون. ولذلك ومع أن جزءا كبيرا من المجتمع الدولي (بما في ذلك الأمم المتحدة) لم توافق صراحة على الطريقة التي أقيمت بها إسرائيل، إلا أن إسرائيل حصلت على الشرعية مع الوقت.

كما اكتسب مفهوم تقسيم فلسطين إلى دولتين شرعية قانونية أيضا. ففي عام ٢٠٠٣، أقر مجلس الأمن صراحة مفهوم تقسيم فلسطين التاريخية باعتبار ذلك حلا أخيرا للصراع. فقد دعا القرار رقم ١٥١٥ الصادر في ١٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، الأطراف جميعا إلى تنفيذ خطة "خارطة الطريق المستندة إلى ألأداء لتحقيق حل للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني على أساس إقامة دولتين دائمتين". لقد أقر القرار ١٥١٥ تحديدا "رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن".

إن كون إسرائيل دولة ذات سيادة، وكونها دولة يهودية تحديدا، هما مسألتان منفصلتان. فقد اكتسبت إسرائيل شرعية باعتبارها دولة فقط لا دولة يهودية تحديدا، ولا تذكر خطة خارطة الطريق شيئا عن الهوية الإثنية والدينية لأي من الدولتين. ولا تنص على أنه يجب أن تكون إسرائيل "يهودية" والدولة الفلسطينية المقترحة "عربية". ويمكن للمرء بالتأكيد، أن يقول بأن هذا متضمن في حل الدولتين، إلا أنه يمكن للمرء أيضا أن يقول بأن وجود إسرائيل باعتبارها دولة يهودية تحديدا، لم يحظ بالإقرار الصريح في أي صك ملزم قانونا أبدا. وتسمح صيغة الدولتين بمرونة عالية فيما يتعلق بالتكوين السكاني لكل دولة، تماما كما كان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ قد أوصى بإقامة دولة "يهودية" ذات أغلبية يهودية بسيطة.

ولو افترضنا شرعية تقسيم فلسطين عام ١٩٤٨، أو حل الدولتين اليوم، فستظل هناك مسألة ما إذا كان تقرير المصير اليهودي يتطلب تجانسا عرقيا كاملا، أي أغلبية يهودية مسيطرة. فالأمر يختلف عند أخذ المكونات السكانية بالحسبان لتعريف "شعب" ما لغرض تقرير المصير، عنه إذا ما كنا ننظر إلى المكونات السكانية وحسب. فتوصية الأمم المتحدة للتقسيم كانت إقليمية أساسا، ولكنها استخدمت العرق دليلا عند تحديد المنطقة. فعندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتقسيم عام ١٩٤٧، ما كان ليكون في الدولة "اليهودية" سوى أغلبية يهودية بسيطة. وقد أقرت الأمم المتحدة الطبيعة اليهودية لهذه الدولة، من خلال التوصية فقط بحدود تكون فيها أغلبية يهودية ضئيلة، وتوفير "تسهيلات لهجرة رئيسية". وبموجب القرار، فإنه ما كان من الممكن إنشاء، أو تعزيز الطابع اليهودي للدولة، أو الحفاظ عليه، من خلال التضحية بالحقوق العربية.

بالامكان تطبيق تقرير المصير اليهودي من خلال المشاركة مع "غير اليهود" في دولة يتساوى فيها المواطنون جميعا. وحيث أن تقرير المصير هو بالأساس حق ضد السيطرة الخارجية، فإن إنهاء السيطرة اليهودية على العرب في إسرائيل، لن ينقص من حق اليهود في تقرير المصير. وحتى لو كان من الممكن أن يتعرض تقرير المصير اليهودي للخطر بسبب عودة اللاجئين، فإنه لا يوجد أساس سليم يمكن أن يجعله يفوق الحقوق الفلسطينية. فبموجب القانون الدولي، يقصد من تقرير المصير تسهيل التمتع بالحقوق الأخرى وليس إنكارها.

القول بأنه لا يوجد ارتباط بين اللاجئين الفلسطينيين و"الشعب" الإسرائيلي، ولذا فإنه لا يمكن دمجهم في تقرير المصير الإسرائيلي هو طرح مستمر، ومنظور يهودي ذاتي فعليا. فقد استثني اللاجئون الفلسطينيون من إسرائيل بسبب رفض الإسرائيليين لحق العودة. اللاجئون الفلسطينيون على أبعد تقدير متميزون اجتماعيا عن الإسرائيليين اليهود لا عن كل الإسرائيليين. إذ يشترك مواطنو إسرائيل الفلسطينيون ثقافيا ودينيا مع اللاجئين الفلسطينيين وتجمعهم بهم علاقات عائلية، ناهيك عن أنهم من أماكن المنشأ نفسها في فلسطين التاريخية. إضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي عدم تجاهل العلاقات الاقتصادية بين الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها مخيمات اللاجئين) وإسرائيل، ولا القرب الجغرافي لمخيمات اللاجئين من إسرائيل. إن علاقات اللاجئين الفلسطينيين بوطنهم ليست قضية مطروحة للنقاش كثيرا على غرار مسألة ما إذا كان لليهود حق جماعي في الاحتفاظ بسيطرة سياسية واقتصادية على البلاد.

الهجرة والعودة

أفرز الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مفردات مربكة تتعلق بالهجرة، يرتبط الكثير منها بأفكار عامة متضاربة لتقرير المصير. فالفلسطينيون يصرون على حقهم في العودة، بينما يوجد في إسرائيل قانون للعودة يسمح لليهود من دول أخرى بالهجرة إليها. وفي الوقت الذي شكلت فيه الهجرة اليهودية بالنسبة للصهيونية وسيلة لإعادة بناء وطن، فإنها كانت بالنسبة للفلسطينيين شكلا من الاستعمار وآلية للتهجير. كذلك الأمر بالنسبة للعودة، فبينما تشكل بالنسبة للفلسطينيين تعويضاً منصفاً للوضع الراهن، فإنها بالنسبة للإسرائيليين "فرض شعب أجنبي على دولة ذات سيادة". ومن خلال اعتبار كل من الطرفين هجرة الآخر (هجرة للإقامة بالنسبة لليهود، وعودة بالنسبة للفلسطينيين) على أنها غير شرعية، فانهما يفهمان تقرير المصير بشكل زائف لا يوجد فيه الآخر بأعداد كبيرة.

حيث أن الأغلبية الواسعة من الإسرائيليين اليهود جاءت إلى البلاد بعد صدور إعلان بلفور، فإن للفلسطينيين سبب وجيه للنظر إلى حجم السكان اليهود في وطنهم، على أنه نتاج مصطنع للسياسات الاستعمارية. لقد أقرت عصبة الأمم الهجرة اليهودية في الانتداب الذي أقرته لفلسطين، وربطت الهجرة باستيطان الأرض. ولقد حرم ذلك الفلسطينيين من وضع سياسة هجرة لبلدهم كما تفعل الدول الغربية منذ القرن التاسع عشر، وكما فعلت إسرائيل حين انتهزت الفرصة للقيام بذلك بعد عام ١٩٤٨. وفي بعض الأحيان، عندما سعت بريطانيا إلى الحد من الهجرة اليهودية أثناء فترة الانتداب، قامت المنظمات الصهيونية بتنظيم هجرة غير قانونية. وبعد خروج اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ مباشرة تقريباً، قامت إسرائيل والمنظمات الصهيونية بتسهيل هجرة مئات الآلاف من اليهود الذين تم إسكان بعضهم في أراضي وبيوت اللاجئين المطرودين المصادرة.

لهذه الأسباب كلها، ينبغي اعتبار جزء كبير من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإلى إسرائيل فيما بعد على أنها مرتبطة بالاستعمار والعنصرية، ومع ذلك، ليس من المهم كيف جاء المهاجرون اليهود إلى إسرائيل، فأبناؤهم وأحفادهم هم اليوم مواطنو إسرائيل، ولهم حقوق في البقاء في إسرائيل مواطنين متساوين إلى جانب اللاجئين العائدين. هناك ثلاثة أسباب لذلك، الأول هو أن إسرائيل دولة ذات سيادة، يحق لها أن تقرر قوانينها الخاصة بالهجرة والجنسية، والثاني هو أن عصبة الأمم، سواء أكان ذلك جيدا أم سيئا، أقرت الهجرة اليهودية في انتدابها ومنحتها الشرعية، والثالث هو أن كثيرا من اللاجئين اليهود (ليس كلهم بالتأكيد)، كانوا لاجئين إما من النازية في أوروبا أو من التمييز ضد اليهود في الدول العربية بعد عام ١٩٤٨. ولمثل هؤلاء الناس الحق في البحث عن ملجأ.

إن لدولة إسرائيل الحق، إن لم يكن واجبا عليها، أن تحافظ على الثقافة اليهودية والعبرية. فالمادة ١٥ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، تضمن حقوق كل شخص في أن " يشارك في الحياة الثقافية". وتقع على الدولة مسؤوليات مماثلة تجاه المجتمعات غير اليهودية وهي كبيرة (عربية بالأساس). إن الحفاظ على ثقافة ما لا يعتبر نفيا لثقافة أخرى. للإسرائيليين اليوم الحقوق نفسها التي كانت للفلسطينيين عام ١٩٤٨، وتشمل هذه الحقوق حق البقاء في بلدهم، وأن يكونوا مواطنين متساوين فيه.

لقد سعى بعض المدافعين عن الصهيونية بشكل متزايد، إلى تبرير السيطرة اليهودية في إسرائيل من خلال القياس على قانون الهجرة الدولي. فهناك عدد من دول العالم تعرّف نفسها بجنسية، أو ديانة أو إثنية معينة. ولعل هذا من الأسباب التي جعلت القانون الدولي يسمح بالتمييز في سياق قانون الهجرة، كتفضيل مهاجرين لهم صفات عرقية، أو دينية، أو عنصرية معينة مثلاً. ومع أن هذه المساحة من القانون الدولي غير مريحة أخلاقيا، لأنها تسمح بأشكال من التمييز لو وردت في أي مجال آخر لكانت ممجوجة وبغيضة، إلا أنها مع ذلك مظهر من المظاهر الحالية للقانون الدولي.

صحيح أن القانون الدولي يسمح لإسرائيل بأن تميز في قانون العودة بتفضيل المهاجرين اليهود. إلا أن المشكلة مع هذا القياس، هي أننا عندما نتحدث عن اللاجئين الفلسطينيين، فإننا في واقع الحال لا نتكلم عن هجرة مواطنين جدد. إن حق العودة هنا يتعلق بإعادة أناس إلى وطنهم، بعد أن كانوا طردوا من بيوتهم بالقوة وجردوا من جنسيتهم لأسباب تمييزية. يمكن للدول ذات السيادة، أن تحد من الهجرة بشكل قانوني من أجل الحفاظ على وضع سكاني عرقي أو ديني معين، إلا أنه من غير المسموح لها أن تطرد، أو تمنع الناس من العودة إلى بيوتهم بغرض خلق واقع سكاني. فمنذ عام ١٩٤٨، استخدمت إسرائيل القوة العسكرية والسياسية لإعادة صياغة التوازن العرقي فيها بشكل دراماتيكي، وهذا غير مسموح به في القانون، ولا تبرره ادعاءات تقرير المصير. الوضع الفلسطيني تغطيه المادة الخامسة من معاهدة التمييز العنصري: "تتعهد الدول الأطراف بمنع التمييز العنصري والقضاء عليه بكل أشكاله..... خاصة فيما يتعلق بالتمتع بالحقوق التالية..... (بما فيها) حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده/ها، والعودة إلى بلده/ها، والحق في الجنسية، (و) الحق في حيازة أملاك وحده/ها وكذلك مع الآخرين".(ترجمة غير رسمية).

وعلقت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تفسيرها للبنود المشابهة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية قائلة: "إن حق العودة ذو أهمية قصوى للاجئين الساعين إلى عودة طوعية إلى الوطن. كما أنه يتضمن أيضا منع نقل (ترانسفير) السكان القسري أو الطرد الجماعي إلى دول أخرى" فإذا ما جاز لنا أن نتقبل الطرح الإسرائيلي أعلاه، فإنه سيكون بالإمكان إلى حد ما قراءة اتفاقية وضعت للقضاء على التمييز، وكأنها تسمح بالتطهير العرقي. ومن الواضح أن مثل هذه القراءة تنسف القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي غير مبررة.

---

* د. مايكل كيغان هو خبير قانوني أمريكي متخصص في حقوق اللاجئين، حاصل على درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة ميشيغان عام ٢٠٠٠. يعمل كيجان منذ عام ٢٠٠٤ موجها في مركز حقوق اللاجئين في كلية بوخمان للحقوق التابعة لجامعة تل أبيب. وهو إلى جانب ذلك، مستشار قانوني لدى عدد من المنظمات الحقوقية المعنية بقضايا اللاجئين والهجرة لقسرية في الشرق الأوسط، ومنها بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. اعتمد هذا المقال على ورقة عمل مطولة اعدها كيغان الى مركز بديل بعنوان: "هل تتضارب الحقوق الإسرائيلية مع حق الفلسطينيين في العودة؟ تحديد الحجج القانونية المحتملة". ورقة العمل مؤرشفة على موقع مركز بديل على شبكة الانترنت www.badil.org



أطفال مهاجرين يهود في قرية ترشيحا الفلسطينية، أيار ١٩٤٩
.تصوير: مكتب الصحافة الحكومي في إسرائيل

شريط الأخبار

لجنة عراقية توصي بمنح الفلسطيني المقيم في العراق منذ عام ١٩٤٨ حق الإقامة

بغداد ٢٥ آب ٢٠٠٥ (وفا). أعلن مسؤول عراقي، أن اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع الفلسطينيين المقيمين في العراق، أوصت بمنح الفلسطيني المقيم في العراق منذ عام ١٩٤٨ حق الإقامة والسفر والعمل والتوظيف في دوائر الدولة. وتشكلت اللجنة من ممثلين عن وزارات: الداخلية والخارجية وحقوق الإنسان والمهاجرين والعدل، بقرار من مجلس الوزراء العراقي. وأوضح الدكتور حكمت داود، مسؤول الملف الفلسطيني في وزارة الخارجية العراقية، عضو اللجنة، في تصريح خاص أن اللجنة أوصت أيضاً بحق أبناء الفلسطينيين في التعليم في المدارس والمعاهد والكليات المدنية والحكومية وبمختلف التخصصات.

السماح للطلبة الفلسطينيين في لبنان بالدراسة في المدارس الحكومية

بيروت ٢٤ آب ٢٠٠٥ (معاً). قررت وزارة التربية والتعليم اللبنانية السماح للطلبة الفلسطينيين بالدراسة في المدارس الحكومية التي كانت محظورةٍ عليهم حتى الان في لبنان. وقالت الاذاعة الاسرائيلية نقلاً عن مصادر فلسطينية ولبنانية ان خبراء فلسطينيين ولبنانيين من قطاع التعليم عقدوا لقاءً مشتركاً قبل أيام لاتخاذ الترتيبات اللازمة لتسجيل الطلبة الفلسطينيين الذين يتلقون تعليمهم حتى اليوم في مدارس وكالة غوث اللاجئين "أونروا" التابعة للامم المتحدة. وتأتي هذه الخطوة بعد ثلاثة أشهر على سماح الحكومة اللبنانية للفلسطينيين بالعمل في لبنان.

مطالبة بمنح الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية

بيروت ٢٣ آب ٢٠٠٥ (وفا). طالب الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان، بضرورة منح الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية والاجتماعية، ما يساهم في إنماء المخيّمات وتحسين ظروف قاطنيها. وأكد عميد العمل والشؤون الاجتماعية في الحزب، فارس فياض، في بيان أصدره عقب لقائه وفداً من الاتحاد العام لنقابات عمالً فلسطين (فرع لبنان) برئاسة أمين السر صالح العدوي، على ضرورة السعي المشترك لتوفير الظروف الملائمة لانخراط هؤلاء اللاجئين في سوق العمل اللبناني على خلفية حقّهم في مزاولة العمل بعيداً عن أيّ حسابات سياسية أخرى.

سيكوي تطالب الحكومة الإسرائيلية بنقل إدارة الأوقاف للمسلمين

حيفا ٢٣ آب ٢٠٠٥ (وفا). طالبت جمعية حقوقية داخل اسرائيل الحكومة الإسرائيلية، بضمان حماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية للمواطنين العرب وبنقل إدارة الأوقاف الإسلامية إلى المسلمين. واستنكرت جمعية "سيكوي" لدعم المساواة المدنيّة، في بيان خاص، رمي يهود متطرفين، رأس خنزير مقطوع ومغطى بكوفية فلسطينية، كتب عليه اسم النبيّ محمّد في مسجد حسن بيك في مدينة يافا، واعتبرت هذا العمل جريمة نكراء "تقشعر لها الأبدان وتستهدف المواطنين العرب والمسلمين داخل اسرائيل. وقالت الجمعية في بيانها، إن هذا العمل يأتي ضمن خطة محكمة ومدروسة ومُبرمجة، في مسعى للاعتداء على المقدسات الدينية والمسّ بمشاعر المسلمين.

الاتفاق على إدراج عمال المخيمات ضمن البرنامج الوطني اللبناني لحماية حقوق العمال

غزة ٢٢ آب ٢٠٠٥ (مركز العودة). وقع اتحادا عمال لبنان، وعمال فلسطين (فرع لبنان)، في العاصمة اللبنانية بيروت، بروتوكول تعاون، وتم الاتفاق على تأليف لجنة متابعة لتنفيذ هذا البروتوكول، جاء ذلك، خلال اجتماع موسّع عقد في مقر الاتحاد اللبناني بين المجلسين التنفيذيين للاتحاد العام لنقابات عمّال لبنان برئاسة مارون الخولي، والاتحاد العام لنقابات عمّال فلسطين (فرع لبنان)، برئاسة صالح يوسف العدوي. وقالت مصادر لبنانية أن الاجتماع بحث مختلف القضايا العمّالية في العالم العربيٍ عموماً ووضع العمّال الفلسطينيين في لبنان خصوصاً، وما يواجهونه من مشاكل ومعوقات تاريخية في سوق العمل اللبناني، وتم الاتفاق إدخال العمّال الفلسطينيين في البرنامج الوطني لحماية حقوق العمال والعاملات في لبنان بحيث يستفيد العمال الفلسطينيون من خدمات البرنامج.

بين الدولة الواحدة وشعار الدولتين

بقلم: محمد بركة *

تنتج المفارقة السياسية المأساوية في سياق الصراع على حرية الشعب الفلسطيني وعلى حقوقه، من حين لآخر، أفكار تتدلى من تكدس المؤامرات على السلام العادل ومن مصاعب المرحلة التي تحجب الضوء الافتراضي في آخر النفق.

وتتمطى هذه الافكار الى أبعد حدود المغالاة، بينما يتثاءب أصحابها بتثاقل خارج معادلات العطاء السياسي والنضال السياسي الملموس.. فيصبح التمطي الفكري والسياسي مطية هؤلاء للخلود الى راحة القانطين أو الطامعين بـ "فلاش كاميرا" تلفزيونية.

لم أستطع أن أضع فكرة الدولة الواحدة للشعبين كبديل لمواصلة المعركة لإنجاز وإقامة الدولة الفلسطينية وحق العودة التي تتدحرج في ملاعبنا من حين لآخر، إلا في سياق راحة القانطين والتمطي الفكري السياسي ولاستباق اي سوء فهم فالنقاش في هذه العجالة لا يطال الذين حملوا فكرة الدولة الواحدة طوال الوقت فالنقاش مع طروحاتهم هو نقاش مختلف.

ومن الاهمية بمكان، أن نؤكد بأن شعار "دولتان لشعبين" لا يعني أننا بصدد إقامة دولتين الآن وغدا، فاحدى الدولتين قد قامت، لا وبل قامت وانتفخت فيما يتعدى الحدود التي وضعها خالقوها. إنما نعني بشعار الدولتين، الالحاح التاريخي والانساني والوطني لحل قضية الشعب الفلسطيني وإنهاء جريمة قذفه خارج الوطن وخارج الاستقلال والحرية.

لقد أخطأ السيد أحمد قريع (ابو العلاء) رئيس الوزراء الفلسطيني عندما هدد اسرائيل بأن الفلسطينيين سيطالبون بدولة واحدة اذا لم تعط اسرائيل للشعب الفلسطيني حقوقه (٨ كانون ثاني ٢٠٠٤). يعني اذا لم تمنح اسرائيل للفلسطينيين حقهم في إقامة دولتهم فإنهم – أي الفلسطينيين – سيطالبون بحق التصويت للكنيست (او البرلمان الموحد).

من جهة أخرى، فقد إنبرى بعض أنصار السلام وخاصة أصحاب المناصرة الوعظية الى طرح شعار الدولة الواحدة كبديل لشعار الدولتين، كما برز ذلك في لقاء الصحفي آري شبيط مع حاييم هنغبي (متسبين – التقدمية – كتلة السلام – حزب العمل – دولة واحدة) ومع ميرون بنفينيستي (نائب تيدي كوليك في رئاسة بلدية القدس – ميرتس – العمل الاكاديمي) في جريدة هآرتس (٥ آب ٢٠٠٣).

من كان سيعترض على إقامة دولة مستقلة ديمقراطية واحدة في فلسطين بعد إنهاء وانتهاء الانتداب؟ هل هم المسحوقون من العرب الفلسطينيين؟ ام هم المسحوقون من اليهود في فلسطين؟ فهؤلاء لم يسألهم احد. ولا شك أن مشروع الدولة الواحدة المستند الى مبادئ العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة هي حلم الانسان العاقل الذي يحكم على غيره وفق فعله وليس وفق عرقه. "الطريق الوحيد أمام السكان اليهود في فلسطين الذي يقودهم الى حياة سلام واطمئنان هو تحررهم من كل التأثيرات الخارجية وتطور فلسطين الديمقراطي"، هكذا صاغ الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي ضم الشيوعيون اليهم موقفه في العام ١٩٤٤، بالمقابل نادت عصبة التحرر الوطني التي ضمت الشيوعيين العرب في العام نفسه "بانهاء الانتداب البريطاني واقامة حكومة ديمقراطية فلسطينية مستقلة".

إن تراكم المصاعب الهائلة على طريق "دولتان لشعبين" قاد البعض الى الهرب من المعركة الى شعار الدولة الواحدة او الدولة ثنائية القومية وكأن هذا الهرب هو ارتقاء وحشر المشروع الصهيوني الامبريالي في الزاوية او حسب تعبير احدهم الذي تحدث عن "ضرورة التنازل عن حلم الهذيان بموضوع السيادة" تنازل من بالضبط عن السيادة؟؟

إن الحساب التاريخي مع الانتداب البريطاني لم ينته، لقد تولت بريطانيا انتداب فلسطين بقرار من الامم المتحدة وتحت انتدابها سلمت بريطانيا فلسطين للحركة الصهيونية، لا بل فان الكولونيالية البريطانية اصبحت صهيونية ليس اقل من الحركة الصهيونية" (جذور القضية الفلسطينية لاميل توما). لقد عملت دوائر متعددة على اجهاض المشروع الديمقراطي الفلسطيني لصالح الحركة الصهيونية اقليميا ولصالح الامبريالية البريطانية والامريكية (لاحقا) دوليا، بفعل مسوغات عدة تمتد من غيبيات الوعد التوراتي مرورا بعقدة الذنب على جرائم النازية وانتهاء بعقدة النفط والهيمنة على الشرق العربي.

أطفال فلسطينيون يشاركون في تظاهرة ضد هدم البيوت في قرية سلوان، القدس.
تصوير: نتالي بوردو /بديل.

ان انهيار المشروع الديمقراطي في فلسطين ادى بالضرورة الى استبداله بمشروع آخر يستند الى مبادئ حق تقرير المصير لشعبي البلاد وانهاء الانتداب البريطاني، وهذا المشروع معرّف بقرار التقسيم والذي ايّده الشيوعيون العرب واليهود في فلسطين لتفويت الفرصة على المشروع الصهيوني الامبريالي الذي وطّد أوتاده لاحقا في فلسطين. إن شعار "دولتان لشعبين" في تداعياته الاخيرة (ما بعد حزيران ١٩٦٧) محسوب على الشيوعيين الذين تمسكوا به على أساس المبدأ الاساسي في جوهر قرار التقسيم من العام ١٩٤٧ وهو ضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بعد أن قامت اسرائيل.

صحيح ان هذا الشعار الذي ظل يتردد خارج السرب الفلسطيني واكثر منه خارج السرب الاسرائيلي قد لاقى صنوفا من التحريف والانتحال خاصة في الاوساط الاسرائيلية وحلفاءها حتى بلغ الامر بكولين باول الى محاججة ابي العلاء غداة حديث الاخير عن الدولة الواحدة بقوله "الولايات المتحدة تسعى الى تسوية على اساس دولتين" (٩ كانون ثاني ٢٠٠٤). بل ان الرئيس الأمريكي جروج بوش في ضماناته لأريئيل شارون ذهب الى تفصيل الشعار على مقاسه حيث اعترف بالكتل الاستيطانية واعترف بجدار الفصل العنصري وتحدث عن حق العودة الى المسخ المرسوم أمريكيا المسمى دولة فلسطينية عملا "بفهمه" لشعار الدولتين. لا بل ان شارون نفسه ذهب بعيدا في خطابه في الجمعية العامة (١٥ حزيران ٢٠٠٥) الى الحديث عن حق الشعب الفلسطيني باقامة دولة مستقلة وذلك بعد ان أكد ان القدس "الموحدة" هي العاصمة الابدية لاسرائيل وأن شعب اسرائيل يملك حقوقا على كل "ارض اسرائيل"، وتحدث عن التنازل عن رابية وصخرة بمفاهيم الاقتطاع من اللحم الحي للرواية التوراتية الاكثر تطرفا في الحركة الصهيونية.

فهل دخل فعلا شعار الدولتين ليحلق في السرب الاسرائيلي الصهيوني؟ من يعتقد ذلك فانه يحلق في فضاء يتراوح بين البلاهة والسذاجة. لا شك ان مفهومنا لشعار الدولتين يواجه اخطارا ومؤامرات من قوى كبرى بالمفهومين الاقليمي والدولي.. ولا شك ان هذه القوى تحاول تغيير الملامح على الارض للترويج لاستحالة مفهومنا للدولتين، هكذا هو الحال فيما يتعلق بجدار الفصل العنصري وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية وعزل القدس جدارا واستيطانا، وقطع الضفة الغربية بين شمال وجنوب بواسطة مشروع الربط الاستيطاني بين القدس ومعاليه أدوميم. وهي (القوى المذكورة) تحاول ضعضعة اسس الشرعية الدولية لهذا المفهوم من خلال اطلاق خطط و "مرجعيات" الى فضاء التداول السياسي: رؤية بوش وخارطة الطريق والدولة المؤقتة والحرب على الارهاب وخطة الفصل وكتاب الضمانات. لتصبح هي محور التداول، (انظر تحفظات حكومة شارون على خارطة الطريق وكأنها تجلي للشرعية الدولية).

ان الحالتين المذكورتين (الوقائع الناجزة على الارض وضعضعة اسس الشرعية الدولية) اذا اضيفتا الى انحسار معسكر السلام في اسرائيل وهشاشة بديل اليمين في السياسة الاسرائيلية وارتفاع منسوب الاصولية في الساحة الفلسطينية والتحطيم المنهجي الذي تعرضت له القيادة الشرعية الفلسطينية ممثلة بما تعرض له الرئيس الراحل ياسر عرفات، ستؤديان بالضرورة الى مراكمة المصاعب الهائلة على طريق "دولتان لشعبين" حسب ما نفهمه، الامر الذي قاد البعض الى الهرب من المعركة الى الامام الى شعار الدولة الواحدة او الدولة ثنائية القومية وكأن هذا الهرب هو ارتقاء وحشر المشروع الصهيوني الامبريالي في الزاوية او حسب تعبير احدهم الذي تحدث عن "ضرورة التنازل عن حلم الهذيان بموضوع السيادة" تنازل من بالضبط عن السيادة؟؟

هناك فرق جوهري بين مصطلحي "الدولة الواحدة" و "الدولة ثنائية القومية"، ولن نخوض عميقا في ذلك الا بالقول ان الدولة الواحدة تأتي بمعنى دولة المواطنين والدولة ثنائية القومية تعني مشاركة قوميتين في تقاسم السلطة وفق مفاهيم متفق عليها. واذا كان تحقيق شعار "دولتان لشعبين" بمعنى تصفية الاحتلال في الضفة الغربية والقطاع والقدس وحل قضية اللاجئين صعب المنال فما هو حال شعار الدولة الواحدة الذي يحتم بلوغ حلول وسط امضّ واصعب ان لم نقل ان بلوغ ذلك يجاور الاستحالة في الظرف الراهن، اللهم الا اذا اعتمدنا على فرضية ظريفة مفادها ان الصهيونية سوف تصاب بكرم اخلاق مفاجئ تتخلى فيه عن جوهرها وتعتنق نهجا مدنيا انسانيا.. أو فرضية ليست اقل ظرافة وهي زحف جحافل الثورة من المحيط الهادر الى الخليج الثائر لتفرض مجتمع العدالة والديمقراطية في فلسطين.

لكن المثير ان الاوساط التي تحمل هذه الفكرة في المجتمع الاسرائيلي تعلن عمليا عن قنوطها ويأسها من مواصلة المعركة في صفوف مجتمعها لتغيير المسار فيه وتعمد الى اقناع الفلسطينيين بملائمة انفسهم لواقع الاحتلال السرمدي لا محالة، ولذلك فالمعركة الآن وفق هؤلاء هي على تحسين شروط هذا الاحتلال وتغييب السيادة وشطب تقرير المصير والمطالبة بحقوق مدنية في الدولة الواحدة. هل يذكر أحد مشروع "التقاسم الوظيفي" للسيد بيرس ومشروع "تحسين شروط المعيشة" للسيد آرنس لتكريس الاحتلال وتحسين شروطه في الثمانينات من القرن المنصرم؟ واضح لي تماما ان الذين نعنيهم من الذاهبين –الاسرائيليين والفلسطينيين– الى شعار الدولة الواحدة لا يقصدون اطلاقا تكريس الاحتلال بصور اخرى لا بل فانهم يسوقون النموذج الجنوب افريقي للتدليل على رجاحة رؤيتهم.. لكن هل المقارنة والمقاربة مع حالة

الاستقلال ليس رفاهاً.. إنه ضرورة

جنوب افريقيا صحيحة؟

مسألة تقرير المصير غير مطروحة لقوميتين في جنوب افريقيا، فالاغلبية صاحبة البلاد في جنوب افريقيا كانت خارج السلطة وعادت لتكون سيدة السلطة. صاحبة البلاد اقلية الآن في فلسطين التاريخية، فهل المشاركة السياسية في السلطة الحالية، سلطة اسرائيل و\او سلطة الاحتلال تحل مشكلتها. واكثر من هذا وذاك، فقد جرى في جنوب افريقيا حل المشكلة المدنية لكن المفاتيح الاقتصادية والهيمنة الطبقية بقيت على حالها والراسمالية ما زالت بيضاء والسود هناك يملكون حق التصويت ولكنهم ما زالوا لا يملكون مقومات الحياة الكريمة، ونحن نعلم ان التناسب الاقتصادي والطبقي (او غيابه بالاحرى) بين المجتمع اليهودي في اسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع مختل كليا. فاسرائيل جعلت من الشعب الفلسطيني مختبرا لتفريخ القهر والفقر والبطالة.

ان الاقتصاد والهيمنة والرموز ومفاتيح القوة العسكرية والعلاقات الخارجية كلها في يد طرف واحد، فهل هذه الحقيقة يمكن ان تنتج "دولة واحدة" فيما يتعدى جهازا سياسيا متفقا عليه في احسن الاحوال، وذلك عوضا على ان الاجراءات المطلوبة لاستحضار الدولة الواحدة المدنية لا تلزم بالضرورة تفاوض او تعاون مع القيادة الوطنية للشعب الفلسطيني او مع طرف فلسطيني.

وهل هذه الحقيقة الآنفة الذكر بمقدورها انتاج دولة واحدة فيما يتعدى مجتمع الاسياد ومجتمع العبيد بالمفهوم الطبقي؟؟

وهل الحقيقة ذاتها بمقدورها انتاج "دولة واحدة" فيما قد يؤدي الى انتزاع الشعب الفلسطيني من فضاءه الثقافي والحضاري والقومي وانتزاع حق تقرير المصير من مستقبله؟ فالشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ليسا مشروعا اقتصاديا ولا عسكريا ولا يشكل احتياطي استراتيجي كما هي الصهيونية بالنسبة للنظام العالمي الجديد حاليا والامبرياليتين الامريكية والبريطانية آنفا انما حالة اصيلة متعايشة بتناغم كامل مع التاريخ والحضارة والجغرافيا بمسمياتها الاصلية وهو حالة اختزان لذاكرة جماعية وذاكرات فردية فيما يتجاوز الاتكاء على نوسطالجيا مقهورة الى استعادة التكامل بين المكان والزمان والانسان في الكيان المستقل.

وفيما هو اقل مما ذكر فهل حق التصويت المتساوي يعني المشاركة الحقيقية.. اذا استحضرنا نموذج "المواطنة" للعرب الفلسطينيين في اسرائيل؟ الميزان القومي في الدولة الواحدة مختلّ والميزان الطبقي ليس اقل اختلالا.. وعليه فوعد الدولة الواحدة في الميزانين لا يتعدى كونه بارق سحابة لم تمطر!! ثمة اسئلة أخرى يجري دحرجتها خارج التداول بأناقة مشبوهة مثل قضية اللاجئين؟ هل شعار الدولة الواحدة بذاته كفيل بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.. وهل تحقيق هذا الشعار سينتج مواصفات خارجة عن السياق الحالي للصراع.. ليصبح حل قضية اللاجئين أكثر يسرا؟؟

وهل قانون المواطنة فيما يتبع ذلك في الدولة الواحدة سيعطي الجواب على حق العودة (للفلسطينيين) ويلغي قانون "العودة" الاسرائيلي (الذي يمنح مواطنة اوتوماتيكية لكل يهودي بوصفه كذلك)؟ هل سيتطوع المجتمع الاسرائيلي "للتنازل" عن يهودية الدولة وعن هواجسه الديمغرافية البدائية وعن التلصص لغرف النوم واقسام الولادة عند الفلسطينيين وهل يبدو لانصار "الدولة الواحدة الآن" ان هذا التنازل اقرب الى المنال من "التنازل" عن الضفة الغربية والقدس..؟.

ولا يوجد شريك اسرائيلي لهذا الشعار "الدولة الواحدة" ولا يمكن انتاجه في المدى المنظور او المتوقع.. لذلك فان الترويج لشعار "الدولة الواحدة الآن" هو عمليا دعوة للشعب الفلسطيني للتنازل عن مطالبه وعن معركته وعن حقه في تقرير المصير بدون وعد وبدون ارض ميعاد وبدون اي ميعاد مع المستقبل!! الآن بالذات وبعد ان بانت بوضوح خطوط التصدع في شعار اليمين الصهيوني المتمثل في ارض اسرائيل الكاملة وانكسار نشيد "بيتار" ((ضفتان لنهر الاردن: هذه لنا وتلك كذلك))، هل يعقل ان تنشغل قوى سلام اسرائيلية (مع قلتها) واوساط فلسطينية باعادة اللحمة لهذا الانكسار؟ كانت الدوافع ما كانت... فان هذا الانشغال يرضع حليب اليأس من عسر المعركة وطولها.

> **اذا كان تحقيق شعار "دولتان لشعبين" بمعنى تصفية الاحتلال في الضفة الغربية والقطاع والقدس وحل قضية اللاجئين صعب المنال فما هو حال شعار الدولة الواحدة الذي يحتم بلوغ حلول وسط امضّ واصعب ان لم نقل ان بلوغ ذلك يجاور الاستحالة في الظرف الراهن، اللهم الا اذا اعتمدنا على فرضية ظريفة مفادها ان الصهيونية سوف تصاب بكرم اخلاق مفاجئ تتخلى فيه عن جوهرها وتعتنق نهجا مدنيا انسانيا.. أو فرضية ليست اقل ظرافة وهي زحف جحافل الثورة من المحيط الهادر الى الخليج الثائر لتفرض مجتمع العدالة والديمقراطية في فلسطين.**

عسر المعركة قد ينتج تلوثات طبيعية، وهذه التلوثات قد تنتج تورّمات يمكن معالجتها على المدى البعيد او المدى القريب لكن ان يجري التعامل مع هذه التورّمات كدلائل للعافية.. فهذا المرض بعينه.. ان فكرة الدولة الواحدة من البحر الى النهر– في هذه الحقبة التاريخية من الصراع الاسرائيلي الفلسطيني بالتحديد بعد قيام اسرائيل هي فكرة الذين لا يعترفون بوجود طرف آخر في هذه البلاد (هذه لنا وتلك كذلك!!) .. ولذلك فقوى السلام في اسرائيل لا تستطيع ان تلعب في الملعب ذاته لانها الطرف الاضعف في هذا الملعب وقوى التحرر في الشعب الفلسطيني لا تستطيع ان تعد شعبها بمواصلة المعركة "لمقاتلة الناطور" دون ان تعده بالعنب ولا حتى بالحصرم.

ان فكرة الدولة الواحدة هي حلم الاممين وليست مسربا للهرب وقد تنشأ الحاجة اليها في اعقاب كارثة شاملة للاسف الشديد.. لكنها كفكرة ديمقراطية متنورة تحتاج الى بناء متكامل والى انتاج قناعات قاعدية عميقة قد تنشأ في اطار التفاهم بين دولتين مستقلتين فلسطين الحرة المستقلة واسرائيل متحررة من عقد الصهيونية. ان الشعب الفلسطيني بحاجة الى ترميم واعادة ترسيم هويته وكيانه النازف والمقهور وهو بحاجة الى تشييد اقتصاده وحضوره في مجتمع حر بعد سنين من القهر والقتل والاحتلال والتشرد.

اداة هذا الترميم والترسيم والتشييد هي الدولة المستقلة كاملة السيادة وهي استعادة لحمته العضوية من خلال حل قضية اللاجئين. لقد ذاقت كل شعوب الارض طعم حق تقرير المصير الا الشعب الفلسطيني ومن حق هذا الشعب ان يصل اليه ولا حق لاحد ان يقترح عليه شوارعا التفافية.. هذه ليست وليمة انما ضرورة لا يجوز تبديدها في خيار غير متاح سواء اسمه دولة المواطنين او ثنائية القومية.

---

* محمد بركة هو رئيس مجلس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ونائب في الكنيست الاسرائيلي ورئيس كتلة ائتلاف الجبهة الديمقراطية والحركة العربية للتغيير في الكنيست.

إعلان حدود الدولة ضرورة لمواجهة خطر إجهاض حل الدولتين

بقلم: بسام الصالحي *

منذ صدور القرار رقم ١٨١ في تشرين ثاني من عام ١٩٤٧، والذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين، والشعب الفلسطيني يكافح عملياً من أجل إقامة دولته، بعد أن فشل في منع استصدار قرار التقسيم أو في منع إقامة الدولة العبرية، وتوسيع احتلالها بما في ذلك للضفة الغربية وقطاع غزة. وبرغم الجدل الطويل الذي ساد الساحة الفلسطينية، تجاه قرار التقسيم أو مبدأ القبول بحل قائم على أساس الدولتين، وهو جوهر قرار التقسيم، إلا أن الواقع الفعلي والسياسي، حسم هذا الجدل بصورة واضحة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، أي دورة الانتفاضة، التي أقرت عام ١٩٨٨ وثيقة الاستقلال التي استندت إلى قرار ١٨١، وبرنامج السلام الفلسطيني الذين تقدمت على أساسه منظمة التحرير الفلسطينية تجاه المفاوضات وعملية السلام.

> **رغم الجدل الطويل الذي ساد الساحة الفلسطينية، تجاه قرار التقسيم أو مبدأ القبول بحل قائم على أساس الدولتين، وهو جوهر قرار التقسيم، إلا أن الواقع الفعلي والسياسي قد حسم هذا الجدل بصورة واضحة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة التي أقرت عام ١٩٨٨، وثيقة الاستقلال التي استندت إلى قرار ١٨١.**

لقد كرست هذه الدورة هدف الدولة الفلسطينية المستقلة، كهدف مباشر للكفاح الوطني الفلسطيني، وبات معروفاً أن هذه الدولة ستقام على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، على أساس إنهاء الاحتلال عن هذه الأراضي، وفقاً للقرارين ٢٤٢، و ٣٣٨. وظل التقدم باتجاه هذا الحل منوط بحل دائم وعادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، يضمن حقوقهم التي كفلها لهم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، بما تضمنه من حق العودة والتعويض.

ويمكن القول عملياً، أن انتفاضة عام ١٩٨٧ الباسلة، لعبت دوراً حاسماً في إغلاق الأبواب نهائياً على احتمالات الحلول الأخرى للقضية الفلسطينية، وعززت اتجاه الحل عبر القبول التدريجي بحل الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي باتت تقبله إضافة إلى الولايات المتحدة، إسرائيل نفسها، وقيادتها التي لطالما عارضت هذا الحل وفي المقدمة منهم أرئيل شارون وغيره.

غير أن هذا التسليم بمبدأ إقامة الدولة الفلسطينية، لا يمثل سوى جزء من الحقيقية، في حين أن الجزء الأخطر فيها، يتمثل في السعي الإسرائيلي المحموم للتحكم في مضمون هذا الحل، أي في حدود الدولة، والأراضي والمناطق التي ستتضمنها، وكذلك في سيادة هذه الدولة، وسيطرتها على ثرواتها وحدودها الخارجية، وسماءها وبحرها بالإضافة إلى الصراع المرير حول القدس والكتل الاستيطانية المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية.

إن الاستراتيجية الإسرائيلية لمرحلة ما بعد القبول بمبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ترتكز إلى تفريغ هذا المبدأ من محتواه الحقيقي، وتقوم على فرض رؤيتها الخاصة لهذه الدولة وحدودها ومساحتها، ومستقبلها وسيادتها، من خلال خطوات وإجراءات أحادية الجانب، ومتواصلة، تهدف إلى إخراج القدس من إطار الحل المستقبلي للدولة الفلسطينية، أو مصير هذا المبدأ في حدود رؤية إسرائيلية تفصيلية، كان أكثرها تطوراً ما طرحه إيهود براك في مفاوضات كامب ديفيد، ورفضه حينها الرئيس عرفات، كما تهدف إلى تكريس الكتل الاستيطانية وربطها بإسرائيل تمهيداً لضمها إلى الأراضي المحيطة بها، وكذلك استمرار بناء الجدار كي يشكل الامتداد الحدودي للدولة الفلسطينية، ومستقبل شكل تواصلها المواصلاتي والجغرافي، بالإضافة إلى عزل قطاع غزة، وخلق واقعين متباينين، بما يغذي فكرة الدولة الفلسطينية في غزة، أو الدولة ذات الحدود الانتقالية، أو أي شكل آخر إلا صورة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة التي يناضل الفلسطينيون من أجلها، والتي تدعمها كذلك قرارات الشرعية الدولية.

إن الرد على هذا المخطط المستمر، يتطلب استراتيجية فلسطينية مقابلة، ترتكز إلى رفض أي انتقاص من حقوق هذه الدولة وسيادتها، الأمر الذي يستلزم التفكير بإعلان فلسطيني واضح عن حدود دولتهم المنشودة، كحق مشروع ومكفول في قرارات الشرعية الدولية، وهو كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وطلب الاعتراف الرسمي العربي والدولي بهذه الحدود وبإنهاء الاحتلال عن أراضي الدولة الفلسطينية، ورفض تجزئة قضاياها وتأجيلها لمفاوضات مجهولة، في الوقت الذي تحدد فيه اسرائيل كل تفاصيل الكيان الفلسطيني اللاحق.

إن هذه الخطوة ضرورية من أجل المحافظة على جوهر فكرة حل الدولتين، والذي يقوم أيضاً على قناعة الشعب الفلسطيني بأن هذا الحل كفيل بتوفير مقومات بناء الدولة ومستقبلها، وقناعته بضرورة إقامة السلام على أساسها، فضلاً طبيعياً عن الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

إن تدمير اسرائيل المنهجي، لإمكانية هذا الحل، سيعني في المدى المنظور المزيد من المآسي للشعب الفلسطيني، ولكنه سيفتح المجال لأسئلة من نوع جديد، وهي مفتوحة على احتمالات أوسع من إطار إعادة طرح شعار الدولة الواحدة، ولذلك فإن المطلوب لاحقاً، هو تثبيت الحق في حدود الدولة كاملة غير منقوصة، وفي إقامة دولة الكانتونات أو الحدود المؤقتة. وفي الحفاظ على حشد موقف دولي مساند لهذه الحقوق، الأمر الذي قد يعطيه اندفاعة جديدة الإعلان عن حدود الدولة الفلسطينية وحشد الاعتراف العربي والدولي بها، وإعادة بناء موقف كفاحي مساند لها على الصعيدين العربي والدولي.

> **إن الرد على المخطط الإسرائيلي المستمر، يتطلب استراتيجية فلسطينية مقابلة ترتكز إلى رفض أي انتقاص من حقوق هذه الدولة وسيادتها، الأمر الذي يستلزم التفكير بإعلان فلسطيني واضح عن حدود دولتهم المنشودة، وهو كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، وطلب الاعتراف الرسمي العربي والدولي بهذه الحدود وبإنهاء الاحتلال عن أراضي الدولة الفلسطينية، ورفض تجزئة قضاياها وتأجيلها لمفاوضات مجهولة.**

---

* بسام الصالحي هو الأمين العام لحزب الشعب الفلسطيني، وعضو في كل من المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولجنة متابعة ملف الجدار العنصري في محكمة لاهاي. للصالحي العديد من الكتب والدراسات الفكرية والسياسية.

جنـوب أفريقيـا نموذجـا

بيـن حل الدولتيـن وحل الدولـة الواحـدة

بقلم: داود تلحمـي *

إزاء التعقيدات التي تواجهها المسيرة النضالية الفلسطينية من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة)، وعلى ضوء مواصلة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بشكل محموم عملية توسيع المستوطنات ومضاعفتها، خاصة في الضفة الغربية، بما يجعل المناطق الفلسطينية المأهولة في الضفة جزراً محاصرة بالمستوطنات وطرقها الالتفافية وبجيش الاحتلال الحارس لها والمدافع عنها، عاد بقوة حديث – لم يتوقف تماماً في الماضي– عن خيار العمل من أجل إقامة دولة واحدة في كل المساحة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط غرباً الى نهر الأردن وامتداداته الغورية شرقاً، ومن إصبع الجليل شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، أي في حدود فلسطين التي كانت قائمة قبل العام ١٩٤٨.

ويساق أحياناً نموذج جمهورية جنوب أفريقيا بعد زوال نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) في دستور العام ١٩٩٣ المؤقت، ثم دستور العام ١٩٩٩ الدائم، الذي يعطي لكل مواطن في البلد، من حيث المبدأ، حقوقاً متساوية مع الآخرين، بغض النظر عن الأصل واللغة والإثنية والدين ولون البشرة، بحيث تتعايش الأقلية البيضاء، التي حكمت البلد بقوة السلاح وقوانين التمييز العنصري عملياً منذ تشكّله الرسمي ككيان سياسي في مطلع القرن الماضي (تشكّل اتحاد جنوب افريقيا في إطار الكومنولث البريطاني في العام ١٩١٠، واستقل البلد نهائياً عن بريطانيا في العام ١٩٦١)، تتعايش هذه المجموعة البيضاء مع الأكثرية السوداء وسائر الاثنيات (الآسيويين، "الملونين"،...) على أساس نظام "الصوت الواحد للفرد الواحد"، الذي طبّق في عملية الانتخابات منذ العام ١٩٩٤.

الدولـة الواحـدة كإطـار للحـل

لا بد من القول، في البداية، أن صيغة دولة واحدة على أساس المساواة الكاملة في الحقوق هي الصيغة المثلى لحل جذري للمعضلة الراهنة وللصراع الفلسطيني– الاسرائيلي، الناجم، أساسا عن مجيء أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود من أنحاء العالم إلى فلسطين في سياق المشروع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، مما نتج عنه إلحاق الأذى بحياة وحقوق ومواطنة ووجود أهل البلد الأصليين على أرضهم.

ليس مجدياً ولا هو مفيد سياسياً التركيز على دولة واحدة يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في تناغم أو تعايش أو مساواة. فالصيغة، رغم انطلاقها غالباً من استعداد انساني للتعامل، في إطار الحل النهائي، مع المجتمع الناجم عن العملية الاستعمارية الاستيطانية، بالرغم من الظلم الكبير الذي ألحقه هذا المجتمع، وقياداته، بالشعب الفلسطيني، إلا أنها تصبغ على الصراع، وعلى الحل، طابعاً دينياً وطائفياً بحتاً، وهو ما ليس حال الصراع الفعلي، الذي هو صراع شعب مضطهد ومصادرة حقوقه ضد حركة استيطانية استعمارية تسببت بهذا الظلم.

ففي إطار حل جذري كهذا فقط، يمكن حل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل كامل، من خلال احترام حقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم. كما يمكن حل معضلة "الأقلية" العربية الفلسطينية في إسرائيل، والتي لحق بها الغبن أيضاً بأشكال أخرى، من بينها التهجير الداخلي من الأرض والقرى الأصلية. لكن أهم مصدر للغبن بحقها هو رفض الدولة والمؤسسة الصهيونية الاعتراف بهوية هذه "الأقلية" الوطنية، باعتبارها جزء من الشعب الفلسطيني، لا بل العمل على تبديد هذه الهوية الوطنية من خلال التعامل معها ككتل طائفية وإثنية وجغرافية غير موحدة وغير متجانسة وغير خاضعة لنفس المعايير في المعاملة الرسمية (يجري الحديث عن ... مسلمين، مسيحيين، دروز، بدو، شركس،...). وفي المحصلة النهائية، لا تتمتع هذه "الأقلية" بحقوق المواطنة الكاملة، وتعاني من أشكال متعددة من التمييز السلبي. وبما أن الدولة الصهيونية التي أقيمت في العام ١٩٤٨، والتي يحمل "العرب" فيها كأمر واقع جواز سفرها، تصف نفسها بأنها يهودية، فمن الواضح أن غير اليهود من السكان يجدون أنفسهم، تلقائياً، في موقع أدنى، ومنقوصي الحقوق، في الوطن الذي عاشوا هم وأسلافهم فيه منذ قرون طويلة.


امرأة فلسطينية لاجئة تعرض وثائق ملكية أراضيها المصادرة، ١٩٩٦.
تصوير: تينيكا دازة/منظمة اوكسفام للتضامن

ولكن، خلافاً للوضع في جنوب أفريقيا، هناك في فلسطين تجمعان بشريان يحمل كل منهما سمات "ثقافية" واضحة ومتميزة عن الآخر. وتعبير "ثقافية" هنا مستخدم بمفهومه الأوسع، بما يشمل الصفات والخصائص القومية والحضارية... وإن كان الأمر هنا يحتمل الكثير من الجدل والاجتهاد، من الزاوية النظرية على الأقل.

فالعرب الفلسطينيون ينتمون إلى الثقافة العربية– الإسلامية (حتى غير المسلمين منهم) وإلى المساحة القومية العربية. وهم ليسوا قومية بحد ذاتهم، بل جزء من قومية أوسع، وإن كانوا قد تمكنوا من إبراز أنفسهم، على تنوع أماكن تواجدهم وتشتتهم في أنحاء منطقتنا وفي العالم، كشعب واحد متماسك الى حد كبير، بحكم شعوره الجماعي بالغبن والظلم التاريخي بحقه، وبحكم تطلعه إلى هدف مشترك هو إعادة الاعتبار لوجوده وحقوقه الوطنية. فنحن، إذاً، أمام حالة نادرة من التماسك لشعب لم تعد تتوفر له الوحدة الجغرافية لمكان التواجد والإقامة والحياة والإنتاج.

وبالمقابل، هناك اليهود الإسرائيليون، الذين، رغم تنوع أعراقهم وإثنياتهم وأماكن نشأتهم وثقافاتهم الأصلية، كما هو حال العديد من المجتمعات المهاجرة في إطار حركات الاستيطان والاستعمار في أنحاء العالم (كالولايات المتحدة واستراليا وجنوب افريقيا، وغيرها، مع فوارق بين هذه الحالات في ما يتعلق، مثلاً، بمصير السكان الأصليين خلال عملية الاستيطان)، تمكنوا من بعث لغة قديمة كانت عملياً ميتة أو محدودة الاستعمال، وقاموا بتحديثها وجعلها ثقافتهم الموحدة الجديدة، المستندة الى دين مشترك، انطلق منه مؤسسو الحركة الصهيونية السياسية، ومعظمهم من غير المتدينين، لصناعة وترويج أساطير وروايات أعطيت أبعاداً ومضامين تاريخية، وهي في الواقع غير مثبتة في كتب التاريخ المعاصرة الجادة، حتى تلك التي تصدر عن مؤرخين في بلدان تتعاطف نخبها الحاكمة مع إسرائيل، مثل الولايات المتحدة الأميركية.

وبمعزل عن مشكلات الاندماج واستمرار التمييز الداخلي وتعدد الأصول الثقافية في إطار هذا التجمع البشري الناجم عن الهجرة والاستيطان، لا يمكن تجاهل الواقع الذي نشأ عن وجود مجتمع له خصائص و"ثقافة" جديدة لمجموع المهاجرين المستوطنين ونسلهم. ومعروف أنه، في العقد الأخير من القرن الماضي خاصة، أعطي اهتمام متزايد في إسرائيل لمخاطبة المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق ومن أثيوبيا باللغتين الروسية والأمهرا(اللغة الأكثر انتشاراً لدى الأثيوبيين)، على التوالي، بما في ذلك في وسائل الإعلام الرسمية، كالتلفزيون والإذاعة، علاوة على الصحافة الخاصة، كما كان الحال بالنسبة لكتل أخرى من المهاجرين في السابق. ولكن الرهان بقي على أن الأجيال الجديدة التي تنشأ في إسرائيل وتخدم في جيشها الموحد وتستخدم لغتها الواحدة تنتهي الى الانخراط في البوتقة "الثقافية" الإسرائيلية العبرية، وربما حتى تنسى لغات الوالدين والأجداد أو تفقد صلتها بها بشكل تدريجي، كما يحصل في بلدان المهاجرين المستوطنين الأخرى، كالولايات المتحدة.

ويمكن أن يجري جدل طويل حول طبيعة البنية الاجتماعية ومدى تماسكها والتناقضات الداخلية في إطار المجتمع الإسرائيلي الجديد. لكن من الواضح أننا، لشيء من التحديد الضروري، يمكن أن نتحدث عن مجتمع يهودي إسرائيلي في سياق الفكرة الخاصة بالدولة الواحدة. أي أن الدولة الواحدة في إطار الحل الجذري، حين تنشأ، ستتألف، بالأساس، من تشكيلين ثقافيين رئيسين، التشكيل العربي الفلسطيني والتشكيل اليهودي الإسرائيلي– العبري. وهذا ربما ما يجعل بعض المتحدثين عن هذه الفكرة يستخدمون تعبير "دولة ثنائية القومية"، وهو تعبير يسهّل الوصف ربما، لكنه لا يعكس بشكل دقيق تعقيد الواقع الذي أشرنا اليه.

وجدير بالإشارة أن الفكر الصهيوني لا يتحدث عن شعب إسرائيلي كتشكيل قومي، وإنما عن "شعب يهودي"، يشمل ليس فقط اليهود الذين هاجروا فعلاً، وإنما كذلك كل من ينتمي إلى الدين اليهودي في العالم، حتى ولو لم يكن متديناً، وهو حال المهاجرين الجدد من جمهوريات الإتحاد السوفييتي السابق، في غالبيتهم (ومعروف أن بعضهم ليسوا حتى يهوداً، وأتوا إلى اسرائيل لأسباب اقتصادية بالأساس، ولكن الرهان عند مستقبليهم هو على تهويد أجيالهم القادمة بفعل العوامل التي أشرنا إليها). وهذه مسألة، أي الفكرة القائلة بوجود "شعب يهودي" والتي ترتكز عليها أيديولوجيا الصهيونية السياسية، خلافية حتى في أوساط المواطنين من أصل يهودي في العديد من دول العالم، الذين

شريط الأخبار

مفوض عام "الأونروا" تؤكد استمرار خدمات الوكالة

غزة ٢٢ آب ٢٠٠٥ (وفا). أكدت كارين أبو زيد، المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" اليوم على استمرارية دور "الأونروا" وتوسيع خدماتها من خلال خطة خمسية للسنوات المقبلة نافية أي تقليص لخدماتها. واجتمع أعضاء الهيئة التنسيقة لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بالسيدة أبو زايد في مقر الشبكة في مدينة غزة. وأكد أعضاء الهيئة التنسيقية للشبكة على أهمية دور "الأونروا" في خدمة قضية اللاجئين واستمرارية دورها وتوسيع خدماتها وبخاصة في المرحلة المقبلة، مشددين على ضرورة توثيق التعاون والتنسيق بين الشبكة و"الأونروا" لما فيه خدمة اللاجئين والمجتمع.

مسح لاحوال اللاجئين في الاردن تجريه وكالة «الاونروا»

عمان – قال مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية وجيه العزايزة ان وكالة "الاونروا" ستجري مسحا لاحوال اللاجئين الفلسطينيين في الاردن قريبا وان تعميما بهذا الخصوص سيصدر قريبا وسيتم توزيع استمارة للبحث عن العينة المقررة من اللاجئين التي ستخضع للبحث. واضاف العزايزة "ان المسح الذي ستنفذه وكالة غوث اللاجئين في الاردن سينفذ بتمويل من الدول المانحة تنفيذا لقرارات مؤتمر جنيف حول اللاجئين الفلسطينيين الذي عقد قبل سنتين. ونفى العزايزة ان تكون هناك اسباب سياسية وراء المسح مشيرا انه يهدف الى تقييم الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين في الاردن من قبل الاونروا ومدى واقعيتها وشموليتها.

اقتحام مسجد اللد وتدنيسه

اللد ٨ آب ٢٠٠٥ (الاتحاد). قام يميني متطرف أو أكثر، باقتحام مسجد دهمش التاريخي في مدينة اللد، كما قام بوضع صور لنساء عاريات على خلفية المساجد التي شوهت في الصور، كما قام هذا المتطرف بترك رسالة بجانب الصور، كتب فيها، "كهانا صدق"!!. ومن الجدير بالذكر أن هذا الاعتداء هو الثاني خلال هذا العام على المسجد العربي في مدينة اللد. يذكر بأن لهذا المسجد مدلولات تاريخية كبيرة، حيث شهد واحدة من أبشع المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، وهي المجزرة المعروفة بـ"مجزرة اللد" والتي دفعت أبناء المدينة الى الرحيل عنها، كما أغلقت السلطات هذا المسجد عنوة لنصف قرن، حيث تم افتتاحه بالسنوات الأخيرة فقط ونتيجة لمطالبة الأهالي واصرارهم.

أطفال مخيم شعفاط يبتدعون أسلوباً نضالياً جديداً ضد الجدار العنصري

القدس. ٣ آب ٢٠٠٥ (وفا) وزّع أشبال وأطفال مخيم شعفاط في القدس الشريف، بياناً باللغة العبرية، على السيارات الإسرائيلية المارّة بالشارع الرئيسي قرب المخيم، يكشف مخاطر الجدار العنصري المُزمع إقامته حول المخيم وضاحية السلام وحيْ رأس خميس، تضمن شرحاً عن آثار الجدار ومخاطره وآثاره السلبية المدمرة على مستقبل المدينة المقدسة، فيما نشطت مجموعات أخرى بتوزيع ملصقات على السيارات. وأكد البيان أن الجدار مُخالف لكل الشرائع والقوانين والمواثيق الدولية ويزيد من مشاعر الغضب وحالة العداء، ولن يجلب الأمن والسلام للإسرائيليين والفلسطينيين ،على عكس ما تدعيه حكومة إسرائيل، وأن بناء الجدار يشكل مسماراً آخر في نعش السلام. وقالت لجنة مقاومة الجدار إن فعالياتها الجديدة تأتي في إطار ابتداع أساليب نضالية مختلفة ضد بناء الجدار.


امرأة من جنوب أفريقيا تعرض وثائق استعادة حقوق ملكيتها لأرضها، ٢٠٠٣. تصوير: بديل

يعتبرون أنفسهم مواطنين كاملي المواطنة في الدولة التي يحملون جنسيتها ويرفضون فكرة الازدواجية أو مبدأ وجوب الهجرة إلى الدولة الصهيونية. ومعروف أن الفكر اليساري (الماركسي) عارض تاريخياً هذه الفكرة، واعتبرها رجعية ومسيئة لمبدأ حل مشكلة التمييز ضد اليهود، حيثما وجد، بالنضال المشترك لكل المناهضين للتمييز والاضطهاد الديني والعنصري والإثني في كل بلد معني، علاوة على معارضة هذا اليسار للحركة الصهيونية لكونها انخرطت في سياق الحركات الاستعمارية – الاستيطانية التي قامت بها دول اوروبا، خاصة، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكونها تحالفت تاريخياً مع قوى إمبريالية نافذة ساعدتها في تحقيق وتدعيم مشروعها الاستعماري الاستيطاني.

جنوب أفريقيا: تعددية "ثقافية" وإثنية

أما في جنوب افريقيا، فالأمر مختلف إلى حد كبير. فالسود في البلد، الذين يشكلون قرابة ثلاثة أرباع سكانه، وإن كانت أصولهم العرقية متقاربة (بالأساس من تشكيلة البانتو الكبيرة الممتدة في أنحاء واسعة من أفريقيا الوسطى والجنوبية)، إلا أنهم ليسوا تشكيلا قومياً– ثقافياً واحداً. فهم يتحدثون عدداً كبيراً من اللغات واللهجات. وفي الدستور الجديد لجنوب أفريقيا، فقد تم اعتماد تسع لغات أفريقية سوداء كلغات رسمية في البلد، بالإضافة إلى الإنكليزية والأفريكانز– لغة المهاجرين البيض الذين سبقوا البريطانيين إلى البلد، ومعظمهم من الهولنديين والفرنسيين البروتستانت والألمان والبلجيكيين–. أي أن هناك إحدى عشرة لغة رسمية في جمهورية جنوب أفريقيا وفق دستور ما بعد زوال نظام الفصل العنصري.

والبيض، الذين يشكلون أقل من ١٣ بالمئة من السكان حالياً، هم بالأساس من كتلتين ثقافيتين رئيستين، هما كتلة الناطقين بلغة الأفريكانز، التي بدأت كتحوير للغة الهولندية ثم تطورت كلغة ذات خصائص متميزة استوعبت ايضاً بعض ثقافات المهاجرين الآخرين غير الهولنديين، من جهة، ومن جهة أخرى كتلة الناطقين باللغة الانكليزية، ومعظمهم من المهاجرين في مطالع القرن التاسع عشر.

وجدير بالذكر أن البرتغاليين كانوا أول الأوروبيين الذين اكتشفوا جنوب أفريقيا (ودشنوا طريق رأس الرجاء الصالح البحري... الى الهند)، لكن الهولنديين هم الذين بدأوا حركة الاستيطان في أواسط القرن السابع عشر. ولم تأت بريطانيا كدولة محتلة ومستعمرة إلا في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، عندما خاضت حرباً ضروساً ضد الـ"أفريكانز"، الذين عرفوا، آنذاك، باسم الـ"بوويرز"، إلى أن تمكنت من احتلال البلد والسيطرة عليه وضمه إلى الإمبراطورية "التي لا تغيب عنها الشمس"، كما كانوا يسمون الإمبراطورية البريطانية، الإمبراطورية الاستعمارية الأوسع مساحة وانتشاراً في أنحاء العالم في تلك الحقبة التاريخية.

وجدير بالإشارة أن في جنوب افريقيا أيضاً مجموعات عرقية أخرى منحدرة من أصول آسيوية، من الهند وباكستان وماليزيا وغيرها... (حوالي ٣ بالمئة من السكان)، بالإضافة إلى عدد غير قليل من "الملونين"، الذين هم نتاج التزاوج بين الأعراق، وخاصة بين السود والبيض. ونسبةٍ من الآسيويين تتكلم أيضاً الانكليزية، التي تحتل كذلك، بحكم الواقع الدولي، مكانة متقدمة في المجالات والنشاطات التجارية في البلد.

نخلص من ذلك كله إلى وجود اختلاف ملموس وكبير في تكوين وسمات السكان الأصليين، كما والمهاجرين المستوطنين، في كل من فلسطين التاريخية وجنوب أفريقيا. وإن كان الإقرار بالنموذج الجنوب أفريقي، كنموذج متقدم لحل معضلة من نوع المعضلة الفلسطينية– الإسرائيلية، يشكّل خطوة هامة إلى الأمام على الأفكار التي تنطلق، عملياً، من الرغبة في إعادة التاريخ الى الوراء. والعودة الى الوراء أمر غير ممكن، طبعاً. ومجرد طرحها كرؤية استراتيجية لا يساعد على اشتقاق سياسة نضال عملية وناجحة من أجل الوصول الى الهدف المنشود. وكل ذلك بغض النظر لما ستؤول اليه الأمور على أرض الواقع حين تتوفر شروط تحقق هذا الهدف، وهو زمان غير مرئي حالياً ويصعب التنبؤ به.

الحل الجذري لا يكون بالاعتراف بالطوائف الدينية

ولكن، مرة أخرى، من المهم تماماً أن ينظر الى خصائص الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي وطبيعة التشكيلين البشريين المتواجهين في اطاره، المجتمع العربي الفلسطيني، من جهة، والمجتمع اليهودي الاسرائيلي المتشكل بالأساس نتيجة الهجرة والاستيطان، من الجهة الأخرى. فليس مجدياً ولا هو مفيد سياسياً في إطار النضال من أجل تحقيق الهدف التركيز في الحديث، مثلاً، على دولة واحدة يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في تناغم أو تعايش أو مساواة. فالصيغة، رغم انطلاقها غالباً من استعداد انساني للتعامل، في إطار الحل النهائي، مع المجتمع الناجم عن العملية الاستعمارية الاستيطانية، بالرغم من الظلم الكبير الذي ألحقه هذا المجتمع، وقياداته، بالشعب الفلسطيني، إلا أنها تصبغ على الصراع، وعلى الحل، طابعاً دينياً وطائفياً بحتاً، وهو ما ليس حال الصراع الفعلي، الذي هو صراع شعب مضطهد ومصادرة حقوقه ضد حركة استيطانية استعمارية تسببت بهذا الظلم. ولا تغيّر الراية الدينية التي ترفعها هذه الحركة الاستعمارية واستخدامها للدين (اليهودي) كعنصر موحد للمجتمع المهاجر من حقيقة واقعها هذا.

> **معروف أن نظام التمييز العنصري هناك أقام اربع "دول" سوداء داخل مساحة جنوب افريقيا، ولكنها لم تلق اعتراف أية دولة من دول العالم، وعادت كلها، بعد انهيار النظام العنصري، لتصبح جزء من جمهورية جنوب أفريقيا الموحدة. ولن يكون مصير المشاريع والتصورات الشارونية المشابهة بأفضل من مصير هذه "البانتوستانات".**

وحتى الغزوات الصليبية التي شهدتها منطقتنا قبل ثمانية قرون ونيف كانت في الواقع وفي الجوهر حروب نهب لمنطقة المشرق الغنية والأكثر تطوراً من أوروبا، في تلك الحقبة. والدين كان مجرد أداة تحريضية وتعبوية بيد الحكام والأمراء ورجال الكنيسة، وإن كان بعضهم مقتنعاً بمركزية الجانب الديني في هذه العملية، التي هدفت لجر الجماهير الأوروبية الجائعة والبائسة والمأزومة في هذه المغامرة الدموية، بهدف التنفيس عن الاحتقانات وتصدير المشكلات الداخلية والاستعصاءات الناجمة عن الفقر والتخلف والحروب الداخلية بين الإقطاعيين والأمراء والملوك في أنحاء القارة. وأفضل دليل على كون الدين غطاء لأهداف أخرى، سلوكيات الغزوات الصليبية الدموية والمتوحشة في العديد من المناطق التي اجتاحتها، بما في ذلك الإمبراطورية الرومانية الشرقية التي كانت عاصمتها القسطنطينية (إسطنبول حالياً) والتي تعرض سكانها المسيحيون الأرثوذوكس لمذابح شنيعة على يد الفرق الصليبية. وسلوكيات كهذه لا تنم عن التخلف والهمجية فحسب، وإنما تنم أيضاً عن غياب ضوابط الدين الذي زعمت هذه الغزوات أنها ترفع لواءه.

وعلاوة على ما ذكرناه، فإن طرح صيغة الحل على أساس التعايش أو المساواة الدينية – الطائفية لا يساهم في تقدم العملية النضالية من أجل تحقيق هذا الهدف. فاليهود ليسوا طائفة فلسطينية مثلاً، وإن كان هناك في الماضي يهود فلسطينيين عاشوا في فلسطين منذ زمن بعيد، كما عاش مواطنون يهود في العديد من الأقطار العربية المجاورة، وحصلت حتى حالات تزاوج بينهم وبين الفلسطينيين، المسلمين والمسيحيين على حد سواء (وهناك حالات معروفة لمناضلين فلسطينيين في صفوف الثورة الفلسطينية المعاصرة هم أبناء أمهات يهوديات، في الغالب من فلسطين نفسها، وبعض هؤلاء شاركوا في عمليات فدائية وأودعوا سجون الاحتلال). لكن الهجرة اليهودية الواسعة من بلدان العالم المختلفة، خاصة منذ مطلع القرن العشرين، ومن ثم قيام دولة إسرائيل دمجا اليهود المحليين (وأولئك المهاجرين من دول عربية)، كما سبق وأشرنا، في إطار المجتمع الاسرائيلي، العبري الثقافة. وغالباً ما كانت السمات الأصلية تختفي أو تضعف مع تلاحق الاجيال. بحيث أصبح الآن صعباً الحديث عن يهود فلسطينيين، كما نتحدث مثلاً عن سامريين فلسطينيين. كما أن هذه الصيغة، أي الحديث عن مساواة أو تعايش بين المسلمين والمسيحيين واليهود، تقفز فوق واقع كون الفلسطينيين المسيحيين عرباً، قومية وثقافة، وجزء من المجتمع والشعب العربي الفلسطيني.

أي أفق للدولة الواحدة؟!

لكن هنا نأتي الى السؤال الأهم في هذا السياق: هل هناك أي احتمال بأن يتحقق حل كهذا في أي أمد قريب؟

والجواب يفرض نفسه: موازين القوى الحالية في ساحة الصراع ومحيطها وفي العالم، علاوة على الموقف الساحق في المجتمع اليهودي الإسرائيلي، لا تسمح بأن يتحقق حل كهذا في أمد مرئي. فكل الفكرة الصهيونية تنطلق من مبدأ قيام "دولة يهودية".

والموقف من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ لدى اليمين الاسرائيلي يقوم على أساس ضم الأرض وليس السكان، وعملياً، وأحياناً علناً، هناك رغبة واضحة وأعمال ملموسة تستند الى هذه الرغبة في التخلص من السكان الفلسطينيين، إما عبر ترحيلهم (فكرة ال"ترانسفير") القسري، الذي أصبح امراً مرفوضاً ومداناً في عصرنا، أو دفعهم الى الهجرة "الطوعية" نتيجة الظروف المعيشية الصعبة والمضايقات والاضطهاد المتواصل. وكان "اليسار" الصهيوني – حزب العمل، وسلفه حزب ماباي– يحمل أفكاراً لا تبتعد كثيراً في الجوهر عن هذه الفكرة اليمينية. لكن الفروقات بين التيارين، في تعبيراتهما الأوضح، تزايدت مع تنامي دور وفعالية الحركة الوطنية الفلسطينية في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة. بحيث تشكّل في اطار "يسار" الحركة الصهيونية دعاة الانفصال عن الشعب الفلسطيني، عبر التخلي عن بعض الأراضي المحتلة، تحديداً لمنع تحول إسرائيل إلى دولة "ثنائية القومية" أو تحوّل اليهود الى أقلية بشرية حتى في ظل احتكارهم للسلطة. (ولا نتحدث هنا عن مواقف الأقلية اليهودية في إسرائيل التي تعارض الصهيونية والتي اتخذت مواقف مناهضة للاحتلال وللغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة).

ومن الواضح، إذاً، أن التجربة الاستيطانية الأمريكية الشمالية، أي الاحتلال عبر ابادة السكان الأصليين، لم تعد قابلة للتكرار في عصر الاتصالات السريعة والوعي الإنساني الجماعي المتزايد. وطالما أن يمين الحركة الصهيونية و"يسارها" يلتقيان على فكرة "يهودية" الدولة، وهي الفكرة المركزية في الأيديولوجيا الصهيونية، وفي ظل استمرار وتفاقم المعطيات الإقليمية والعالمية التي أشرنا اليها أعلاه، يبدو جلياً أن قيام دولة ديمقراطية واحدة على امتداد المساحة بين النهر والبحر مستبعدة التحقيق تماماً في أي مدى منظور، وإن كانت، من حيث المبدأ وكمشروع أطول مدى، تطلعاً مشروعاً لكل من يبحث عن حل جذري ودائم فعلاً للصراع الجاري. وعند الاقتراب من حل كهذا، يمكن التفكير بصيغ عملية متعددة تحترم حقوق الجميع وخصائصهم، بعد أن يزال أولاً الغبن اللاحق بالشعب الفلسطيني. ولدينا في عالمنا المعاصر نماذج غير قليلة يمكن أن تساعد في تصور مثل هذه الصيغ، التي تراعي مصالح وخصائص كل مكونات الدولة الديمقراطية العتيدة.

وهكذا، رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهت النضال الفلسطيني من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة فوق الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وهو هدف نضالي تبلور في إطار الثورة الفلسطينية المعاصرة منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، وتم إقراره كهدف مركزي للنضال عبر عدة محطات تشريعية في إطار المجلس الوطني الفلسطيني منذ العام ١٩٧٤ وحتى العام ١٩٨٨، عام إقرار "إعلان الإستقلال"، إلا أن تطورات السنوات الأخيرة، على تعرجاتها وتقلباتها ومآسيها، تؤكد أن هذا الهدف يبقى هدفاً قابلاً للتحقيق في أمد منظور، حتى في ظل الاختلال في موازين القوى المادية الحالية في إطار الصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي وانكسار التوازن الدولي إثر تفكك وانهيار الإتحاد السوفييتي واستئثار الولايات المتحدة، حليفة إسرائيل القوية، بالنفوذ الكوني العسكري – الإستراتيجي المدعوم بنفوذ اقتصادي قوي، وأخيراً احتلال العراق والتواجد العسكري الاميركي الكثيف فيه وفي بعض بلدان الخليج الأخرى. ويمكن التطرق لاحقاً لآليات التعويض عن الخلل في موازين القوى المادية بموازين قوى وعوامل من طبيعة أخرى، أحسنت استعمالها واستنهاضها العديد من ثورات التحرر الوطني في القرن المنصرم.

ويكفي أن نتحدث عن إقرار دول العالم كلها حالياً بمبدأ الاستقلال الفلسطيني، وإقرار الغالبية الساحقة من هذه الدول بالمفهوم الفلسطيني لهذا الاستقلال، مع بقاء الموقف الأميركي وحده غامضاً في هذا الصدد، إلى جانب الموقف الإسرائيلي الرسمي، الذي يفهم هذا المبدأ حتى الآن بصيغة هي أقرب لصيغة ال"بانتوستانات" التي أقامها النظام العنصري في جنوب أفريقيا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات الماضية.

ومعروف أن نظام التمييز العنصري هناك أقام اربع "دول" سوداء داخل مساحة جنوب افريقيا (ترانسكاي، وبوفوثاتوانا، وفندا، وسيسكاي)، ولكنها لم تلق اعتراف أية دولة من دول العالم، وعادت كلها، بعد انهيار النظام العنصري، لتصبح جزء من جمهورية جنوب أفريقيا الموحدة. ولن يكون مصير المشاريع والتصورات الشارونية المشابهة بأفضل من مصير هذه "البانتوستانات".

---

* الكاتب داود تلحمي هو عضو المكتب السياسي في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

شريط الأخبار

مركز يافا الثقافي يعقد لقاء صحفياً مع منسقة مشروع كيفيتاس

نابلس ١ آب ٢٠٠٥ (وفا (.عقد مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطه في نابلس في الضفة الغربية لقاء صحفيا مع كرمة النابلسي المحاضرة في كلية "نفيلد" في جامعة اكسفورد ومنسقة لمشروع " كيفيتاس" الهياكل المدنية الفلسطينية في دول الشتات والاغتراب. وأوضحت كرمة أن المشروع المذكور يقوم على جهود ناشطين فلسطينين في أماكن الشتات واللجوء في الوطن العربي واوروبا وأماكن أخرى من العالم حيث أنه يغطي ٢٥ دولة. وأشارت كرمة الى أن المشروع يقوم كلياً على المبدأ الاساسي بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وأن هدفه الرئيسي هو التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وحقهم في تقرير مصيرهم اضافة الى التأكيد على حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما هو وارد في إعلان الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

اعتصام حاشد في مخيّم شاتيلا لإقرار الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في لبنان

بيروت ٣٠ تموز ٢٠٠٥ (وفا). نظّمت فعاليات وطنية في المخيمات الفلسطينية في بيروت، اعتصاماً حاشداً في مخيّم شاتيلا لمطالبة المجلس النيابي اللبناني بإقرار الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في لبنان. وشارك في الاعتصام السيد فؤاد الحركة، ممثل نقيب الصحافة اللبنانية محمد بعلبكي، وممثلون عن فصائل منظمة التحرير، واللجان الشعبية والمؤسسات والهيئات الأهلية.

المطالبة بإيقاف العمل في مقبرة قرية بيت دجن المهجرة

أم الفحم، ١٤ تموز ٢٠٠٥)وفا(. طالبت مؤسسة الأقصى لرعاية المقدسات الإسلامية في اسرائيل، بإيقاف العمل في مقبرة قرية بيت دجن الفلسطينية المهجرة منذ عام النكبة، شرقي مدينة يافا. وتعود مقبرة القرية إلى الفترة المملوكية، وكانت ما تسمى "سلطة الآثار الإسرائيلية" انتهكت حرمتها وقامت بفتح القبور ونبشها، غير مراعية حرمة للأموات.

وتمكنت مؤسسة الأقصى، من استصدار أمر من المحكمة العليا الإسرائيلية، يقضي وقف أعمال الحفريات على أرض المقبرة، مدتها أسبوعان. وطلبت المحكمة من الجهات ذات العلاقة، تقديم ردّ خطي عن القضية خلال أسبوعين، وجاء استصدار هذا القرار بعد جهود حثيثة ومتواصلة، قامت بها مؤسسة الأقصى.

بدء اجتماعات الدورة الـ"٧٤" لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية

القاهرة، ١٩ تموز ٢٠٠٥ (وفا). بدأت في مقرّ جامعة الدول العربية في القاهرة، اجتماعات الدورة الـ"٧٤" لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية، بمشاركة وفود من مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية. ويناقش المؤتمر وضع أسس ومقوّمات الدولة الفلسطينية المستقلة، والمتصلة جغرافياً والقابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تدار على أسس ديمقراطية ومؤسساتية، إضافة إلى القضايا المتعلّقة بجدار الفصل العنصري خاصّة في محيط مدينة القدس الشريف، وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وقضية القدس، وكذلك دعم الاقتصاد الفلسطيني. ومن المقرّر أن يتطرّق المؤتمر إلى موضوع عقد مؤتمر دبلوماسي لإقرار البروتوكول الثالث الإضافي على اتفاقية جنيف الرابعة حول شارات الدلالة والحماية، وجهود تفعيل اتفاقية جنيف الرابعة.

الجهاز المركزي للإحصاء: هناك تيار إسرائيلي يدفع باتجاه ترحيل الفلسطينيين

البيرة، ١٣ تموز ٢٠٠٥ (وفا). أكد السيد لؤي شبانة، رئيس الجهاز المركزي للإحصاء، أن هناك تياراً إسرائيلياً يدفع باتجاه ترحيل الفلسطينيين مستخدماً الإحصاءات لدعم ادعائه. وأوضح السيد شبانة خلال ورشة عمل نظمها الجهاز في مدينة البيرة في الضفة الغربية تحت عنوان " منهجية إعداد التقديرات السكانية في الأراضي الفلسطينية " أن هناك ثلاثة تيارات إسرائيلية من المتصارعين حول الجدل الديمغرافي في فلسطين يدفع أحدها باتجاه ترحيل الفلسطينيين مستخدماً الإحصاءات لدعم إدعائه بأن عدد الفلسطينيين كبير جداً، وفي تزايد مستمر ومتسارع ولا يوجد حل للصراع الديمغرافي إلا بترحيلهم "سياسة الترانسفير". وأكد شبانة على أن الصراع الديمغرافي هو أحد القضايا المركزية التي تشغل بال الرأي العام والنخبة الأكاديمية والسياسية في إسرائيل منذ فترة بعيدة.

الدولة ثنائية القومية: الصعود في فصل سياسي جديد

بقلم: د. فرجينيا تيلي*

يجتاح فلسطين– اسرائيل تغييراً أساسياً في المناخ السياسي محولاً شكل سطح الخريطة السياسية لتبدو وكأنها خريطة فصل مختلف تماماً. يختبئ البعض في مكاتبهم أو يحاولون بغضب وقف الجدال الدائر، لكن سفوح التلال ذاتها، تعكس مكونات أضواء الفصل الجديد: فقد انتشرت شبكة المستوطنات اليهودية في مختلف أرجاء الخريطة، لم تبد تلك المستوطنات ضخمة الحجم فقط، بل بدت وكأنها هناك لتبقى، فعلى سطح هذه الخريطة يعيش الآن مئات الآلاف من المستوطنين اليهود، يديرون شؤونهم، ويربّون أطفالهم، ويحاولون بناء حياة جيدة لهم سواء كانت علمانية أم دينية.

ليس هنالك ما هو أقوى سياسياً، من جماعة من المستوطنين عندما يكونوا قد غرسوا آمالهم وأحلامهم عميقا في أرض ما. وفي حالتنا هذه، ليس هنالك ما هو أقوى من ذلك. ففي كل يوم يدرك المزيد من المراقبين الفلسطينيين واليهود والدوليين أن هذه الجموع الغفيرة من المستوطنين اليهود لن ترحل وأنهم لم يتركوا للفلسطينيين مساحةً كافيةً لإنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ قادرةٍ على الاستمرار.

> **لا بد من أن يفهم كما فهمه الناس في جنوب أفريقيا أي الإصرار على الحقوق المتساوية لكافة من يسكنون على تلك الأرض. ذلك عن طريق تبني نفس المبادئ الكونية لحقوق وكرامة الإنسان. حركة من أجل دولة ديمقراطية موحدة في إسرائيل – فلسطين حيث يمكنها استرجاع الخلق والضمير الإنساني، وأن تأخذ مساراً جديداً وتحقق قوة سياسية غير مسبوقة.**

هل يمكن إزالة شبكة المستوطنات كلها حسب ما يأمل ويتوقع بعض الناس؟ من المؤكد أن أيّ حكومةٍ إسرائيليةٍ لن تفعل ذلك. أحد الأسباب هو اقتصادي صرف. ففي كل سنةٍ تقوم وزارات الحكومة ومؤسساتها بدعم المستوطنات بمبالغ قد تصل في هذه الآونة في مجموعها إلى عشرات الملايين من الدولارات، على شكل استثمارات عامة وخاصة، تفوق بمئات المرات ما صرف على الكتل الاستيطانية الصغيرة التي كانت في قطاع غزة. فتكاليف الانسحاب وتدمير كل ما استثمر يفوق أي مصادر يمكن إيجادها أو العثور عليها فيما أصبحت الضفة الغربية من الناحية الاقتصادية ملحقةً بإسرائيل.

إضافةً إلى ذلك فإن الانقسامات الأيديولوجية العميقة داخل الحركة الصهيونية ستحبط أي انسحاب. "فالعرض المسرحي" السياسي البراق الذي رافق الانسحاب من غزة، يتقزم أمام "الكارثة الوطنية" التي ستلازم أي محاولةٍ للانسحاب من "يهودا والسامرة"–الضفة الغربية، المنطقة التي شكلت مسرحاً فعلياً للممالك اليهودية التوراتية القديمة، وتحتل مكانة مركزيّة للفكر الصهيوني حتى للتيار العلماني إلى حد كبير. وسيكون هنالك أعداد متزايدة من اليهود الإسرائيليين الذين سيشعرون بالإحباط أمام تجزئة كهذه "للوطن القومي". وفي ظل هذه المشاعر لن تتمكن أي حكومة إسرائيلية من الصمود أمام أية محاولة جديّة للانسحاب من "الوطن الصهيوني"، ولم تحاول أية حكومة صهيونية ذلك في الماضي، فعلى مدار سنوات عملية أوسلو و"خارطة الطريق"، تحدثت كافة حكومات حزبي العمل والليكود عن السلام في العواصم الأجنبية، بينما كانت تواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية بسرعة هائلة.

> **لقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على حل الدولتين في عام ١٩٨٨ فقط، أما الولايات المتحدة وإسرائيل فقد وافقتا على ذلك في عام ٢٠٠٢. وفي ضوء هذا العرض التاريخي فإن التأييد الجدي لحل الدولتين في "عملية السلام" هو توجه جديد أكثر من كونه إجماع ثابت منذ الأمد.**

فقط قوةً خارجيةً ما، ستكون قادرةً على الخروج بحلٍ لهذا المأزق، ولكن مثل هذه القوة لم تظهر للآن على الخارطة الدولية. فالسياسةً الخارجية الأمريكية ما زالت عالقةً في إطار شرك انحيازها لإسرائيل. ولا تظهر هنالك أي بادرةٍ لتغيير هذا الانحياز في المدى المنظور، حتى وإن تم تحييد الطغاة الجدد. يتميز موقف الكثير من الدول الأوروبية بالتعاطف، ولكن الاتحاد الأوروبي الفتيّ ما زال غير قادرٍ على صياغة سياسةٍ خارجيةٍ موحدة. أما أعضائه فلا يستطيعون منفردين دفع الحكومة الإسرائيلية إلى أن تأخذ على عاتقها ذلك المشروع السياسي المؤلم، القاضي بالتخلي عن مستوطنات الضفة الغربية. وأما الدول العربية، فلا تمتلك أي قوة تأثير، إما لكونها ضعيفة ومنقسمة على أمرها، أو لأنها توّاقة لعلاقة صداقة مع الولايات المتحدة، خاصة أثناء أجواء "الحرب على الإرهاب". حتى صفقات السلام الشامل التي اقترحتها مؤخرا سوريا والعربية السعودية، لم تستطع حثّ إسرائيل على التخلي عن الأرض.

> **لا بد للمجتمع الدولي من أن يتصرف، وذلك ليس بمواصلة تأييد حل الدولتين الذي يروج له بوش وشارون، والذي أصبح ضرباً من الخداع والكذب، ولكن عن طريق تأييد الحل الوحيد المتبقي والذي يتميز بالاستقرار طويل الأمد والديمقراطية غير القائمة على أساسٍ عرقي.**

الأمر المحزن هو أن الفلسطينيين لا يستطيعون فرض الانسحاب أيضاً. فالسلطة الفلسطينية ضعيفةً من الناحية السياسية، بينما تبقى الخيارات المسلّحة غير كافية. صحيح أن العمل الفلسطيني المسلح قد ساهم في دفع إسرائيل باتجاه قرار الانسحاب من غزة، رغم أن أثره لم يكن بنفس القدر الذي تدعيه بعض الكوادر. لكن غزة تقع خارج الممالك اليهودية التوراتية القديمة، التي تربط خيال حتى الصهاينة العلمانيين، بشكل قوي جدا بأراضي الضفة الغربية. المقاومة الفلسطينية المتصاعدة في الضفة الغربية ستزيد فقط من مدى وحشية الاحتلال. وفي هذه الأثناء تتواصل عملية بناء الجدار بينما تتواصل عملية حشر المجتمع الفلسطيني في غيتوات جديدة.

ومن قبيل السخرية أن يوحي هذا المشهد لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين بالبحث عن أمل جديد في إعادة إحياء رؤيا حل الدولة الواحدة. فالفكرة ليست جديدةً بطبيعة الحال. وقد ثمّن الفلسطينيون ولوقت طويل هدف الأمة الواحدة من نهر الأردن إلى البحر. وهي خطة صادق عليها الانتداب البريطاني في فترة ما بين الحربين العالميتين. وبالطبع فقد قامت الصهيونية وهي (اتجاه سياسي عرقي قومي ولد في شرقي أوروبا) بتحطيم تلك الرؤيا في مهدها. لقد دعا ثيودور هرتسل أساساً إلى إقامة دولة يهودية، لكي توفر لليهود الحالة الطبيعية التي تمتعت بها بقية القوميات العرقية التي أعجب بها، مثل الهنغاريين والفرنسيين. وبحلول أواخر الثلاثينات من القرن الماضي سيطرت الحركة التصحيحية على الحركة الصهيونية – وجديرُ بالذكر أن الحركة التصحيحية اعتقدت بأن الوطن القومي غير كافٍ لإعادة إحياء القومية اليهودية، بل إن إقامة الدولة اليهودية فعلياً أمر ضروري. وقد أكدت الكارثة–الهولوكوست التي حلت باليهود في حينه لأعداد كبيرة أخرى منهم أن إقامة الدولة اليهودية كانت ضرورةً للبقاء. ولكن طبيعة الدولة "اليهودية الديمقراطية" تطلبت في حينه أغلبيةً يهوديةً مما تطلب تهجيراً فعلياً للسكان الفلسطينيين الأصليين الأمر الذي أدى إلى النكبة. والنتيجة التي نعرفها هي معاناة الفلسطينيين من صراع مرير على مدار نصف قرن، بينما واصل التصحيحيون رفض "الدولة ثنائية القومية" باعتبارها "تهديداً" لا يمكن لحياة اليهود القومية أن تحتمله.

ومع ذلك فقد دافع بعض اليهود الصهاينة الأوائل عن فكرة دولة مشتركة، حيث يمكن "للوطن القومي" اليهودي أن يثمر تعاونا خلاقاً مع الشعب العربي الأصلي الذي يعيش على تلك الأرض. وبرغم التهميش والسخرية التي عاناها هذا التيار من الاتجاه السائد، إلا أنه لم يمت تماماً. الآن ينبعث هذا التيار الفكري مجددا من خلال أصوات وكتابات الكثيرين من المفكرين اليهود في إسرائيل، الولايات المتحدة، أوروبا ومناطق أخرى. ففكرة الدولة "ثنائية القومية" أصبحت بالنسبة لهم أمراً جديداً، أي أملاً، بدلاً من أن تكون تهديداً، وطريقةً يمكن لإسرائيل متعددة الأعراق أن تسلكها، لإيجاد السلام الدائم "والحالة الطبيعية" بين الدول الديمقراطية في هذا العالم.

وعلى كل حال لم يعد هذا هدفهم وحدهم فقط. فعلى مدار العديد من السنوات استمر قلق المجتمع الدولي جراء هذا الصراع. ولكن منذ أحداث ١١ أيلول، واحتلال الولايات المتحدة للعراق يشترك الجميع في مواجهة مستقبل مشئوم. فقد تحطمت سيطرة الولايات المتحدة عن طريق معاملتها غير المتكافئة "للديمقراطية الإسرائيلية" والفلسطينيين. لا بد للمجتمع الدولي من أن يتصرف، وذلك ليس بمواصلة تأييد حل الدولتين الذي يروج له بوش وشارون، والذي أصبح ضرباً من الخداع والكذب، ولكن عن طريق تأييد الحل الوحيد المتبقي والذي يتميز بالاستقرار طويل الأمد والديمقراطية غير القائمة على أساس عرقي.

يتطلبُ النشاط الدولي، الذي لا بد من أن يتميز بالإصرار على هذا المسار الجديد، توضيح أن حل الدولة الواحدة ينسجم تماما مع الإجماع الدولي. كثيراً ما يرفض الصهاينة هذه الفكرة معتمدين ليس فقط على الموافقة على خارطة الطريق ولكن أيضاً على قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، والذي اقترح "دولة يهودية" و"دولة عربية" ضمن فيدرالية اقتصادية واحدة. وبما أن إسرائيل لم تنو قط الانصياع لقرار الأمم المتحدة ذلك بعد ١٩٤٨، وبما أنها ما زالت تواصل تجاهل غالبيةٍ الأطراف الأخرى، يصبح الإصرار على ضرورة وجود "رأياً دوليا" في هذا الشأن أمراً يدعو للسخرية ولكن على أي حال فإنه يتطلب رداً.

في الحقيقة فإن قرار التقسيم كان قراراً غير اعتيادي في قرن سادت فيه حلول الدولة الواحدة على الدبلوماسية والسياسة العالمية. لقد أوكل للانتداب البريطاني مهمة التحضير لاستقلال فلسطين كدولة واحدة. وبعد أن فشل قرار التقسيم وأقيمت إسرائيل، لم يذكر أي من قرارات الأمم المتحدة اللاحقة دولة فلسطينية، فقد تم الحديث عن "مناطق" فقط أو "عن مشكلة لاجئين" (كما جاء في قرار ٢٤٢). لقد سعى كلُ من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حلول الدولتين عبر العقود الماضية ولكن بشروط مختلفة كما هو واضح. لقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على حل الدولتين في عام ١٩٨٨ فقط، أما الولايات المتحدة وإسرائيل فقد وافقتا على ذلك في عام ٢٠٠٢. وفي ضوء هذا العرض التاريخي فإن التأييد الجدي لحل الدولتين في "عملية السلام" هو توجه جديد أكثر من كونه إجماع ثابت منذ الأمد. ومن الجدير ذكره أيضاً هو أن قرار التقسيم لم يعكس أبداً "إجماعاً" دولياً بمفهوم أنه رأياً يتفق عليه الجميع. فالصهاينة المدافعين عن قرار التقسيم، كثيراً ما أكدوا أنه "لا وجود لشريك عربي" يؤيد الدولة المشتركة.

لكن حكومات أفغانستان، مصر، العراق، لبنان، باكستان، العربية السعودية، سوريا واليمن كلها أعلنت رسمياً تأييدها لحل الدولة الواحدة سنة ١٩٤٧، وذلك عندما كانت أعضاء في اللجنة الفرعية الثانية التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بإيجاد بدائل محتملة للتقسيم. ومن المهم أيضا أنهم أيدوا حق اليهود القانوني في الوطن القومي في فلسطين وذلك لأنها انسجمت مع شروط الانتداب البريطاني. ولكنهم صمموا على أن دستور الدولة الجديدة يجب أن يؤمّن حقوقاً متساويةً لجميع مواطنيها. لقد حذّرت اللجنة الفرعية أيضاً من نشوب نزاعٍ خطيرٍ طويل الأمد في ظل التقسيم، ولكن لم يلق تحذير اللجنة هذا أي صدىً. لقد سيطرتً القوى الغربية على منظمة الأمم المتحدة الفتية حديثة العهد، وهكذا تم تمرير قرار التقسيم، ووضعت الشروط التي في ظلها



مخيم تانتاون في منطقة غريتاون، كوازولو ناتال/جنوب أفريقيا، ٢٠٠٣.
تصوير: بديل

حلّت النكبة. الآن تتردد تلك التحذيرات في ذهن إسرائيل بينما هي تحاول الاستيلاء على الضفة الغربية، تحت شروط تفرض على الفلسطينيين أن يحبسوا في سجون منفصلة. بينما يذكي الصهاينة القوميون المتطرفون ناراً تهدد بابتلاع المنطقة.

هل من الممكن أن يرى اليهود الصهاينة اليوم بهذا الخطر المحدق إشارةً تستوجب تفكيك نظام الحكم الأثنوكراتي في إسرائيل بدلاً من تعزيزه؟ عظيمة هيٍ التحديات الواقفة في طريق تغيير رأي الآخرين، خاصة على ضوء العنف المستشري في السنوات الأخيرة. النجاح يعتمد بشكل كلي على المعنويات والمناخ السياسي الذي يصنعه الناس داخل إسرائيل – فلسطين، وفي الخارج، لا بد لهذا المناخ – على وجه الخصوص – أن يخاطب الإرث التاريخي للكارثة اليهودية: الذي يتلخص بالاعتقاد الصهيوني الذي مفاده أنه يجب علىٍ إسرائيل أن تبقى "دولة يهودية" لتكون ملاذاً وملجئاً أخيراً لليهود. أما داخل إسرائيل، فإن تجربة إسرائيل "كوطن قومي" لليهود يحتل أهمية أكبر. ومن كلا وجهتي النظر فإن الديمقراطية أمراً مرعباً لأن دعامة الحياة القومية اليهودية الحديثة يمكن أن تميّع بشكل مؤلم لتتحول إلى ديمقراطية لا عرقية كاملة توفر حق التصويت لأغلبيةٍ فلسطينيةٍ وغير يهودية. فمن ناحية تعتبر هذه المخاوف ببساطة شوفينية عرقية، (تطرف عرقي) ،أي أن سبب تمجيد الدولة اليهودية هو ضمانها لأغلبية يهودية وبهذا يوفر عامل أحادية العرقِ، كصمام أمان دائم يسمى "دولة يهودية" تتعدى قليلاً الجماعة المنغلقة على نفسها وراء بوابة. من ناحية أخرى لا يعتبر الاعتزاز بغنى التراث والحياة الثقافية اليهودية أمراً غير مشروع إذا ما وافقنا على إعطاء القيمة ذاتها للفلسطينيين والأمريكيين الأصليين وشعوب أخرى عديدة. المعضلة أنه لا يمكن لأي مجموعة عرقية أن تدّعي منطقة نفوذ دائمة لها في إطار دولة إقليمية، وتدّعي الديمقراطية في آن واحد. فنتيجة تلك المعادلة محكوم عليها بحتمية التمييز والصراع.

التحدي إذا هو تأسيس دولة موحدة لا عرقية في إسرائيل – فلسطين، تتيح لليهود والفلسطينيين فرصة للتجمع والتعبير عن أنفسهم كمجموعة ثقافية، بينما ترعى في نفس الوقت تطور حياة قومية إسرائيلية حقيقية. يجب أن يكونٍ الجهد مركّزا على إيجاد التوازن الدقيق. فمثلاً حقّ عودة الفلسطينيين إلى أرضهم التاريخية هي مسألة غير قابلة للنقاش. مع ذلك فإن حماية بعضِ الممتلكات اليهودية (ممتلكات فلسطينية سابقا)، أمراً لا بد من التفاوض عليه باعتباره ضرورة سياسية. القوانين التي توفر جنسية إسرائيلية بشكل آلي، لأي يهودي من أي بقعة على الأرض هي قوانين غير عادلة كما هو واضح. ولكن وظيفة إسرائيل باعتبارها ملاذاً لليهود، يمكن الإبقاء عليها من خلال قوانين لجوء خاصةٍ باليهود. لا بد من التأكيد على توفير مداخل متساويةٍ لكافة المواطنين لموارد الدولة، بينما يمكن الاعتراف ببعض المصالح الطائفية في الأماكن المقدسة. أما الحقوق اللغوية فهي أمر أسهل، حيث أن العبرية والعربية هما الآن لغتان رسميتان. ولكن لا بد من تعزيز مكانة اللغة العربية وذلك لتوجيه سكان القطر إلى الثنائية اللغوية بشكل أفضل.

على وجه الخصوص يجب تجريد التخطيط العام من النزعة العرقية. ففي القدس كما هو الحال في بقية القطر، يجب عزل توزيع المناطق وحقوق السكن عن أي تحديدات عرقية. يمكن للمستوطنات أن تبقى في مكانها، ولكن ليس لها أن تطالب بحصة أكبر من الأموال العامة أو المياه أو استعمال مساحة من الأرض للشخص الواحد أكبر منها في المدن والقرى الفلسطينية المجاورة. الأمر الأكثر أهمية هو أن لا يسمح للمؤسسات القومية اليهودية مثل الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي والتي تروّج للحياة الثقافية اليهودية في إسرائيل والخارج أن تستمر في التحكم بالموارد العامة (مثل الأرض). لا بد من ضمان تساوي كافة الأعراق فيما يتعلق بقروض الإسكان، والتعليم ومواقع السكن وتراخيص العمل والمؤسسات الثقافية والفنية وكذلك الخدمات العامة والواجبات مثل الخدمة العسكريةٍ. ومرة أخرى لا بد من أن تقوم هذه الإصلاحات بناءاً على أن هذه الدولة الجديدة سوف تؤمّن شروط استمرارية الحياة اليهودية الإسرائيلية الغنية وكذلك الحياة الثقافية الفلسطينية.

كيف يمكن إحداث هذا التغيير؟ الجهد الجماعي المبذول من كافة الأطراف هو وحده القادر على النجاح، فلا بد لأي حملةٍ دولية من أن تأخذ صيغة لنشاطها، ثم تنسق ذلك مع الجهود المحلية. فعلى سبيل المثال، إذا كنا لنقبل ديمقراطية كاملة كطريق عادل ومستقر وحيد، فلا بد من أن يتوصل اليهود إلى الاعتراف بالجريمة التاريخية التي ارتكبت بحق الفلسطينيين أثناء النكبة والاحتلال. ولكي يحدث ذلك، لا بد للباحثين والصحفيين الإسرائيليين من مواصلة نشر المؤلفات التاريخية الإسرائيلية التصحيحية، والتي من شأنها أن تبدل في نظر الجمهور اليهودي الإسرائيلي الأساطير الصهيونية الكلاسيكية القاضية ببراءة إسرائيل وعدالتها، وكذلك العداء العربي العنيد.

> **لقد أوكل للانتداب البريطاني مهمة التحضير لاستقلال فلسطين كدولة واحدة. وبعد أن فشل قرار التقسيم وأقيمت إسرائيل، لم يذكر أي من قرارات الأمم المتحدة اللاحقة دولة فلسطينية، فقد تم الحديث عن "مناطق" فقط أو "عن مشكلة لاجئين". لقد سعى كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى حلول الدولتين عبر العقود الماضية ولكن بشروط مختلفة كما هو واضح.**

وأما الفلسطينيين فلا بد لهم من مراجعة مكونات برنامجٍ منظمة التحرير الذي عفا عليه الزمن، والبحث مجدداً في ماهية الأهداف السياسية والقيم التي تهمهم الآن كمجتمع. فقد يكون ذلك بداية لإعادة التفكير في ما الذي تعنيه (عبارة الدولة الفلسطينية). كانت رؤيا منظمة التحرير القديمة للدولة العلمانية الديمقراطية والتي تضم كافة المجموعات العرقية والطائفية في فلسطين. حل الدولتين في خطة بوش شارون المسماة "خارطة الطريق" مع انها رسمياً تطرح كلمة "فلسطيني" باعتبارها دالة على هوية مختلفة عن "يهودي"، إلا أنها تضفي سمة عرقية على "الصفة فلسطيني" وبنفس الوقت (إذا كان فقط "غير يهودي"). ولكن إذا ما كانت كلمة فلسطيني تشير إلى هوية قومية، عندما تكون مستقلة بذاتها أو باعتبارها هوية تدل فقط على عدم الأصالة، من شأن ذلك أن يؤثر على الأجوبة الجماعية على السؤال الحيوي، "ما إذا كانت مصلحة الحياة السياسية للفلسطينيين تلبى بشكل أمثل، في إطار دولة فلسطينية عرقية كما هي معرّفة الآن، أو عن طريق دولة فلسطينية موحدة؟". وإذا كانت الأخيرة هي الإجابة، فلا بد من تأكيد واضح على قبول سكان إسرائيل اليهود حالياً، في إطار مبدأ المساواة الديمقراطية الكاملة، لكافة مواطني الدولة. وبعبارة أخرى ما نحتاج إليه هو وثيقة تحرر فلسطينية، قد تكون مشابهة للبرنامج الذي وجه عملية النضال الديمقراطي في جنوب أفريقيا.

تتطلب هذه المشاريع الصعبة من أجل نجاحها، عملاً مكملاً على المستوى الإقليمي. فالآن يمكن لكل مجموعة دينية أو عرقية، أن تشير إلى المتطرفين والرافضين في الجانب الآخر وذلك من أجل إضفاء الشرعية على موقفها الدفاعي. وفي حالات كثيرة تكتسب هذه المفاهيم مشروعيتها بشكل جزئي من النصوص والتعاليم المقدسة، والتي تعتبر أدوات لتقديس المقولات والتأكيد على القصص أو الحكايات الأسطورية. يجب على الناس في المجتمعات اليهودية والمسيحية والإسلامية أن يستخدموا نصوصهم المقدسة وتعاليمهم، للحض على الحكم السوي في دولة مشتركة. هنالك المزيد من الأعضاء اللذين بإمكانهم تطوير وإشاعة هذه الأفكار الجديدة، لرعاية رؤىً تتميز بقدرٍ أعلى من الذكاء، بينما يرفضون التمييز والعنصريةٍ والتعصب والعنف الصادر عن المتطرفين من بينهم. ويمكن هنا الدمج بين علم الآثار والذاكرة الجماعية، أي ما الذيٍ نعرفه عن التعايش بين الأعراق في قديم الزمان، فمثلاً تسليط الأضواء على ما يمكن أن ينشئ المبادئ المشرفة والموحية المتعلقة بالحياة المشتركة لمختلف الأجناس. ولدعم مثل هذه النقاشات لا بد للجنة الدولية لحقوق الإنسان من المساعدة على جعل النظام القديم قادر على البقاء بشكلٍ كافٍ لإتاحة المجال لأنماط أخرى من التفكير. أحد الأساليب الواضحة هي تشكيل المنتديات (الملتقيات) الخاصة بحل الدولة الواحدة وإطلاق وإشاعة نقاشاتها. وطريقة أخرى هي استخدام العقوبات الاقتصادية والمقاطعة لجلب الضغط على الاقتصاد الإسرائيلي وخلخلة الصورة الذاتية للمجتمع الإسرائيلي.

لقد ركزت الحوارات الدائرة حول حملات المقاطعة بشكل خاص، على الجامعات والأكاديميين. ومع ذلك، فهنالك أهداف أكثر وضوحاً وهي وكلاء الدعاية السياسية، والعرقيين القوميين الإسرائيليين مثل المنظمة الصهيونية العالمية، والصندوق القومي اليهودي، والذي يصل بنشاطاته ومشروعاته دولاً كثيرة حيث يمكن تحديدها واستهدافها بسهولة، من قبل حملات المقاطعة المحلية. وبكل التأكيد فإن كافة هذه النشاطات قيد التنفيذ. ولكنها ما زالت مجزأة ومرتبكة أخلاقياً. "فعبارة أنهاء الاحتلال" كان شعار هذه النشاطات لمدة طويلة خلت. ولكن شعار "إنهاء الاحتلال" يجب أن يعاد النظر فيه. فلا يمكن فهمه الآن بمعنى إخلاء شبكة المستوطنات الضخمة، الأمر الذي لن يحدث. ولا يمكن الآن فهم شعار حل الدولتين، الذي يسهل في هذا الزمن إستراتيجية سجن الفلسطينيين في دوائر مغلقة ويزكي حكم النخبة اليهودية. لا بد من أن يفهم كما فهمه الناس في جنوب أفريقيا أي الإصرار على الحقوق المتساوية لكافة من يسكنون على تلك الأرض. ذلك عن طريق تبني نفس المبادئ الكونية لحقوق وكرامة الإنسان. حركة من أجل دولة ديمقراطية موحدة في إسرائيل – فلسطين حيث يمكنها استرجاع الخلق والضمير الإنساني، وأن تأخذ مساراً جديداً وتحقق قوة سياسية غير مسبوقة.

---

* د. فرجينيا تيلي هي أستاذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة جامعة هوبارت ووليام سميث في نيويورك. ومحاضرة زائرة في مركز الدراسات السياسية في جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا (٢٠٠٥-٢٠٠٦). وهي مختصة في سياسات الشرق الاوسط والصراعات الإثنية. أصدرت تيلي حديثا كتابا حمل عنوان "حل الدولة الواحدة".

مشروع الدولة ثنائية القومية كمطلب فلسطيني مرغوب

بقلم: د. اسعد غانم *

يعتقد بعض المعلقين والسياسيين بأن استمرار الحديث عن الدولة الواحدة–المشتركة للاسرائيليين والفلسطينيين هو من سبيل العبث، خصوصاعلى ضوء خروج اسرائيل من غزة ونجاح مشروع الفصل من طرف واحد. يبرز بين هؤلاء بشكل خاص بعض الزملاء الذين نادوا بهذا المشروع قبل مشروع الفصل وعلى ضوء فشل مشروع اوسلو. وللحقيقة ليس واضحا لي ما هو المنطق الذي يقوم وراء هذا التردد بعدما اصبح واضحا بأن اسرائيل وشارون برئاسة وزرائها يعرض حلا لا يؤدي الى حل اية قضية من قضايا الحل المؤجلة (القدس، المستوطنات، والحدود، واللاجئين وحتى مسألة السيادة الكاملة) بل يعرض حلا منقوصا مبنيا على اساس اقامة دولة فلسطينية في غزة وفي ٤٠–٥٠ بالمائة من مساحة الضفة الغربية الاجمالية، مع استمرار اسرائيل في تحكمها بالغلاف الخارجي لهذا الكيان المشوه واستعمالها القوة الغاشمة في حال خرق الفلسطينيين لأية "خطوط حمراء" يحددها الاسرائيليون أنفسهم.

اذا اقتنعنا كفلسطينيين (وهذا امر واضح كالشمس في كبد السماء) بأن المعروض من قبل شارون واسرائيل في هذه المرحلة لن يلبي في سقفه الاعلى أي تطلع فلسطيني وطني يتعامل مع اقامة دولة في الاراضي المحتلة كلها وحل القضايا المعلقة المذكورة سالفا، فأننا في المقابل يجب ان نجتهد في بلورة حل يتحدى إرادة شارون ويكون انسانيا واخلاقيا، لنا ولليهود، أكثر من أي حل تطرحه اسرائيل على الفلسطينيين.

ومع الوعي الكامل بأن القيادة الفلسطينية وربما غالبية الفلسطينيين لا زالوا يراهنون على حل الدولتين، فإن مؤيدي الدولة الواحدة، ثنائية القومية، يجب ان يصروا على عرض تصورهم كبديل فلسطيني لحل الدولتين في حال تعثر هذا الحل (وهذا امر محتوم) وان لا نترك الباب مفتوحا لان يكون حل شارون هو الحل البديل المقبول من قبل بعض الفلسطينيين متذرعين بالبرغماتية و"المناخ الدولي" و"ميزان القوة" وما الى اخره من اعذار لقبول ما يعرضه علينا الاخرون بدون اي طرح استراتيجي بديل.

إن حل ثنائية القومية هو ممكن ويجب ان يكون مرغوبا فيه اذا ما أخذنا في اعتبارنا المسائل التالية:

أولا: حل ثنائية القومية ليس مطروحا لكي يتم تسويقه حالا، بل يجب ان يطرح كحل بعيد المدى يتم تطويره على ضوء وصول حل القضية الفلسطينية من خلال دولة في الضفة والقطاع ذات سياده كاملة، الى طريق مسدود. واستمرار لذلك يقوم البعض بالاشارة الى ان حل "ثنائية القومية" هو نظري،على اعتبار انه لا يمكن تطبيقه. فأذا كان هذاصحيحا فما هو الحل الممكن تطبيقة؟ يجب ان نجيب وبصراحة على هذا السؤال: هل اقامة دولة فلسطينية على كامل الضفة والقطاع هو امر ممكن؟ والحقيقة ان مواجهة هذا السؤال هي احدى الطرق للوصول الى القناعة بأن فكرة ثنائية القومية هي اكثر واقعية من فكرة الدولة القومية، على اعتبار ان الدولة في الضفة الغربية والقطاع هي امر ممكن اذا قبل الفلسطينيون بدولة منقوصة تقوم على جزء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧. في المقابل، من الواضح بأن الواقع في كل فلسطين التاريخية هو واقع ثنائي القومية يجب تطويره لكي يترجم الى مبنى سياسي متساو للاسرائيليين والفلسطينيين.

> **يروّج البعض الى أن إسرائيل وغالبية اليهود لن يرضوا بحل الدولة ثنائية القومية باعتباره سينهي دولة اليهود "النقية". ورغم صحة الطرح، إلا أننا ملزمون بالتفكير بأمرين متعلقين. الاول، هل وافقت اسرائيل أو اليهود على اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة والقطاع؟ ثم هل كانت الدعوة الى مثل هذا الحل رهينة لموافقة اسرائيل واليهود المسبقة؟ أم انه مشروع حل قد تجبر اسرائيل على القبول به؟ والأمر الثاني، هو أن حلول القضايا القومية والإثنية لم تكن يوما بفعل موافقة المجموعة المسيطرة، بل تطبق عنوة رغم موقفها. إنه منطق كل حركات التحرر الوطني حول العالم. وعليه، فإن الخوض في فكرة ثنائية القومية وبلورتها لهو امر لا يتطلب موافقة اسرائيل في المرحلة الراهنة بالضرورة.**

ثانيا: يفترض من يؤيد مبدأ اقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ان الفلسطينيين في اسرائيل سوف يستمرون في العيش كمواطنين وبامكانهم ذلك من خلال الاطار الاسرائيلي. لكن في حكم المؤكد ان مشاكل الفلسطينيين في اسرائيل تنبع من جهل اولي باستحالة حل مشاكلهم في الاطار الاسرائيلي الذي يستثنيهم كمتساوين ويعاملهم كغرباء وكأعداء في كثير من الاحيان. من جهة اخرى، لا يمكن حل مشاكلهم في وضع تستمر فيه قطيعتهم السياسية والثقافية مع باقي ابناء الشعب الفلسطيني. وبالتالي، فإن حل مشاكلهم او تطوير امكانية نظرية لتطوير وضعهم وحل مشاكلهم يجب ان يأخذ بالحسبان ضرورة تغيير جوهر مكانتهم في اسرائيل وبين الفلسطينيين. هذا ممكن فقط في دولة ثنائية القومية يكون فيها الفلسطينيون في اسرائيل مواطنين متساويين من جهة وجزءا من المجموعة الفلسطينية من جهة اخرى، بحيث يتم تجاوز كونهم اقلية عددية ضعيفة، ويقوم انتماؤهم وتواصلهم السياسي مع الجزء الفلسطيني الذي يعيش في الضفة والقطاع بمساندتهم وتوسيع مجال تطورهم الحياتي. وفقط في اطار كهذا من الممكن ان تكتمل هويتهم من ناحية المواطنة ومن ناحية الانتماء الوطني.

ثالثا: يفترض مؤيدو حل اقامة دولة في الضفة الغربية والقطاع ان اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المجاورة سوف يجدون حل لوضعهم في إسرائيل او يقومون في مراحل متأخرة بالهجرة الى الدولة الفلسطينية المستقبلية. هذا الموقف غير ممكن اذا اخذنا في حساباتنا ثلاثة اعتبارات: الاول، ان اسرائيل تشترط في مسار موافقتها على اقامة سلطة فلسطينية الا تقوم هذة السلطة بفتح ابوابها للاجئين الفلسطينيين على اعتبار ان هذا الامر قد يساهم في تغيير الميزان الديموغرافي الفلسطيني– الاسرائيلي بسرعة. الثاني، ان هؤلاء اللاجئين في غالبيتهم قد هجروا من مناطق تقوم عليها دولة اسرائيل. والثالث ان هؤلاء لا زالوا يعانون من سياسة تمييز قاسية في اماكن شتاتهم في العالم العربي ولا زالوا يفتشون عن مخرج لأزمتهم، والا فما هو التفسير لقيام اعداد كبيرة من الشباب اللاجئ بالهجرة خلال السنوات الاخيرة الى الدول الغربية وخصوصا اوروبا. اذا اخذنا هذه الاعتبارات في حساباتنا يجب علينا ان نفتش عن حل سياسي للمشكلة الفلسطينية يضمن لهؤلاء، نظريا على الاقل، امكانية عودتهم الى ديارهم الاصلية. هذا الامر ممكن فقط من خلال دولة ثنائية القومية تقوم على اساس المساواة وحق التكافؤ. فإذا كان لاسرائيل "الحق" في هجرة ملايين "اللاجئين" من اليهود اليها منذ سنة ١٩٤٨ فيجب ان يسمح في اطار الدولة ثنائية القومية بان يقوم مئات الاف اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى قراهم او على الاقل الى مناطق قريبة من قراهم الاصلية.

رابعا: يقوم بعض المعارضين لفكرة ثنائية القومية الداعين الى دولة فلسطينية في الضفة والقطاع بالترويج الى أن اسرائيل وغالبية اليهود لن ترضى بهذا الحل على اعتبار انه سوف ينهي فكرة دولة اليهود "النقية". هذا الطرح هو بالتأكيد صحيح لكن يجب في هذا الاطار ان نفكر في مسألتين، الاولى هل اسرائيل واليهود يوافقون على اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة في الضفة والقطاع؟ وهل الدعوة الى هذا الحل اخذت بالحسبان موافقة اسرائيل واليهود المسبقة؟ ام انه طرح كحل قد تجبر اسرائيل على القبول به؟ والثانية، الحلول للمشاكل القومية والاثنية لم تكن في اية حال بموافقة الاغلبية او المجموعة المسيطرة، بل كانت عنوة ورغما عن موقف المجموعة القومية المسيطرة وهذا بالضبط ما حدث لكل حركات التحرر الوطني، وهذا ما حدث مؤخرا "للابرتهايد" في جنوب افريقيا. وبالتالي، فإن تطوير وتنفيذ فكرة ثنائية القومية امر لا يتطلب موافقة اسرائيل في هذة المرحلة، بل موافقة فلسطينية واسرائيلية في نهاية المرحلة التي قد تمتد الى عشرات السنين.

خامسا: يقوم بعض المعارضين لفكرة ثنائية القومية بالادعاء بان هذة الفكرة تجهض المشروع الوطني الفلسطيني، وتاتي هذة المعارضة من اتجاهين: الاول، يضم الذين يؤيدون اقامة دولة في الضفة والقطاع على اعتبار ان هذة الدولة هي المشروع الوطني الفلسطيني. وعلى هؤلاء يكون الرد بان، الدولة ثنائية القومية هي ليست اجهاضا لفكرة المشروع الوطني الفلسطيني، بل هي توسيع له بحيث يشمل الفلسطينيين في اسرائيل (اضافة الى عودة اللاجئين) ويقوم على كامل فلسطين الانتدابية مع الاخذ بالحسبان بان المجموعة القومية الاخرى اليهود، تستحق نفس الدرجة من المكانة.

والثاني تيار يؤيد دولة فلسطينية علمانية مدعيا بان ثنائية القومية هي مسالة لا تأخذ بالحسبان الانتماء الوطني الفلسطيني وقوته. وهذة مغالطة يجب توضيحها كما يلي: اولا الدولة العلمانية–الديموقراطية هي ليست دولة قومية ولا وطنية، بل هي دولة المواطنة وليس القوميات، وبالتالي فهذا الحل هو الاجهاض للانتماء الوطني الفلسطيني ولفكرة المشروع الوطني. ثانيا، بعض الذين يروجون لفكرة الدولة العلمانية يقصدون دولة فلسطينية وطنية وليست دولة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية، وبالتالي فهم يستعملون مصطلحا ليس بمكانه وهذا امر يجب تصويبه. كما وانهم بالاساس لا يعترفون بوجود مجموعة قومية يهودية–اسرائيلية تستحق مشروعا وطنيا. وهذا تغاض عن الواقع في اسرائيل. ففي الوقت الذي نحسد اسرائيل فيه على تماسك مجتمعها اليهودي ونقوم بـ "التوسل" امامها باعطائنا بعض الحقوق كيف يمكن ان ننكر تماسكها القومي وحقها في التعبير عن نفسها كمجموعة قومية؟

> **مع الوعي الكامل بأن القيادة الفلسطينية وربما غالبية الفلسطينيين لا زالوا يراهنون على حل الدولتين، فإن مؤيدي الدولة الواحدة، ثنائية القومية، يجب ان يصروا على عرض تصورهم كبديل فلسطيني لحل الدولتين في حال تعثر هذا الحل (وهذا امر حتمي) وان لا نترك الباب مفتوحا لان يكون حل شارون هو الحل البديل المقبول من قبل بعض الفلسطينيين متذرعين بالبرغماتية و"المناخ الدولي" و"ميزان القوة".**

هذا التعبير اذا كان مرفوضا في دولة يهودية مستقلة، وهذا بالطبع امر مرفوض من وجهة النظر العربية والفلسطينية الملتزمة، فأنه يجب ان يكون مقبولا في دولة مشتركة ثنائية القومية ومتساوية. وبالتالي فإن العمل والدعوة الى اقامة الدولة ثنائية القومية يجب ان يأخذ بالحسبان المسائل التالية: أولا: ان "اليهود في اسرائيل" هم مجموعة قومية يجب التعاون معها لاجل اقامة دولة ثنائية القومية. وثانيا، أن اقامة الدولة الثنائية (لا يهم هنا متى سوف يحصل ذلك) هو اقرار بأن مستقبل الشعب الفلسطيني يختلف عن باقي الشعوب العربية ولا يتناسق مع فكرة الوحدة العربية والتكامل العربي، بل يجب على الفلسطينيين القبول بهوية وانتماء يتلائم مع الدولة ثنائية القومية مع عدم اغفال ضرورة التواصل الفكري والحضاري وليس السياسي مع العالم العربي.

ثالثا، إن الوصول الى دولة ثنائية القومية لا يتطلب بالضرورة ان يطالب الفلسطينيون في الضفة والقطاع بالحصول على الهوية الاسرائيلية، كما يعتقد البعض، بل ان يكون هذا ممكنا في ظل نشوء حاجة للتعاون بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية (أو اي كيان فلسطيني لاحق) في مجالات مختلفة والعمل على اقامة لجان وهيئات مشتركة قد تتطور باتجاه اطار ثنائي القومية يتم العمل به بمضمون المواطنة والمشاركة المتساوية في مراحل متأخرة.

رابعا، الفلسطينيون في اسرائيل مطالبون بالبحث عن امكانيات للتواصل الثقافي، الحضاري، الاجتماعي، النقابي، الاقتصادي والسياسي مع الفلسطينيين تحت حكم السلطة الوطنية الفلسطينية وعلى الفلسطينيين في الضفة والقطاع تشجيعهم على ذلك، من حيث اشتراكهم بشكل مكثف في فعاليات واطر تقام تحت السلطة الفلسطينية والعمل في بلداتهم لاجل تشجيعهم على التواصل.

واخيرا، اذا كان حل اقامة الدولة ثنائية القومية، على اساس الاعتبارات المذكورة هو الحل القادر على حل اشكاليات صعبة تواجه الشعب الفلسطيني، فيجب ان لا نسوقه فقط كاننا مجبرين على القبول به بسبب تعثر اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقطاع: بل يجب ان يكون حلا نتطلع اليه، ندعو له ونسوقه. واول المطالبين بذلك هم المثقفون والساسة الفلسطينيون الذين يرون الواقع واشكالاتة ويرون بأن الدولة الواحدة المشتركة، الاسرائيلية الفلسطينية، هي امر مرغوب به يجب العمل لاجل تحقيقه، وان الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع في افضل تجلياتها لن تحل القضية الفلسطينية، بل قد تساهم فقط في حل قضية الفلسطينيين في الضفة والقطاع وليس المشكلة الفلسطينية بمجملها. ويؤدي هذا الحل بالضرورة الى تجزئة ابدية للمشكلة الفلسطينية وللفلسطينيين انفسهم الذين سوف يصبحون مجبرين على حل مشاكلهم في اطر سياسية مختلفة.

لذا، يجب العمل الان وبسرعة على تسويق مشروع دولة ثنائية القومية كمشروع مرغوب به فلسطينيا وعلى انه المشروع الوحيد القادر على تحدي الدولة المنقوصة والمعروض من قبل اسرائيل. كما يجب تسويقه سياسيا كالمشروع الوحيد القادر على التعامل مع التحديات السياسية والاستراتيجية التى تواجه الشعب الفلسطيني. وبهذا فانه من المؤكد بان هذا الطرح هو الوحيد القادر على تجنيد مجمل ابناء الشعب الفلسطيني لتحقيقه اضافة الى كونه اكثر الحلول عدالة وواقعية.



قرية لفتا المهجرة، القدس، ١٩٩٦.
تصوير: تينيكا دازة/أوكسفام للتضامن.

---

* د. أسعد غانم هو استاذ العلوم السياسية في جامعة حيفا. لغانم العديد من الاصدارات البحثية حول الصراع العربي الاسرائيلي والفلسطينيين داخل اسرائيل.

الدولة ثنائية القومية .. وجهات نظر

بقلم: تيسير نصر الله *

ما هي الدولة ثنائية القومية؟

هي "شكل من أشكال التعايش بين جماعتين قوميتين في دولة واحدة في إطار من الإعتراف والتضامن والتوافق المتبادل بضمان دستور يكفل المساواة والعدالة والهوية للطرفين بشكل متكافيء ".

إنّ العودة من جديد لطرح موضوع الدولة ثنائية القومية يثير العديد من الأسئلة في ظل ظروف تشهد تطورات على صعيد العلاقة الفلسطينية– الإسرائيلية، خاصة بعد عملية الإنسحاب الأخيرة من قطاع غزة، وتزايد المطالبة الدولية بإقامة دولة للفلسطينيين على الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل، وفك الإرتباط بين الجانبين.

إنّ مجرد طرح فكرة الدولة ثنائية القومية في هذا الوقت تبدو وكأنها فكرة مستحيلة التطبيق، وقد يعتبرها البعض مجرد فكرة للهروب من الواقع، خاصة بعد مضي اكثر من مئة عام على إحتدام الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما نتج عنه في السنوات الخمس الأخيرة من إنعكاسات سلبية على مستقبل الطرفين، نتيجة الحرب الشاملة التي شنتها وما تزال إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، لوأد الحلم الفلسطيني بالحرية والإستقلال إلى الأبد، وما يدلل على ذلك هو إستمرار إسرائيل ببناء جدار الضم والنهب العنصري رغم الإحتجاجات الدولية والتي تمثلت بقرار محكمة لاهاي الدولية عام ٢٠٠٤، وما سينتج عن هذا الجدار بعد إستكمال بنائه من تقطيع لأوصال الوطن الفلسطيني، الأمر الذي سيتعذر بموجبه إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وفق القرار ٢٤٢، حيث لم يعد أحد يذكر هذا القرار الذي كان منذ مدة قريبة يندرج في كافة الخطابات والبيانات الفلسطينية وحتى العربية والدولية إلى حد ما.

إنّ هذه التغيرات هي التي تضغط بإتجاه البحث عن أفكار جديدة، أو إعادة بعث الروح في أفكار قديمة ظنّ البعض منا أنها ماتت، ولكنها تشكل بالنسبة للجيل الخامس الذي إنغمس في صراع مرير بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خروجاً عن المألوف، وبحثاً في دفاتر الصراع عن بارقة أمل لعل وعسى تكون بداية جديدة في إعادة النظر بمفردات الصراع ونقطة تحول في مساره السياسي والإجتماعي.

إنّ التغيرات على الأرض هي التي تضغط بإتجاه البحث عن أفكار جديدة، أو إعادة بعث الروح في أفكار قديمة ظنّ البعض منا أنها ماتت، ولكنها تشكل بالنسبة للجيل الخامس الذي إنغمس في صراع مرير بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي خروجاً عن المألوف، وبحثاً في دفاتر الصراع عن بارقة أمل لعل وعسى تكون بداية جديدة في إعادة النظر بمفردات الصراع ونقطة تحول في مساره السياسي والإجتماعي.

هل اليهود قومية؟

ويبرز السؤال الجدلي، القديم– الجديد، إن كان اليهود قومية أم لا، في ظل الحديث عن دولة ثنائية القومية، فهناك من يقول بأن اليهودية هي ديانة وليست قومية، وأن للإسرائيليين قوميات متعددة، وما يؤكد صحة هذا الطرح هو قيام إسرائيل بجلب مستوطنين من كافة أنحاء العالم ومن جنسيات مختلفة وبعضهم لا يعتنق الديانة اليهودية. إنّ الغوص في هذا الأمر يعيق تطور فكرة الدولة ثنائية القومية، لأن الدولة يجب أن تكون بين قوميتين متكافئتين.

وجهة نظر المؤيدين من الطرفين

كان للفكرة مؤيدين من الطرفين، ففي الوقت الذي إعتبرها المؤيدون الفلسطينيون أنها ستعزز القومية الفلسطينية، وأنها تتعارض تماماً مع أسطورة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، وأنها ستتيح للفلسطينيين تجسيد حقوقهم المشروعة في العودة وتقرير المصير والإستقلال النسبي، وتصون وحدة أرضهم وستمكنهم من إستعادة وحدة شعبهم وتنمية ثقافتهم وهويتهم القومية، فقد إعتبرها المؤيدون الإسرائيليون، وهم بالمناسبة قلائل معظمهم من أوساط إسرائيلية يسارية، أنها ترتكز على شعور بالعدالة لأنها تتضمن الكثير من النبل والمعتقدات المثالية والإيمان بالإنسان، وأنها ستتيح لليهود الحفاظ على هويتهم الثقافية والحفاظ على طبيعة نظامهم "الديمقراطي" والتعايش مع الفلسطينيين في نطاق إقليمي واحد.

وجهة نظر المعارضين من الطرفين

للطرفين ايضاً جمهور عريض من المعارضين لفكرة الدولة ثنائية القومية، حيث يستند الطرف الفلسطيني على أن اليهود ليسوا قومية وإنما هم ديانة، وبالتالي كيف نقيم معهم دولة لها نفس البرلمان ونفس الحكومة والجيش والشرطة، يدفع مواطنوها الضرائب ويدرسوا في نفس المدارس والجامعات ويقرأوا نفس الكتب المدرسية. إضافة إلى ان أصحاب هذا التوجه يعتقدون بأن فلسطين للفلسطينيين منذ القدم وأنها يجب أن تعود لأصحابها مهما طال الزمن أو قصر، ويجب أن لا نعترف بأي حقوق لليهود في ارضنا. ويعتقد هؤلاء كذلك بأن إسرائيل دولة قوية من الناحية العسكرية ولديها قدرة هجومية عالية ودعم أمريكي واوروبي غير مسبوق. لذا فإنها ستقضي على احلام الفلسطينيين بالمساواة أو الإزدهار، حيث سيسيطر اليهود على كافة مجالات الحياة داخل الدولة، مما سيحيل تلك الدولة إلى دولة إحتلال تحت غطاء جديد. أما الطرف الإسرائيلي المسكون بالخوف من الأكثرية العربية فإنه يخشى أن تصبح هذه الدولة ذات الأغلبية العربية دولة للأقلية اليهودية، مما سيضعف من التوجهات الإسرائيلية القائمة على غطرسة القوة والتفوق العسكري، وبالتالي القضاء على الحلم الصهيوني بالتوسع والإمتداد نحو إسرائيل الكبرى النقية والخالية من العرب الفلسطينيين.

بين ثنائية القومية والديمقراطية العلمانية ودولتين لشعبين

لقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٨ مبدأ الدولة الديمقراطية العلمانية والتي يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة والتكافؤ، ولاقت هذه الفكرة آنذاك تجاوباً فلسطينياً معها، وظهر ذلك في أدبيات المنظمة والفصائل الفلسطينية، ولكن سرعان ما بدأ الحماس لهذه الفكرة يخفت نتيجة تطورات القضية وتغير إهتمامات العالم وتغليب فكرة "دولتين لشعبين" بعد إتفاقيات اوسلو عام ١٩٩٣ على الدولة الديمقراطية، وتبني منظمة التحرير الفلسطينية والقمم العربية المتتالية لهذا الطرح، وأخيراً اللجنة الرباعية وخارطة الطريق. إنّ الفرق بين الدولة ثنائية القومية والدولة الديمقراطية العلمانية هو أنّ الأولى تكون المساواة فيها بين جماعتين قوميتين، بينما الثانية فتكون المساواة بين مواطنين أفراد يسكنون هذه الدولة، أما الدولة التي يتم الحديث عنها الآن فهي دولة للفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ مع حل "عادل" لقضية اللاجئين، رغم أن المجتمع الدولي يميل عند الحديث عن الحل "العادل" هو عودة اللاجئين إلى أرضي الدولة الفلسطينية "الجديدة" وليس إلى اراضيهم وبيوتهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ كما ينص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ وكما يريد اللاجئون أنفسهم أيضا.

تصريحات أحمد قريع

تأتي التصريحات التي أعلنها احمد قريع رئيس مجلس الوزراء الفلسطيني، "بأنّ الفلسطينيين قد يتحولون للمطالبة بدولة ثنائية القومية على كل أراضي فلسطين التاريخية بدلاً من مطالبتهم بدولة فلسطينية مستقلة في حدود الأراضي منذ عام ١٩٦٧ " في هذا السياق. وجاءت هذه التصريحات مباشرة بعد موافقة الحكومة الإسرائيلية على خطة فك الإرتباط كرد فعل عليها ولكن لم يتم التعامل معها بشكل جدي من قبل السلطة الوطنية، ولم يعرها أي طرف محلي أو دولي اي قيمة، أو تحليل، بل تم المرور عليها مر الكرام.

خلاصة

لا شك ان فكرة الدولة ثنائية القومية فكرة مثالية، وهي جديرة بالبحث والتمحيص، وإعادة نقاشها في اوساط اللاجئين الفلسطينيين، وأخذ ما فيها من إيجابيات، والتعامل معها على أساس أنها حلم، وقد تطبق بعد جيلين أو ثلاثة كما يقول أوري أفنيري، وقد لا ترى النور، وقد تحظى بتأييد الجانبين بعد إخفاقهما بالتوصل لحل عادل يوقف صراع المئة عام الماضية. ورب قائل يقول هل يمكن لهذه الفكرة أن تكون قابلة للحياة بعد أن فشلت كل الدول متعددة القوميات وإنهارت كالإتحاد السوفياتي والشيشان ويوغوسلافيا والبوسنة والصرب وكوسوفو وغيرها من الدول، أم أن ظروفنا هنا تختلف عن تلك الدول. إنها محاولة للولوج في هذا الموضوع الحساس والذي لا يبدو أن هناك حلاً بإنتظاره في الأفق القريب.

* تيسير نصر الله هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، ومدير عام شؤون مخيمات الضفة الغربية في دائرة شؤون اللاجئين. السيد نصر الله هو أيضا رئيس مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة وعضو الإئتلاف الفلسطيني لحق العودة حول العالم ونائب رئيس مجلس إدارة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

السؤال يدور حول نوع ثنائية القومية

بقلم: ميرون بنفنستي *

في خضم التصريحات المنعشة التي تعالت في الايام الأخيرة، تكررت التحذيرات من كل الأطياف السياسية – من عامي أيلون وحتى اهود اولمرت، ومن المبادرين الى اتفاق جنيف حتى المثقفين اليهود في الولايات المتحدة – بأن اسرائيل تواجه خطرا ينطوي على امكانية انتهاء الدولة اليهودية، وهو خطر الدولة ثنائية القومية. خلال سنوات قليلة ستكون هناك اغلبية فلسطينية بين النهر والبحر والوضع يصبح حسب قول اولمرت بأن: "أعدادا متزايدة من الفلسطينيين قد عزفت عن حل الدولتين لشعبين" والنتيجة حسب رأيه هي: "كارثة: دولة واحدة للشعبين".

ويرفض الرأي العام الاسرائيلي هذا الخيار بأغلبيته الحاسمة، والقطاع الاكاديمي يندد بثنائية القومية بنفور واشمئزاز إذ يقول انها لم تحل أي نزاع وانها ليست ناجحة في أي مكان باستثناء سويسرا. المعارضة للفكرة حادة ومنفعلة لدرجة يصعب فيها معرفة نوع النظام المقصود وماذا يمكن ان يعني مصطلح "دولة واحدة لشعبين". فالتمعن في الأنظمة المختلفة التي تدخل ضمن هذا النموذج سيظهر انه قد يكون خيارا مرضيا ولائقا لمن يعتبرون ثنائية القومية مسألة كارثية.

العلاقة بين فقدان الاغلبية الديمغرافية اليهودية وبين الخوف من مطالبة الفلسطينيين بحق التصويت المتساوي ("شخص واحد – صوت واحد") – سيؤدي الى إنهاء الدولة اليهودية – تشير الى ان نمط النظام المحسوب على ثنائية القومية وهو نظام ليبرالي كلاسيكي ذو حقوق فردية في دولة مركزية وموحدة ومن دون التطرق للحقوق العرقية الجماعية. هذا هو نمط النظام الذي حل محل نظام التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا، وهو يطبق بنجاح نسبي حاليا. اذا نجح الفلسطينيون فعلا في إجبار الاسرائيليين (كما نجح السود في جنوب افريقيا) على فرض مثل هذا النظام فان نهاية الدولة اليهودية ستحدث في اطار الهيمنة العرقية والحقوق الوطنية المفرطة والمتميزة.

ولكن، من الصعب افتراض حدوث مثل هذا الامر، ذلك لان الديمقراطية الليبرالية تسود اليوم في اسرائيل (من دون المناطق [الفلسطينية المحتلة]) إلا ان الجالية اليهودية حرصت على فرض "ديمقراطية عرقية" حددت للعرب مكانة المواطنين من الدرجة الثانية. الخوف من فقدان الاغلبية يتمخض منذ اليوم عن خطط لمكافحة هذا الخطر مثل مشاريع زيادة التكاثر والولادات اليهودية وإعطاء حقوق الانتخاب لليهود في الخارج. احتمالية تطبيق النموذج الليبرالي ضئيلة، إلا ان الجهود المبذولة لاعتباره النموذج الوحيد لثنائية القومية مغرض ويهدف الى تحويل النقاش نحو بدائل أكثر جاذبية. مثل هذا البديل هو نظام يعترف بالحقوق العرقية القومية الجماعية ويتعاون مع النظام الحاكم على المستوى القطري المركزي مع حقوق سياسية محددة للأقلية واحيانا تقاسم اقليمي – كانتوني للارض. هذا النموذج المسمى "ديمقراطية تسووية" لم ينجح في اماكن كثيرة. إلا انه طبق بنجاح مؤخرا كوسيلة لحل نزاعات عرقية – وطنية مثل البوسنة وايرلندا الشمالية.

هذه مادة لتفكير اولئك الذين يرفضون خيار الدولة ثنائية القومية: لماذا تصمد أنظمة الحكم القائمة على "دولة واحدة لشعبين" بأساليب مختلفة (جنوب افريقيا، البوسنة، ايرلندا الشمالية)، أما اتفاقات مثل اتفاقية اوسلو (القائمة على التقاسم الاقليمي) فقد إنهارت رغم انها عقدت في نفس الفترة؟. خيار المشاركة في الحكم والانقسام لكانتونات فيدرالية يقترب من نموذج التوزيع الاقليمي ("دولتين") إلا انه يحجم عن القيام بعملية جراحية، ولذلك يسمح "بحدودلينة" ويتمخض عن طمس مقصود ويسهل معالجة القضايا الرمزية في قضية القدس وحتى اللاجئين والمستوطنين. الاعتراف المتبادل يسمح بالحفاظ على الطابع الوطني – الثقافي على المستوى القطري ايضا والحفاظ على التجمعات السكانية المتجانسة قوميا. كل هذا طبعا مشروط بأن يكون الاعتراف متبادلا ومتماثلا فعلا.

لماذا تصمد أنظمة الحكم القائمة على "دولة واحدة لشعبين" بأساليب مختلفة كجنوب افريقيا، البوسنة، ايرلندا الشمالية، أما اتفاقات مثل اتفاقية اوسلو (القائمة على التقاسم الاقليمي) فقد إنهارت رغم انها عقدت في نفس الفترة؟

اولئك الذين لا يعترفون بالمساواة بين الطوائف يقترحون نموذجا ثالثا للدولة ثنائية القومية (رغم انهم يصرخون ضد الفكرة): حكم ذاتي محلي ثقافي ومدني من دون حق الانتخاب للكنيست. هذه هي نفس خطة الحكم الذاتي الأصلية التي طرحها بيغن أو "التقاسم الوظيفي" لموشيه ديان وشمعون بيرس (هذه الخطة المطبقة اليوم على صورة السلطة الفلسطينية). لهذا النموذج صورة اخرى وهي "الدولة الفلسطينية" كما تظهر حسب مسار الخط الفاصل: اربعة كانتونات تحت السيطرة الاسرائيلية غير المباشرة. هذا ايضا نموذج للدولة ثنائية القومية تحت ستار التقسيم لدولتين.

وهناك نموذج رابع يمكن تسميته: "ازدواجية قومية غير معلنة"، أي دولة واحدة تحت سيطرة مجموعة قومية مهيمنة تمنع المجموعات القومية الاخرى من حق التصويت وتخضع لقوانين "الأصليين فقط" المسماة (من اجل تشريفات القانون الدولي) "حكم عسكري". الراحة الكامنة في هذا النموذج هي امكانية استخدامه لمدة محددة والتجادل في هذه الاثناء حول "تهديد الدولة الواحدة" وايجابيات "الدولتين" من دون فعل أي شيء. هذا هو الوضع القائم اليوم، إلا ان العملية مسألة لا بد منها على ما يبدو. اسرائيل والفلسطينيون غارقون معا في وحل "الدولة الواحدة". المسألة لم تعد تدور حول التحول الى دولة ثنائية القومية أم عدمه وانما حول أي نوع ونموذج من هذه الدولة الواحدة.

* ميرون بنفينستي هو جغرافي ومؤرخ ومحلل سياسي. شغل سابقا منصب نائب رئيس بلدية القدس بين أعوام ١٩٧١–١٩٧٨. أسس في العام ١٩٨٢ برنامج بنك المعلومات حول الضفة الغربية واداره بنفسه. بنفينيستي هو كاتب دائم في جريدة هآرتس الاسرائيلية، وله العديد من المؤلفات حول الصراع العربي–الاسرائيلي. نشر هذا المقال في جريدة هآرتس الاسرائيلية في ٢٠ تشرين ثاني ٢٠٠٣.

الإنسانية النسبية

العائق الأساسي أمام الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية

بقلم: عمر البرغوثي *

تقديم

إنّ الحلّ القائم على دولتيْن قد لفَظ أنفاسَه الأخيرة بعد سنوات احتضار طويلة. لكن على أحد ما أن يتحلى بالشجاعة الكافية ليُصْدر شهادةَ وفاة رسميةً قبلَ أن تُدفن جثة "الدولتين لشعبين" المتعفِّنة دفناً يليق بها، فننتقلَ إلى البحث عن البديل الأكثر عدلاً وأخلاقية ومن ثم الأكثر ديمومة للتعايش السلميّ بين العرب واليهود على أرض فلسطين التاريخية، القائم على أسس العدالة والقانون الدولي؛ وأعني هنا: الدولة الديمقراطية العلمانية الواحدة.

لقد أصيبت إسرائيل بالعمى نتيجة لغرور القوة، وللركون إلى راحة سريعةِ الزوال هي راحةُ الإفلات من كلّ عقوبة دولية. وعجزتْ عن ضبط شهيّتها النهمة إلى التوسّع، بما يناقِضُ أهدافَها الصهيونية الاستراتيجية نفسَها، فمَضَتْ قُدُمًا بافتراس آخر قطعة صغيرة من الأرض التي كان يُفْترض أن تشكّلَ الأساسَ الماديّ لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وبالعودة إلى حلّ الدولتيْن فإنّه – إضافةً إلى انتهاء فترة صلاحيته – لم يكن يوماً حلاً أخلاقيًا. إذ كان في أحسن السيناريوهات، أيْ حتى لو طُبِّق قرارُ الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بحذافيره، لا يَبْحث سوى في معظم الحقوق المشروعة لأقلّ من ثلث الشعب الفلسطينيّ على أقلّ من خُمْس أرض فلسطين الانتدابية. أيْ أنّ أكثرَ من ثلثي الفلسطينيين، من اللاجئين والمواطنين داخل دولة إسرائيل، قد شُطِبوا بقِصَرِ نظر وبما يبعث على الارتياب في التعريف الخاصّ الجديد الذي أعطي لـ "الـ فلسطينيين". ومن شأن شطبٍ كهذا أن يَضْمن استمرارَ الصراع إلى الأبد.

الإنسانية النسبية

منذ البداية كانت ذريعتا الحركة الصهيونية الأساسيتان لتبرير استعمار فلسطين هما: أولا أنّ فلسطين كانت أرضًا بلا شعب، خرابًا نائيًا عن الحضارة؛ وثانيًا أنّ اليهود يَمْلكون حقاً إلهيًا بـ "تخليص (redemption)" فلسطين وفقاً لوعدٍ جاءهم من اللّه تعالى، وأنّ الإسرائيليين . بحسب التوراة . بَنَوْا ممالكَهم على أرض كنعان قبل حوالى ألفيْ سنة، الأمرُ الذي يَمْنحهم حقوقاً تاريخية في امتلاك هذه البلاد.

غير أنّ الحجتين كلتيهما قد ثَبَتَ منذ زمن أنّهما أسطورتان لا أساس لهما. والفضلُ في ذلك يعود في جزءٍ غيرِ يسير إلى العمل الجادّ الذي قام به مؤرِّخون وآثاريون إسرائيليون.[١] وتبقى اعتباراتُ المصالح الاستعمارية – العنصرية بالضرورة – هي الدافعَ والتفسيرَ المنطقيّيْن الأساسييْن لاقتلاع أكثرِ الشعب الفلسطينيّ من أرضه عام ١٩٤٨ وبناءِ دولةِ إسرائيلَ على أنقاض مجتمعه. فالحقّ أنّ في صميم مبرِّرات ذلك الاقتلاع إيماناً كولونيالياً راسخًا بحقارة الحقوق والحاجات والتطلّعات الفلسطينية الأخلاقية وتفاهتِها، مقارنةً بحقوق المحتلّين الصهاينة وحاجاتهم وتطلُّعاتهم. فقد ذَكَرَ اللورد بلفور مثلاً في إعلانه الشهير ما يلي:

"إنّ القوى الأربع العظمى تَلتزم الصهيونية. والصهيونية، صوابًا أو خطأ، خيرًا أو شرًا، متجذرةٌ في تقاليد عريقة، وفي حاجاتٍ حالية، وفي آمالٍ مستقبلية، وكلُّها أهمُّ على نحوٍ أعمقَ بكثير من رغباتٍ وأهواءِ الـ ٧٠٠ ألف عربيّ الذين يسكنون الآن في هذه الأرض القديمة."[٢]

وهذا مثال واضحٌ لمّا أسمِّيه "الأنسنةَ النسبية" relative humanization.

أُعرّف "الإنسانيةَ النسبية" relative humanity بأنّها الإيمانُ (كما أُعرّف "الأنسنةَ النسبيةَ" بأنّها التطبيقُ المستندُ إلى ذلك الإيمانَ) بوجود بشر محدّدين يشتركون في صفةٍ دينيةٍ أو إثنيةٍ حضاريةٍ أو هُويَّاتيةٍ أخرى، وبسببها يفتقرون إلى صفةٍ أو أكثر من الصفات الضرورية للبشر؛ فهُمْ.لذلك.بشرٌ بالمعنى النسبيّ فقط، لا بالمعنى المطلق الذي لا لَبْسَ فيه. وعليه، فإنّ هؤلاء "البشر النسْبيين"، مؤهّلون للحصول على جزءٍ محدود فقط من الحقوق التي تُعتبر في حالة البشر "التامّين" حقوقاً غيرَ قابلة للنقض. والحال أنّ اعتبار الفلسطينيين مجردَ بشر نسبيين قد لعب دوراً حاسماً في عرقلة الحّل المبنيّ على دولةٍ تكامليةٍ واحدةٍ في فلسطين التاريخية.

طُرُقُ "حلّ" الصراع

نظرًا لاستحالة تحقيقِ حلّ الدولتين على أساس تفاوضيّ يُعْطي الفلسطينيين حقوقَهم الدنيا غيرَ القابلة للنقض، ثمة ثلاثةُ خيارات منطقية يُمْكن اتّباعُها: الأول يتمثل بالحفاظُ على الوضع القائم، وتدبيرُ الصراع. ويكون ذلك أساساً بالاحتفاظ ببعض الأمل حياً (ولوْ على الورق) في إمكانية الوصول إلى حلّ الدولتيْن. فيما يتمثل الثاني بـ "إنهاءُ المهمة" ويكون ذلك عبر تطبيقِ تطهير عرقيّ كامل يُطرد الفلسطينيون بموجبه من كامل فلسطِين الانتدابيةً. أما الخيار الثالث فيتمثل في إطلاقُ سيروراتٍ تحرُّريةٍ جديدة، استشرافيةٍ، وأخلاقيةٍ، وعملية. وهذه السيرورات يمكن أن تؤدّي في نهايةِ المطاف إلى إنهاء الاضطهاد الصهيوني وتأسيس دولةٍ ديموقراطيةٍ تكامليةٍ بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. لندرس هذه الخيارات بشكل أعمق:

الخيار الأول: الحفاظ على الوضع القائم

يتّسم الوضعُ القائمُ بثلاث سمات جوهرية هي: أ. حرمانُ اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة؛ ب. استمرار استعمار الضفة وغزة (التي لا زالت خاضعة للاحتلال حتى بعد إعادة الانتشار) وقمعُ المواطنين فيهما؛ ج. تطبيقُ نسخة صهيونية من الفصل العنصريّ (الأپارثايد) ضد المواطنين الفلسطينيين داخل حدود ١٩٤٨.

إنّ الآلية الإسرائيلية المفضّلة دومًا للحدّ من ازدياد العرب كانت ومازالت التطهيرَ العرقيّ. وهذه الآلية التي مورستْ بشكل متواصل، وحظيتْ دائمًا بقبول إسرائيليّ عامّ، بُعثتْ حيّةً من الدّرَك الأسفل للصهيونيّة لتتبوّأ عرشَها. بل إنّ المؤرِّخ الإسرائيلي الشهير بني موريس حاجَجَ العام الماضي بأنّ إخلاءَ فلسطين من سكّانها العرب الأصليين عام ١٩٤٨ "إخلاءً تاماً" كان يُمْكن أن يؤدّي إلى السلام في الشرق الأوسط. وهو ما استوجب ردًا من باروخ كيميرلنغ، الأستاذ في الجامعة العبرية، فكَتَبَ: "دعوني أمدّ منطقَ بني موريس فأقول:... لو كانٍ البرنامجُ النازيٌّ للحل النهائيّ للمشكلة اليهودية كاملا، فمِنَ المؤكّد أنّ السلام كان سيَسُود اليومَ في فلسطين!"

أ – حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم

تهرّبتْ إسرائيل دومًا من تحمُّل أيّ مسؤولية عن جريمةِ خَلْقِ أقدم وأضخم مشكلةِ لاجئين في العالم، برغم كلّ الأدلّة الجنائية الكاسحة ضدها. والإسرائيليون، بشكل عامّ، يَعْتبرون تدميرَهم الهمجيّ للمجتمع الفلسطينيّ وتهجيرَهم الشعبَ الفلسطينيّ "استقلالاً" لهم. حتى "اليساريون" الملتزمون، غالبًا ما يتحسّرون على إضاعةِ إسرائيل "لتفوُّقها الأخلاقيّ" "بعد" احتلالها الضفةَ وغزةَ عام ١٩٦٧، وكأنّها قبل ذلك كانت ملتزمةً بالقوانين والأعراف الإنسانية والمدنية شأنَ فنلندا! ولذا يبدو وكأنّ معظم الإسرائيليين الذين شاركوا في النكبة أو شهِدوا أحداثَها قد أصيبوا بفقدان ذاكرةٍ مزمن.. وانتقائيّ.

وبسبب الهولوكوست (المحارق النازية) والظروف القاسية التي نجمتْ عنها، زعمت إسرائيل أنّها. خلافاً لأيّ دولة أخرى. كانت "مُجْبَرة" على حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقّهم في العودة إلى ديارهم وأراضيهم، حفاظاً على "الطبيعة اليهودية" للدولة. وتمضي الحجةُ الإسرائيليةُ بالقول إنّ تلك كانت الوسيلةَ الوحيدةَ للحفاظ على ملجإ آمنٍ ليهود العالم، "السوبر ضحايا" الذين لطالما عانوا عدمَ الأمان بين "الأغيار،" وإنّ هذا الهدف أهمُّ بكثير بطبيعة الحال من حقوق السكّان الأصليين، أي العرب الفلسطينيين. والحّق أنْ ليس ثمة اليومَ أيُّ دولة على وجه الأرض تستطيع أن تُفلِتَ بمثل هذا التفكير العنصريّ الوقح بحقّها في النقاء العرقيّ.

شرطي إسرائيلي يقوم بحراسة ومتابعة عمليات الهدم لبيوت الفلسطينيين في منطقة النقب، ٢٠٠٢. تصوير: "الاتحاد"

كما أنّ حرمان إسرائيل الفلسطينيين من حقّ العودة، بالإضافة إلى استحالة الدفاع عنه أخلاقيًا، يَكْشف عن تناقض أخلاقيّ فريد في أمور عدة. فالقانون الإسرائيليّ الذي ينصّ على حقّ كل يهود العالم في "العودة،" مثلاً، يَسْتند إلى كونهم طُردوا من فلسطين قبل أكثر من ألفيْ عام. إذن، حين تَمْنع إسرائيلُ اللاجئين الفلسطينيين من العودة، مع أنّهم طُردوا منذ ٥٧ عاماً فقط. وهذا ظلمٌ أحدثُ بكثيرٍ من الناحية الزمنية، كيْ لا نقولَ أكثرَ من ذلك. فإنها عملياً تقول إنّ الفلسطينيين لا يُمْكن أن يكون لهم الحقُّ نفسُه لأنّهم. ببساطة. ليسوا بشراً مساوين لليهود.

لقد أصيبت إسرائيل بالعمى نتيجة لغرور القوة، وللركون إلى راحة سريعة الزوال هي راحةُ الإفلات من كلّ عقوبة دولية. وعجِزتْ عن ضبط شهيّتها النهمة إلى التوسّع، بما يناقضُ أهدافُها الصهيونية الاستراتيجية نفسَها، فمَضتْ قُدُمًا بافتَراس آخر قطعة صغيرة من الأرض التي كان يُفْترض أن تشكّل الأساسَ الماديّ لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

كما نجح آلافُ الإسرائيليين المتحدِّرين من أجداد ألمان في التقدّم بطلب للعودة إلى ألمانيا، فنالوا الجنسيةَ الألمانيةَ، وتلقّوْا تعويضًا كاملاً عن ممتلكاتهم المنهوبة، وقَفَزَ عدد اليهود في ألمانيا من ٢٧ ألفًا في أوائل التسعينيات إلى أكثر من ١٠٠ ألف في العام ٢٠٠٢. [هآرتس، ٢٠٠٣/٦/١٧]

لكنّ قمة النفاق الأخلاقيّ تتجلّى في المثال التالي الوارد في صحيفة هآرتس: "قام يهود من أصل إسبانيّ، بعد أكثر من خمسة قرون على طرد أسلافهم من إسبانيا، بمطالبة الحكومة والبرلمان الإسبانييْن بمنحهم الجنسيةَ الإسبانيةَ... إنّ على إسبانيا أن تُقرّ قانوناً 'يعترف بأنّ المتحدِّرين من صُلب اليهود المطرودين ينتمون إلى إسبانيا، وَيردُّ إليهم الاعتبار،' على ما يقول نسيم جايون، رئيسُ الاتحاد العالميّ لليهود الشرقيين. بل هناك بعضُ اليهود الشرقيين احتفظوا بمفاتيح بيوت أجدادهم في إسبانيا...." [هآرتس، ٢٠٠٢/١٠/١٥]

ولكنْ يجب ألا نُنْكر أنّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة يناقِضُ شروطَ حلّ الدولتيْن عن طريق "التفاوض". فالمسار التفاوضي ضمن موازين القوى الحالية يَشْترط بالضرورة قبولَ إسرائيل بعودة الفلسطينيين؛ وهو ما لن يَحْصل أبداً. وهذا ما يجعل حقّ عودة الفلسطينيين كعبَ أخيل في أيّ صفقةٍ تخصّ ذلك الحلّ، ويَدْفعنا إلى القول إنّ حقّ العودة لن يُمْكن تنفيذُه إلاّ في إطار حلّ قائمٍ على دولة ديمقراطية علمانية واحدة. وهو حلّ سيُتيح لنا كشعًب أن نحوّل ضعفَنا قوة، ولاسيّما إذا قرّرنا اعتمادَ نهج المقاومة المدنية من أجل بناء هذه الدولة؛ فذلك سيُكسبنا دعماً عالمياً هائلاً ويُحوّل الصراعَ إلى نضالٍ واضحٍ من أجل التحرر والديموقراطية والمساواة والعدالة غيرً المنقوصة.

ب – استمرار احتلال الضفة وغزّة

كُتِب الكثيرُ عن جرائم إسرائيل في الضفة وغزة،[٣] ولذا سأكتفي هنا بالإشارة إلى أبرز تجسيد لعنصرية وظلم وعنف الاحتلال: الجدار الكولونيالي، الذي يختزل الأنسنة النسبية من قبل إسرائيل للفلسطينيين.

بالرغم من أنّ إسرائيل تحاول الآن أن تصف الجدارَ بأنّه حاجزٌ أمنيّ "يحميها من المفجّرين الانتحاريين،" فإنّ الواقع هو أنّ المسار الحاليّ للجدار المذكور ليس بدعةً أبداً. [يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٣/٥/٢٣] فقد اقترحه على آريل شارون "نبيُّ التهديد العربيّ السكانيّ،" العالِمُ الديموغرافيُّ أرنون سوفِرْ، الذي يُصرّ على أنّ ما يُنفّذ حالياً لجهة بناء الجدار هو من بنات أفكاره. ويعترف علناً بأنّ خطة الجدار قد رُسمتْ بهدفٍ واحدٍ لا غير: زيادةُ الأرض الفلسطينية الملحقة بإسرائيل، مع تقليلِ عدد "العرب" المصاحِب لتلك الزيادة.

على أنّ سوفِر ربّما يعطي نفسَه فضلاً أكبرَ مما يستحقّه. فقد كَشَفَ رون ناحمان، رئيسُ بلدية مستوطنة آرييل في الضفة الغربية، إلى جريدة يديعوت أحرنوت أنّ "خريطة الجدار ... هي الخريطة عينُها التي كنتُ أراها عند كل زيارة قام بها آرييل شارون إلى هنا منذ عام ١٩٧٨. وقد أخبرني أنّه ظلّ يفكّر فيها منذ عام ١٩٧٣." المعلوم أنّه لم تكن هناك "تفجيراتٌ انتحاريةٌ" آنذاك!

لكنْ على الرغم من الانتهاك الفاضح الذي يشكّله الجدارُ لحياة الفلسطينيين وبيئتهم وحقوقهم السياسية، فإنّ ثمة "إجماعاً شبهَ كليّ" في صفوف اليهود الإسرائيليين على دعمه [هآرتس، ٢٠٠٣/١٠/٣]. غير أنّ عدداً من الهيئات في إسرائيل "قلقةٌ" من أضرار الجدار... على الحيوان والنباتات "الإسرائيلية"! فوزيرةُ البيئة الإسرائيلية السابقة، يهوديت ناؤوت، احتجّت على الجدار قائلةً: "إنّ سياج الفصل يَقطع تواصُلَ المساحات المفتوحة، ويؤْذي المناظرَ الطبيعية، والحياةَ

النباتيةَ والحيوانيةَ، والممرّات البيئيةَ، وتصريفَ مياه الجداول... أنا بالتأكيد لا أريد أن أُوقفَ أو أُؤخّرَ بناءَ الجدار، لأنّه ضروريّ وسيُنقِذُ أرواحاً... بيْد أنّي في المقابل منزعجةٌ من الدمار البيئيّ الذي سيُحدثه.[هآرتس، ٢٠/٦/٢٠٠٣] ولهذا بذلتْ وزارتُها وسلطةُ حماية المنتزهات القومية الإسرائيلية مساعيَ حثيثةً لإنقاذ أرض كانت مخصّصةً لزراعة السوسن ولكنّها تضرّرتْ بسبب الجدار، فنقلتْها إلى محميّة أخرى. كما عَمدت الوزارةُ والسلطةُ المذكورتان إلى إنشاء ممرّات صغيرة للحيوانات، ومكّنَتا المياهَ من مواصلة التدفّق في الجداول. ومع ذلك ظلّ الناطقُ باسم سلطة المنتزهات غيرَ راض، بل اعترض بالقول: "إنّ الحيوانات لا تَعْلم بوجود حدودٍ الآن؛ فهي قد اعتادت مساحةً معيّنةً للعيش. وما يُقْلقنا أنّ تنوُّعَها الجينيّ سيتأثّر سلبًا، لأنّ المجموعات المختلفة لن تستطيع أن تتلاقح وتتناسل. إنّ عزْل المجموعات على جانبَي الجدار يَخْلق بالتأكيد مشكلةً جينيةً." [المصدر السابق]

لا عجبٍ، إذن، أن تجد واحدةٌ باتّزانِ شولاميت آلوني، وهي عضوٌ سابقٌ في الكنيست، لزاماً أن تقولَ: "ليست لدينا غُرفُ غازٍ ولا مَحارقُ جثث، لكنْ ليست هناك طريقٌ واحدةٌ ثابتة للقتل!" [هآرتس، ٦/٣/٢٠٠٣]

ج – سياسة إسرائيل في التمييز العنصري

إنّ الدعوة إلى المساواة الشاملة والصريحة بين العرب واليهود داخل مناطق ٤٨ أصبحتْ في عرف أكثر اليهود الإسرائيليين تساوي التمرد، إنْ لم نقل الخيانةَ. وقد سجّل قاض في المحكمة الإسرائيلية العليا مؤخّراً "أنّ من الضروريّ مَنْعَ يهوديّ أو عربيّ يطالِبُ بمساواة العرب في الحقوق [مع اليهود] من أن يَجْلس في الكنيست أو أن يُنْتخَبَ إليه." [٤] كما أَظْهر استطلاع حديث أجراه معهد إسرائيل للديموقراطية أنّ ٥٣ ٪ من اليهود الإسرائيليين يعارضون منح المساواة الكاملة للمواطنين الفلسطينيين داخل دولة إسرائيل، وأنّ ٥٧ ٪ يعتقدون أنّ على هؤلاءالفلسطينيين "أن يُشجَّعوا على الهجرة." وكانت إحدى الخلاصات الأساسية لذلك الاستطلاع هي أنّ اليهود الإسرائيليين عندما يقولون "نحن" فإنّهم بالكاد يَشْملون المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل.[هآرتس، ٢٢/٥/٢٠٠٣]

لم يكن حل الدولتين يوماً حلاً أخلاقياً. إذ كان في أحسن السيناريوهات، أيْ حتى لو طُبِّق قرارُ الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بحذافيره، لا يَبْحث سوى في معظم الحقوق المشروعة لأقلّ من "ثلث" الشعب الفلسطينيّ على أقلّ من "خُمْس" أرض فلسطين الانتدابية.

في ما يخصّ حقوقَ ملكية الأراضي، تحديدًا، فإنّ اللامساواة صريحة واضحة. "يُمنع بيعُ الشقق في أرض إسرائيل للأغيار،" قال رئيسُ حاخامات إسرائيل عام ١٩٨٦، على سبيل المثال.[هآرتس، ١١/١/١٩٨٦] والحال أنّ إسرائيل، في كلّ مجال حيويّ من مجالات الحياة، بما في ذلك قوانينُ الزواج والتنمية المدينية والتعليم، قد بنت نظاماً شاملاً للتمييز العنصريّ لا مثيلَ له اليوم في العالم أجمع ضد مواطنيها الفلسطينيين.

وعليه، وبالاستناد إلى كلّ الأبعاد التي ذكرت أعلاه، تتّضح استحالةُ الحفاظ على الوضع القائم، إمّا بسبب مقاومة الفلسطينيين أو بسبب الإدانة الدولية له، أو الاثنين معاً.

الخيار الثاني – التطهير العرقيّ

غالباً ما يتساجل رجالُ السياسة والمثقفون والإعلاميون الإسرائيليون في أفضل الطرق لمواجهة "الحرب" الديموغرافية مع الفلسطينيين. قلّةٌ فحسبُ من الإسرائيليين تُعارض الاعتقادَ بوجود أو ضرورة وجود مثل هذه الحرب. غير أنّ الدعوة الإسرائيلية العامة إلى إخضاع الديموقراطية للديموغرافيا [هآرتس، ١/٧/٢٠٠٢] استلزمتْ وتستلزم تبنّي آلياتٍ للحدّ من تزايد الفلسطينيين تُذكِّر بسياسات ألمانيا النازية.

وكمثال صارخٍ على ذلك، فقد اجتمع مجلسُ إسرائيل للديموغرافيا عام ٢٠٠٢ من أجل "تشجيع النساء اليهوديات في إسرائيل ـ ولا أحد غيرهنّ ـ على زيادة حَمْلهنّ للأطفال؛ وهذا مشروعٌ، إنْ كان لنا أن نَحْكم عليه بناءً على نشاط المجلس السابق، سيحاول أيضاً وقفَ الإجهاض [بين اليهوديات]،" بحسب جدعون ليفي في صحيفة هآرتس. هذا المجلس العالي الاعتبار، الذي يضمّ أبرزَ الأخصّائيين النسائيين والشخصيات العامة والعلماء والأطبّاء في إسرائيل، يركّز أساساً على كيفية زيادة اليهود بالنسبة إلى الفلسطينيين داخل مناطق ٤٨، وذلك باستخدام "وسائل لزيادة معدّل الخصوبة اليهودية ومنعِ الإجهاض." [هآرتس، ٩/٩/٢٠٠٢]

كما أنّ آرييل شارون، الذي يُقلقه التفوّق العدديُّ الوشيكُ للغالبية العربية بين الأردن والبحر المتوسط، ناشَدَ القادةَ الروحيين بأن يسهّلوا هجرةَ غيرِ العرب إلى إسرائيل حتى لو لم يكونوا يهوداً، وذلك لكي يقدّموا لإسرائيل "خزّانَ أمان" ضدّ السكان العرب المتزايدين.[الغارديان، ٣١/١٢/٢٠٠٢] وهذا ما يفسر ترحيب إسرائيل خلال عقد التسعينيات بمئات الآلاف من غير اليهود القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقاً.

ومع ذلك فإنّ الآلية الإسرائيلية المفضّلة دوماً للحدّ من ازدياد العرب كانت ومازالت التطهيرَ العرقيّ. وهذه الآلية التي مورستْ بشكل متواصل، وحظيتْ دائمًا بقبول إسرائيليّ عامّ، بُعثتْ حيّةً من الدّرَك الأسفل للصهيونية لتتبوّأ عرشَها. بل إنّ المؤرّخ الإسرائيلي الشهير بني موريس حاجَجَ العام الماضي بأنّ إخلاءَ فلسطين من سكّانها العرب الأصلين عام ١٩٤٨ "إخلاءً تاماً" كان يُمْكن أن يؤدّي إلى السلام في الشرق الأوسط.[الغارديان، ٣/١٠/٢٠٠٢] وهو ما استوجب ردًا من باروخ كيميرلنغ، الأستاذ في الجامعة العبرية، فكَتَبَ: "دعوني أمدّ منطق بني موريس فأقول:... لو كان البرنامجُ النازيُّ للحلّ النهائيّ للمشكلة اليهودية كاملاً، فمِنَ المؤكّد أنّ السلام كان سيَسُود اليومَ في فلسطين!" [الغارديان، ٥/١٠/٢٠٠٢]

ولكنْ، يتساءل المرء، لماذا لا تحقّق إسرائيل رغبتَها الآن في طرد بقية الفلسطينيين من وطنهم؟ المؤرخ الإسرائيلي التقدمي بامتياز إيلان بابي يقدّم جواباً مُقْنعاً: "إنّ الكوابح على التصرُّفات الإسرائيلية ليست أخلاقيةً ولا أدبيةً، بل تقنية. فكَمْ بإمكان إسرائيل فعلُه من غير أن تتحوّلَ إلى دولة منبوذة، ومن غير أن يُدْفع الأوروبيون إلى فرض عقوباتٍ عليها، أو أن يُجعلَ موقفُ الأميركيين المؤيّد لها صعباً جداً؟" [الأبزيرفر، ١٥/٦/٢٠٠٣]

ولكنّ هناك تفسيرًا آخرًا يكمل تفسير بابي ويتناغم معه، وهو أنّ إسرائيل حاليًا تتمتّع بأمريْن في وقتٍ واحد: فهي تطبّق على الأرض مزيجاً مُتقناً من الإجراءات التي تجعل حياة الفلسطينيين جحيماً لا يُطاق، فتَخْلق بيئةً تفضي إلى تطهير عرقيّ بالتدريج؛ ولكنّها في الوقت نفسه تتجنّب القيامَ بمشهدٍ دراماتيكيّ يُجفل العالَمَ ويدعوه إلى شجب أفعالها وفرضِ العقوبات عليها.[٥]

الخيار الثالث – الدولة الواحدة

إذا وضعنا جانباً طبيعةَ إسرائيل الكولونيالية، فإنّ السؤال هو: هل تستطيع دولةٌ تُصرّ على النقاء الإثنيِّ، وعلى القمع المؤسّساتيّ والممنهج لحقوق الأقليات، أن تُصنّف كدولة ديموقراطيةً؟ حتى آبراهام بورْغ، وهو زعيم صهيونيّ صميم، توصل إلى الجواب الذي طرحه الفلسطينيون منذ البداية. فبعد أن هاجم القيادةَ الإسرائيليةَ بوصفها "عصابةً لا أخلاقيةً،" أكّد أنّ على إسرائيل، التي "ترتكز إلى دعامات من الفساد، وإلى أسس من القمع والظلم،" أن "تُسقطَ أوهامَها وتختارَ بين القمعِ العنصريّ والديموقراطية".[الغارديان، ١٥/٩/٢٠٠٣]

بغضّ النظر عمّا يقوله المنافقون والأنبياءُ الدجّالون من الفلسطينيين أو العرب، فإنّه لا أمل لإسرائيل، كدولة إقصائية كولونيالية–استيطانية،[٦] بأن تُقبَل من قبل ضحاياها أو بأن يَغْفروا لها أبدًا اجتثاثهم من أرضهم وتدمير مجتمعهم. وعليها أن تعْلم أنّ مغفرة هؤلاء وحدهم هي ما يهم في نهاية المطاف.

لكنّ على الفلسطينيين، بل وعلى جميع العرب الذين وقَعوا ضحيةَ إسرائيل، وبرغم الألم والحرمان والغضب التي تولّده هذه الأنسنةُ النسبيةُ في صدورهم، أن يميّزوا بين العدل والثأر: فالأول يؤدّي إلى إزالة الاستعمار والظلم بشكل أخلاقيّ، في حين أنّ الثاني ينحطّ إلى دوّامة لا تنتهي من اليأس واللا أخلاقية. يكتب باولو فريري ما يلي: "إنّ نزع الأنسنة dehumanization، الذي لا يَصِمُ فقط مَنْ سُلبتْ منهم إنسانيتُهم بل يَصِمُ أيضًا (وإنْ بطريقة مختلفة) مَنْ سَلَبوها، هو تشويهٌ للرسالةِ الهادفة إلى أن نصبح بشراً بشكل أكثرَ اكتمالاً... إنّ النضال من أجل الأنسنة ممكنٌ فقط لأنّ نزعَ الأنسنة... ليس قَدَراً معطًى بل نتيجةٌ لنظام ظالم يولِّد العنفَ في القّامعين، فيَنْزعُ بدوره الإنسانيةَ عن المقموعين... ومن أجل أن يكون لهذا النضال معنًى، فإنّ على المقموعين... ألاّ يتحوّلوا قامعين للقامعين، وإنّما أن يعيدوا الإنسانيةَ إلى الطرفين." [٧]

يجب ألا نُنْكر أنّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة يناقِضُ شروطَ حلّ الدولتيْن عن طريق "التفاوض". فالمسارِ التفاوضي ضمن موازين القوى الحالية يَشْترط بالضرورةٍ قبولَ إسرائيل بعودة الفلسطينيين؛ وهو ما لن يَحْصل أبداً. وهذا ما يجعل حقّ عودة الفلسطينيين كعبَ أخيل في أيّ صفقة تخصّ ذلك الحلّ، ويَدْفعنا إلى القول إنّ حقّ العودة لن يُمْكنَ تنفيذه إلاّ في إطار حلّ قائمٍ على دولة ديمقراطية علمانية واحدة.

إذا رفضنا الإنسانية النسبية من أيّ جهة أتت، وأصرينا على الاتّساق الأخلاقيّ، سنجد أنّ أكثر الوسائل أخلاقيةً لتحقيق سلام عادل ودائم في أرض فلسطين التاريخية هي بناءُ دولةٍ علمانيةٍ ديموقراطيةٍ بين الأردن والبحر المتوسط، ترتكز على الإنسانية المتساوية ومن ثم على الحقوق المتساوية بعد زوال جميع أشكال الاضطهاد الصهيوني.

وإذا وضعنا الأخلاقيات جانباً، سنرى أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو الأكثر منطقية كذلك من بين جميع الأشكال المطروحة للدولة الواحدة، من "إسرائيل الكبرى" حتى "الدولة ثنائية القومية". إن مفهوم ثنائية القومية binationalism تحديدًا (في سياق الصراع العربي–الصهيوني) هو الأضعف منطقيًا. فهو يُطرح -- بحسن نية أو بسوئها -- دون إدراك أنه يستند أساساً إلى اعتقاد خاطئ، وهو أنّ "القومية الإسرائيلية" معرّفة. حتى هذه اللحظة، ولأسباب جوهرية في الأيديولوجية الصهيونية، لا يوجد تعريف مقبول لهذا المصطلح. وحدها "القومية اليهودية" هي التي يعترف بها الصهاينة. ولذلك، على سبيل المثال، "لدى وزارة الداخلية الإسرائيلية قائمة من ١٣٧ قومية، بما فيها أبخازي، أشوري، وسامري – ولكنك لن تجد 'إسرائيلي' من ضمنها. لا تعترف دولة إسرائيل بوجود قومية 'إسرائيلية' ... حتى المحكمة العليا [في إسرائيل] في عام ١٩٧٠ حكمت بعدم وجود شيء اسمه قومية إسرائيلية".[هآرتس، ٢٨/١٢/٢٠٠٣]

حتى لو قبلنا جدلاً بالتعريف الصهيوني ليهود العالم كأمة (وهذا مفهوم إشكالي ويتسم بالعنصرية)، وحتى لو اعترفنا بحقّ هذه "الأمة اليهودية" في تقرير المصير في فلسطين (وهذا بحد ذاته يحتوي على تناقض منطقي، عدا عن نفيه حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه)، كيف نطبق الثنائية القومية بين الشعب العربي–الفلسطيني من جهة، ويهودِ العالم من جهة ثانية؟ كما أننا لا نستطيع أن نفرض على اليهود–الإسرائيليين وحدهم أن يُعرّفوا أنفسَهم كأمة، فغالبيتهم الساحقة ترفض هذا التعريف، لأنّه يناقض المقدّمةَ المنطقيةَ الأساسيةَ للصهيونية. وهل يمكن اعتبار "الإسرائيليين" جميعًا (أي بمن فيهم العرب) أمة؟ بالتأكيد لا، لأنّ ذلك ـ عدا افتراقه الجلي عن الصهيونية ـ سيَشْمل الأقليةَ الفلسطينية (٢٠٪) القاطنةَ بين ظهرانيهم، وهذا ما لا يمكن قبوله من قبل الصهيونية.

من كل ما تقدم، أستنتج أنّ الحلّ القائمَ على دولة ديمقراطية واحدة، عدا عن كونه الأكثر أخلاقية والأكثر تماسكاً من الناحية المنطقية، فهو الأكثر قدرة على إتاحة فرصةً حقيقيةً لإنهاء الاستعمار والاضطهاد في فلسطين التاريخية من غير أن يتحوّل الفلسطينيون إلى قامعين لقامعيهم. وانسجاماً مع هذه الرؤيا سيكون على فلسطين الجديدة هذه:

– أن تتيح وأن تسهّل، لكلّ اللاجئين الفلسطينيين، العودةَ والتعويضَ عمّا خسروه، لكون ذلك هو التعويضَ الأخلاقيّ الوحيد الذي يَقْبله الفلسطينيون مقابلَ ما عانَوْه طوال عقود. غير أنّ على مثل هذه العملية أن تتمسّك، في كلّ الأوقات، بالواجب الأخلاقيّ في تجنُّب إلحاق أيّ معاناة ظالمةَ أو غيرِ ضروريةٍ باليهودِ في فلسطين.

– أن تَمْنح حقوقَ المواطنة الكاملة والمطلقة والمساوية لكلّ المواطنين، عرباً ويهوداً.

– أن تَحْترم، وتشرّع، بل وتغذّي، الخصوصياتِ الثقافيةَ والدينيةَ والإثنيةَ، والتقاليدَ الخاصةً بكلّ مجموعة، مع الحرص على الوعي الكامل بالانتماء إلى سياقٍ عربيّ أشمل.

وعلى الإسرائيليين ألاّ يَعْتبروا هذا التحدي الأخلاقيّ الفلسطينيّ لوجودهم الاستعماريّ تهديدًا وجوديًا لهم هُمْ، كبشر، بل دعوة سمحاء إلى تفكيك الطبيعة الكولونيالية للدولة، وإلى إتاحةِ الفرصة أمامهم كيهود في فلسطين للتمتّع بحالةٍ سويّةٍ بوصفهم بشرًا متساوين ومواطنين متساوين مع الفلسطينيين في دولة ديموقراطيةٍ علمانيةٍ، لا أسياد فيها ولا عبيد، قادرة أن تكون أرضًا واعدة حقاً لا "أرض ميعاد" كاذبة.



أطفال لاجئون فلسطينيون في مخيم شعفاط للاجئين، القدس.
تصوير: نتالي بوردو / بديل.

---

* عمر البرغوثي هو محلل سياسي وناشط في مجال المقاطعة كأحد أشكال المقاومة. يْدرس الفلسفة في جامعة تل أبيب، وموضوعُ بحثه: "نظرة أخلاقية إلى الدولة الديموقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية".

هذا المقال هو ملخص لمقال مطوّل نشر أصلا في مجلة الآداب اللبنانية (عدد ٢-١ ٢٠٠٤ /).

مراجع وهوامش:

[1] بيّنتْ عدةُ أبحاث آثارية أنّ معظم قصص التوراة التي يستخدمها الصهاينةُ لتعزيز حقّهم في فلسطين لم تستندْ إلى شواهد من تاريخ هذه المنطقة "المبنيّ على أدلّة مباشرة من علم الآثار والجغرافيا التاريخية، وتَدْعمه تناظراتٌ مستقاةٌ أساسًا من الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع واللسانيات،" على نحو ما كتب عالمُ الآثار توماس ل. تومپسون HYPERLINK "http://www.bibleinterp.com/articles/copenhagen.htm" www.bibleinterp.com/articles/copenhagen.htm

[2] "The Origins and Evolution of the Palestine Problem،" UN Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People، HYPERLINK "http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/aeac80e740c782e4852561150071fdb0؟OpenDocument" http://domino.un.org/UNISPAL.NSF/0/aeac80e740c782e4852561150071fdb0؟OpenDocument

[3] على سبيل المثال، انتهى فحصُ منظمة العفو الدولية لتصرّفات إسرائيل أثناء الانتفاضة الحالية إلى الاستنتاج التالي: "هناك نسقٌ من الانتهاكات المريعة لحقوق الإنسان التي يُمْكن أن تُعتبر جرائمَ حرب." HYPERLINK "http://www.cnn.com/2000/WORLD/meast/11/01/mideast.amnesty.reut" www.cnn.com/2000/WORLD/meast/11/01/mideast.amnesty.reut

[4] Edward S. Herman، Israeli Apartheid And Terrorism، Z–Magazine، 29 April 2002. HYPERLINK "http://zena.secureforum.com/Znet/ZMag/articles/may94herman.htm" http://zena.secureforum.com/Znet/ZMag/articles/may94herman.htm

[5] يَشْرح الناشطان السلاميان غادي الغازي وعزمي بدير أنّ الترانسفير "ليس بالضرورة لحظةً دراماتيكيةً، لحظةً يُطرد فيها الناسُ ويفرّون من مدنهم وقراهم. إنّه ليس بالضرورة انتقالاً مخطّطًا له ومنظّمًا بدقة، بباصات وشاحناتٍ مليئةٍ بالناس... الترانسفير عمليةٌ أعمقُ من ذلك، عمليةُ دبيب بعيدةٌ عن الأنظار... المكوِّنُ الأساسيُّ فيها هو التقويضُ التدريجيّ للبنية التحتية لحياة السكان الفلسطينيين المدنية في مناطق 76: خَنْقُها المتواصلُ بالإغلاقات والحصارات التي تَمنع الناسَ من الوصول إلى أعمالهم أو مدارسهم، ومن تلقّي الخدمات الطّبية، وتَمْنع خزّاناتِ الماء وسياراتِ الإسعاف من العبور، الأمرُ الذي يعيد الفلسطينيين إلى عصر الحمار والعربة. هذه الإجراءات مجتمعةً تُضْعف تحكُّمَ السكان الفلسطينيين بأرضهم." Ran HaCohen، "Ethnic Cleansing: Past، Present، and Future،" www.Antiwar.com، December 30، 2002.

[6] حتى ميرون بنفنيستي، نائب رئيسُ بلدية القدس سابقًا، يصرّح بالتالي: "القصة الأساسية هنا ليست بين حركتيْن قوميتيْن تواجه واحدتُهما الأخرى... بل بين أبناء البلاد والمستوطنين. إنّها قصةُ أصلانيين يشعرون أنّ الناس القادمين من وراء البحار اخترقوا موطنَهم الطبيعيّ وسلبوهم ما يَمْلكون." راجعْ: Ari Shavit، "Cry، the Beloved Two–State Solution،" Ha'aretz، August 10، 2003

[7] Paulo Freire، Pedagogy of the Oppressed (NY: Herder Herder، 1972)، p. 28.

إشكالية حل الدولتين وحلم الدولة الديموقراطية الواحدة!

بقلم: نصّار إبراهيم *

شكلت قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة على المستوى السياسي والتاريخي جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. انها تجسيد سياسي وانساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطاً معيارياً على أساسه يمكن قياس عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الافراد.

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن موضوع النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر الصهيوني في الممارسة الايدولوجية والسياسية يدرك هذه الحقيقة، وعليه فأنه يعتبر حق العودة خطاً أحمرا يهدد المشروع الصهيوني برمته، ولهذا يصر الطرف الاسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الانسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية.

ضمن هذا المنطق فإن إسرائيل تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الاسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة الى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم الاصرار الاسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، وبالتالي وضع جميع قضايا الحل النهائي على جدول النقاش، والمقصود بذلك، أن جميع القضايا المتعلقة بالصراع قبل حرب الايام الستة عام ١٩٦٧ تعتبر خارج النقاش والبحث.

وهذا معناه العملي، أن قضايا التفاوض والحل محصورة فقط بما بعد عام ١٩٦٧، وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الدولة الفلسطينية على ما يمكن الاتفاق عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يمكن الاتفاق عليه على هذا الصعيد محكوم وفق المنطق الاسرائيلي بمرجعية القوة وتحكم الحلف الاسرائيلي- الامريكي بعملية التفاوض. هذه الحقيقة هي التي دفعت وتدفع أي مشروع أو محاولة لانهاء الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي نحو دوائر الازمة والانحباس وانسداد الامن. ينطبق هذا على أتفاقات أوسلو، وتقرير ميتشيل وبعدها خارطة الطريق وأخيراً وثيقة جنيف. فالتقييم الموضوعي لجميع هذه المشاريع أنها ولدت وهي تحمل بذور مأزقها وفشلها في منطلقاتها ومرجعياتها واهدافها.

إن قضايا التفاوض والحل محصورة فقط بما بعد عام ١٩٦٧، وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الدولة الفلسطينية على ما يمكن الاتفاق عليه في الضفة الغربية وقطاع غزة. وما يمكن الاتفاق عليه على هذا الصعيد محكوم وفق المنطق الاسرائيلي بمرجعية القوة وتحكم الحلف الاسرائيلي-الامريكي بعملية التفاوض. هذه الحقيقة هي التي دفعت وتدفع أي مشروع أو محاولة لانهاء الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي نحو دوائر الازمة والانحباس وانسداد الامن. فالتقييم الموضوعي لجميع هذه المشاريع أنها ولدت وهي تحمل بذور مأزقها وفشلها في منطلقاتها ومرجعياتها واهدافها.

انها تنطلق من خط بداية مشوّه، انها تتحدث عن السلام والحلّ النهائي في الوقت الذي تتحرك فيه وفق شروط القوّة الاسرائيلية، وبالتالي أصبحت العملية السياسية هي الترجمة العملية للعنف العسكري، وبهذا تحوّلت الى أداة تستخدم لتبرير ما تفرضه اسرائيل من حقائق ميدانية سواء على صعيد السياسة أو الديمغرافيا. وما دامت مشاريع الحل السياسي المطروحة تستهدف القفز عن الأسئلة والاشكالات الكبرى للصراع، وخاصة الحقوق الوطنية الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة لملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي اقتلعوا منها بقوة السلاح والارهاب المنظم، إذن فمن الطبيعي أن تتحول إلى ميدان سياسي يسعى لشطب الثوابت الفلسطينية من جانب وتأكيد الرؤية والأهداف الإسرائيلية من جانب آخر.

تأسيساً على ما تقدم يمكن ادراك وفهم المأزق أو الاشكالية العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين وفق المنطق الامريكي- الإسرائيلي والمهادنة الفلسطينية في ظل العجز العربي والتواطؤ الأوروبي. ويمكن الحديث بقوّة عن نقلة استراتيجية تاريخية في حل الصراع لو جاء حل الدولتين وفق مرجعية واضحة أساسها: قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وانسحاب إسرائيل الى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، بعد إزالة كل المستوطنات الصهيوينة من الضفة والقطاع والقدس.



رجل أمن فلسطيني يقف أمام مبنى المقاطعة المدمّر، بيت لحم ٢٠٠٢. تصوير: بديل

غير أن الممارسة السياسية والعملية لإسرائيل تذهب عكس ذلك تماماً، فالدولة التي يتغنى بها بوش وشارون ما هي إلا مصيدة وأداة لإنهاء وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة. فأي دولة تلك التي تتحدد حدودها الآن عبر جدار الفصل العنصري؟ بما يعنيه ذلك من قضم وهضم المزيد من الاراضي الفلسطينية. هذا الى جانب الموقف الاسرائيلي المعلن حول استحالة تفكيك التجمعات الاستيطانية الكبرى وضرورة ضمها الى إسرائيل بما يترتب على ذلك من نهب المزيد من الارض والاحواض المائية الاستراتيجية وتمزيق الوحدة الجغرافية والسكانية للضفة والقطاع، هذا إلى جانب مشاريع تهويد القدس وتغيير بنيتها الجغرافية والبشرية لصالح الشروط الاسرائيلية.

أما حق العودة، فهو خارج النقاش، لأنه وفق الرؤية الإسرائيلية يعني تدمير مشروع الدولة اليهودية- الصهيونية. هذه الرؤية تم تبنيها أيضاً من قبل الإدارة الامريكية. إذن نحن أمام مشروع سياسي لإنهاء الصراع على أساس الإقرار بانجازات المشروع الصهيوني التوسعي ومكافأة الاحتلال، والاعتراف الواضح بهزيمة النضال الفلسطيني وبالنتيجة القبول بسياسة الأمر الواقع وأن ليس بالامكان أفضل مما كان.

هذه هي معالم المشهد السياسي للمرحلة الراهنة، وأية تحركات سياسية تجري ضمن هذا النسق انما هي تحركات تستهدف المناورة وإجراء بعض التعديلات الطفيفة والشكلية التي لا تمس مشروع السيطرة والهيمنة الاسرائيلية. في ضوء هذه القراءة التي حملتها التجربة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن يطرح السؤال الرئيسي: ما هو البديل إذن؟ وكيف سيتم التعامل مع تحديات اللحظة ارتباطاً بالأهداف الاستراتيجية؟

إن المسألة الأسياسية التي يجب التأكيد عليها هنا هو أنه يجب التعامل مع ما يجري باعتباره عنوان صراع ونضال وطني، وعدم الانطلاق من نقطة التسليم بما يجرى، ذلك أن التناقضات في الواقع أكبر وأكثر تعقيداً من مجرد الحوار السياسي أو صياغة المشاريع السياسية لانهاء الصراع. وعليه، فإن مواجهة مشروع الدولة الفلسطينية الهزيل وفق الرؤية الاسرائيلية الامريكية، يصبح مسألة حيوية، على قاعدة التمسك بقرارات الشرعية الدولية وورقة المقاومة والصمود ورفض الاشتراطات الاسرائيلية.

بهذه العملية النضالية نحافظ على دينامية الفعل والمبادرة والانتقال من حالة الدفاع ورد الفعل السلبي إلى حالة المبادرة والهجوم السياسي بكل اشكاله. المهم، صدّ المشروع الامريكي-الإسرائيلي لانه مشروع يفتقد للشرعية كما يفتقد لشروط النجاح السياسي والأهم من كل ذلك انه يفتقد للأساس الأخلاقي والقانوني والإنساني. ارتباطاً بهذا، فإن التمسك بثوابت الحقوق الفلسطينية وفي مقدمتها حق العودة للاجئين الى ديارهم هو عامل الصمود والوحدة الوطنية الجوهري.

وفي الوقت الذي يواصل فيه الشعب الفلسطيني نضاله والتفافه حول الهدف المرحلي وهو إنهاء الاحتلال عن الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. يجب نقل النقاش والنضال الى مستوى استراتيجي بما يتعلق بحق العودة ومواجهة الطابع الصهيوني أو اليهودي لدولة إسرائيل ودورها الكولونيالي في المنطقة كأداةٍ أو كجزءٍ من المشروع الإمبريالي الذي يجري الترويج له في الشرق الاوسط. فالأسئلة الكبرى والصعوبات العميقة التي حملها الصراع العربي- الصهيوني والصراع الفلسطيني- الاسرائيلي منذ بداياته الاولى، لا يمكن حلها أو تجاوزها إلا بمشروع ديموقراطي- انساني- تقدمي شامل هو النقيض للمشروع الصهيوني على كل المستويات. نقول ذلك ونحن ندرك الحقائق الجديدة التي رافقت الصراع على مدار عقوده الممتدة في الزمان والمكان.

بهذا المعنى، وضمن هذا السياق يمكن مقاربة مفهوم الدولة الديموقراطية الواحدة على عموم أرض فلسطين التاريخية، انها عملية ارتقاء انساني وسياسي كبرى نحو مساومة أو حلٍ تاريخي يستند إلى حقائق الواقع وجذور الصراع التاريخية، ويقدم إجابات على الأسئلة المعقدة بالمعنى التاريخي والسياسي والانساني. فالدولة الديموقراطية الواحدة تصبح بمثابة الحلم الجميل الذي يتجاوز مناورات اللحظة، كما يتجاوز التفكير والثقافة السياسية العنصرية أو الشوفينية.

ومن خلال هذا الحّل التاريخي يمكن السير نحو حلٍ منطقيٍ وعادلٍ لقضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم، كما يمكن الإجابة على حاجة الاسرائيليين بالعيش على هذه الأراض على قاعدة المساواة والتكافؤ كمواطنين طبيعيين، وأيضا التعامل مع إشكالية العلاقة بين دولة إسرائيل ومحيطها العربي، وفي سياق كل ذلك الاجابة على مضمون الدولة باعتبارها دولةً ديمقراطيةً لكل مواطنيها. الى جانب ذلك فان هذا الحل يفتح المجال على عملية تاريخية لتصفية كل هذا الحشد الهائل من الحقد والدماء والظلم، الأمر الذي يضع الشرق الأوسط على عتبة مرحلة تاريخية أساسها السلام والحرية والتنمية بعيداً عن سياسية الهيمنة والسيطرة والإقصاء.

بقدر ما أن حل الدولة الديمقراطية الواحدة يستجيب لحقوق الشعب الفلسطيني، فإنه يستجيب وبصورة سياسية وإنسانية عميقة لحل إشكالية المسألة اليهودية على قاعدة التعايش والاندماج في المنطقة، الأمر الذي لم يقدمه الحل الإمبريالي للمسألة اليهودية في أوروبا، وبالتالي قام بتصديرها إلى الشرق الاوسط.

وبقدر ما أن هذا الحل يستجيب لحقوق الشعب الفلسطيني، فإنه يستجيب وبصورة سياسية وإنسانية عميقة لحل إشكالية المسألة اليهودية على قاعدة التعايش والاندماج في المنطقة، الأمر الذي لم يقدمه الحل الإمبريالي للمسألة اليهودية في أوروبا، وبالتالي قام بتصديرها إلى الشرق الاوسط.

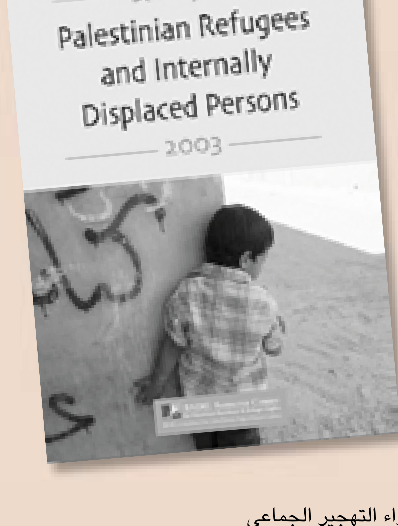
ما هو مطروح في هذه المقالة هو مجرد قراءة وأفكار تستدعي الحوار والنقاش، فهنالك مستويات أخرى للنقاش ليس هنا مجالها، من نوع: ما هي التجليات العملية لتبني هذه الرؤية، وما هو دور الحركة الوطنية الفلسطينية، وأيضاً ما هي الترجمات العملية لكل ذلك على صعيد المجتمع الاسرائيلي، وهل يمكن إطلاق عملية تفاعل شاملة في المجتمعين الفلسطيني والاسرائيلي، وأين سيكون دور العامل الدولي، وأيضا العربي..؟ أسئلة كثيرة ليس بمقدور هذه المقالة معالجتها، إلا أن ما نستهدفه من هذا النقاش هو إطلاق العقل لرؤية أكثر وضوحاً اتجاه ما يجري بعيداً عن الأوهام والاحلام الزائفة، وفي ذات الوقت الانتباه الى أن الفكرة يجب رؤيتها في سياقها التاريخي- الاجتماعي- السياسي بعيد المدى.

* نصار إبراهيم هو كاتب وباحث فلسطيني في مركز المعلومات البديلة، وهو محرر مجلة رؤية أخرى الصادرة باللغة العربية، ومجلة "News From Within" الصادرة باللغة الانجليزية. السيد إبراهيم هو ايضا مدير مركز جدل الثقافي.

صدر حديثاً عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون: مسح شامل للعام ٢٠٠٣

اللغة: الإنجليزية (وقريباً بالعربية)
عدد الصفحات: ٢١٨
الحجم: A٤
المؤلف: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
تحرير: نهاد بقاعي وتيري رمبل
ISSN: ١٦٧٩ - ١٧٢٨



يوفر المسح الشامل للقارئ خلفية عامة عن إحدى أكبر مجموعات اللاجئين والمهجرين في العالم وأطول قضايا اللجوء عمراً حتى يومنا هذا. في العام ٢٠٠٣، قدّر أن اثنين من كل خمسة لاجئين في العالم هم من الفلسطينيين. وكذلك قدر عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا عن ديارهم وممتلكاتهم في سياق الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني منذ العام ١٩٤٨، بمن فيهم الأحفاد بحوالي ٧,٥ مليون فلسطيني.

المسح الشامل للعام ٢٠٠٣ يشتمل على نظرة تفحصية لأوضاع اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين على أسس نظرية. حيث يوفر الأول من هذا المسح خلفية تاريخية مقتضبة حول الأسباب الحقيقية من وراء التهجير الجماعي للفلسطينيين. بينما يتطرّق الفصل الثاني إلى الخصائص الديمغرافية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين. أما الفصل الثالث فيزوّد القارئ بالمعلومات الأساسية حول الأوضاع المعيشية لهم.

الفصلين الرابع والخامس من المسح الشامل يتناولان قضيتي الحماية والمساعدة الدوليتين. وأخيراً يشتمل الفصل السادس على خلفية عامة حول إطار الحل الدائم لقضية هؤلاء اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

وتجدر الإشارة إلى أن كل فصل من فصول المسح يشتمل على خلفية معلوماتية أساسية وكذلك على المستجدات التي طرأت منذ العام السابق. وكذلك يوفّر المسح مجموعة من التوصيات فيما يتعلّق بتنفيذ استعادة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين لحقوقهم في سياق حلٍ عادلٍ وشامل للصراع في الشرق الأوسط.

ويحاول هذا المسح، الذي يصدر سنوياً عن مركز بديل، توجيه الأنظار إلى قضية شح الم**علومات أو تشويهها فيما يخص اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وكذلك يعتبر كمواجهة للجدليات السياسية الهدّامة التي تقترح إمكانية حل قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين خارج نطاق القوانين والممارسات الدولية التي كانت أساساً لحل معظم حالات اللجوء الأخرى حول العالم.**
المعلومات المتوفرة في هذا المسح تم تجميعها من عدة مصادر منشورة وغير منشورة وتقدّم أحدث المعلومات المتوفرة لمركز بديل وقت صدور المطبوعة.

سد الثغرات في الحماية الدولية الممنوحة للاجئين الفلسطينيين في الدول الموقعة على اتفاقية اللاجئين للعام ١٩٥١

اللغة: الإنجليزية
عدد الصفحات:٤٨٨
الحجم: ١٦,٥*٢٣
المؤلف: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
ISSN: ٦ - ٠٠ - ٣٣٩ - ٩٩٥٠

يغطي هذا الكتاب المشاكل وثغرات الحماية التي تواجه اللاجئين الفلسطينيين ممن يبحثون عن الحماية في سياق المعاهدة الدولية للعام ١٩٥١ و/أو المعاهدة الدولية الخاصة بعديمي الجنسية في الدول الثالثة في العالم العربي. ويهدف هذا الكتاب إلى تعزيز عملية تطبيق معايير الحماية القانونية التي تنطبق على اللاجئين الفلسطينيين، وبالتحديد الحق في احتوائهم ضمن المادة (١د) من معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١.

ويشتمل الكتاب على سبعة فصول، يوفّر الفصلين الأول والثاني منها خلفية معلوماتية ذات صلة باللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي الذي وضعته الأمم المتحدة لحماية ومساعدة اللاجئين (مثل لجنة التوفيق الدولية حول فلسطين، الأونروا، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين)

أما الفصلين الثالث والرابع فيركّزان على التعريف وتفسير الوثائق والمعايير الدولية ذات العلاقة (مثل معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١، بما فيها المادة ١د، والمعاهدة الدولية الخاصة بالأشخاص عديمي الجنسية للعام ١٩٥٤).

ويزوّد الفصلين الخامس والسادس القارئ بخلفية عامة، ونتائج واستخلاصات دراسة المقارنة التي أجراها مركز بديل حول الممارسات الوطنية ذات العلاقة بحماية اللاجئين الفلسطينيين في ظل الوثائق والأدوات الدولية ذات الصلة.

وأخيراً، يوفّر الفصل السابع ملخّصاً لتوصيات مركز بديل لجسر الهوة والثغرات في الحماية ولتحسين نوعية الحماية المتوفرة للاجئين الفلسطينيين.

هل تتعارض الحقوق الإسرائيلية مع حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة؟ تحديد الجدليات الممكنة

اللغة: الإنجليزية (وقريباً بالعربية)
عدد الصفحات: ٣٤
الحجم: A٤
الناشر: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
المؤلف: مايكل كيغان، جامعة تل أبيب
ISSN: ١٦٦٠ - ١٧٢٨



في ورقة العمل هذه، عمل الخبير في القانون الدولي "مايكل كيغان" على تطوير فكرة "تعارض الحقوق" كأداة لتناول الاعتراضات الإسرائيلية على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية. وتبدأ هذه الورقة من الفرضية القائلة بأن "حق العودة" قائم ويجب على إسرائيل قبوله بغية التوصل لحل عادل ودائم يتوافق مع القوانين والقرارات الدولية. بدلاً من الخوض في الجدليات الفلسطينية حول هذا الحق.

وتهدف هذه الورقة إلى استعراض ادعاءات اليهود أو الإسرائيليين التي لا يمكن أن تتوافق مع عودة اللاجئين، فغالبية المجتمع الإسرائيلي تفهم طرح قضايا حقوق الفلسطينيين على أنها إنكارٌ للمصالح الإسرائيلية.

ولأن الفلسطينيين يسندون حقهم في العودة على القوانين الدولية، فمن الممكن للعديد من الإسرائيليين الاستنتاج بأن القانون الدولي لن يترك لهم المجال لتلبية رغباتهم. لذا فإن ورقة العمل هذه قد أخذت تعارض الحقوق بعين الاعتبار، فبالإمكان الإقرار بمصالح كلا الطرفين، وبالإمكان تقييم هذه المصالح بميزان القوانين الدولية ذات الصلة. بهذه الطريقة، ستتاح الفرصة للحوار لكلا الإسرائيليين والفلسطينيين ممن يريدون حلاً عادلاً ودائما للصراع، وكذلك يعتبر رداً على المثقفين الإسرائيليين الذين ينادون بعدالة المطالب الفلسطينية بينما يبحثون عن حجج ومبررات لمعارضة التنفيذ الكامل لحق الفلسطينيين في العودة.

إدارة فلسطين: تاريخ من التشريع اليهودي-الإسرائيلي لمصادرة الأراضي والبيوت في فلسطين.

إصدار: مركز حقوق السكن والإخلاء (COHRE) في جنيف و بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، أيار ٢٠٠٥. يقع الكتاب في ٢٤٢ صفحة من القطع الكبير. اللغة: انكليزي.



تكشف هذه الدراسة أساساً التفاصيل الدقيقة لكيفية قيام القادة الصهاينة ومن بعدهم الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة باستغلال القوانين العثمانية والبريطانية بالإضافة إلى الجهاز القانوني الإسرائيلي من أجل تجريد الفلسطينيين من أملاكهم وأراضيهم. كما توثق الدراسة أيضاً قيام اسرائيل ببناء إطار قانوني كامل يحاول تبرير سياساتها المفضوحة في مصادرة الأراضي.

تعتبر هذه الدراسة مصدراً غنياً ومرجعاً للباحثين والإعلاميين والخبراء القانونين وكذلك لنشطاء حقوق الإنسان والسياسيين وصناع القرار.

٤٣ ساعة في صبرا

بقلم: د. بيان نويهض- الحوت *

في الذكرى الثالثة والعشرين لمجزرة صبرا وشاتيلا ما زال المجرمون الذين قاموا بارتكاب المجزرة، والذين ساندوهم، وسلحوهم، وقاموا بحمايتهم، وأدخلوهم الى المنطقة، ثم تمكنوا من الادعاء أمام العالم من أنهم "لم يروا ولم يسمعوا ولم يشاهدوا"، ما زالوا من غير محاكمة. وإن كان هناك من يكتفي بالتقرير الإسرائيلي الرسمي، ففي هذا التقرير نفسه ورد أن التقارير التي كتبها ضباط إسرائيليون إلى رؤسائهم لم تصل الى أيدي الكبار أمثال بيغن وشارون! إذا، فالسؤال الرئيسي "من المسؤول؟" ضاع مع ضياع محاكمة "عادلة".

وبعد أن تمكنت . بعون الله . من إصدار كتابي بالعربية عن صبرا وشاتيلا سنة ٢٠٠٣، ثم بالإنكليزية في السنة التي تلتها، سئلت مرات عديدة: "كيف عشت أكثر من عشرين عاماً مع تفاصيل كل ما حدث"؟ أما السؤال في ثنايا السؤال فكان: "ألم تصابي بانهيار"؟ وجوابي كان أن معايشة التفاصيل هي حقاً تجربة عذاب متواصل، لكن الحقائق التي تتكشف من خلال العذاب والتأمل والمقارنة تستحق المعاناة؛ والواقع أنني ما عشت كل تلك السنوات مع التفاصيل، فجمع الشهادات والوثائق والأسماء وإجراء الدراسة الميدانية، كل ذلك استغرق السنوات الثلاث التي أعقبت المجزرة، قمت بعدها بإخفاء ما لدي من ملفات، وعدت الى حياتي الطبيعية من القيام بالتدريس الجامعي، وكتابة الأبحاث والمحاضرات.. وأما صبرا وشاتيلا، فما غابت عن البال، كانت معي في كل أيامي ورحلاتي، كنت أجمع كل ما أتوصل اليه من كتب ومقالات وحوارات ومعلومات؛ وشاءت الظروف أن أتفرغ للكتابة عن صبرا وشاتيلا، ما بين القرنين العشرين والواحد والعشرين. أما السؤال عن مجمل السنوات الطويلة التي عشتها مع صبرا وشاتيلا، فأجيب عليه بسؤال آخر: من قال إنني قد انتهيت حقاً؟ كلنا مسؤولون، ما دامت العدالة لم تأخذ مجراها، بعد.

أما السؤال الثاني الذي كان يطرح علي باستمرار، فهو: "ما أهم ما توصلت إليه في بحثك، برأيك؟" فجوابي عليه هو أنني ما زلت أبحث، ولعل الأهم هو ما لم أتوصل إليه بعد؛ وأما المهم، فهو إرساء قواعد للكتابة عن تاريخنا ومآسينا وصمودنا من أجل غد أفضل، ومن أجل كل المضطهدين على هذه الأرض، من أجل الإنسان، وليس من أجل شعبنا وحده، كتابة موثقة، بحيث تسمح لكل باحث في المستقبل أن يضيف إليها. فهذا ما أرجو أن أكون قد توصلت إليه.

صدر التقرير الإسرائيلي الرسمي في مجزرة صبرا وشاتيلا في ٧ شباط ١٩٨٣، وهو الشهير بتقرير كاهان، وليس موضوعنا كم لاقى هذا التقرير من ترحيب عالمي يهلل للديمقراطية في إسرائيل . سواء من قبل القلة التي قرأت التقرير او الأكثرية التي قرأت عنه. وليس موضوعنا أيضاً النقاط المتعددة التي وردت في التقرير مخالفة للواقع وللحقيقة، كالمسؤولية مثلاً، أو أعداد الضحايا، أو الاستنتاجات التي قال عنها إيلان هاليفي بأنها تخالف ما ورد في التقرير نفسه من معلومات.. الخ، فموضوعنا ينصب على نقطة واحدة فقط وردت في التقرير مخالفة بشكل سافر للحقيقة، ألا وهي موعد مغادرة المهاجمين القتلة من المليشيات اللبنانية أرض المجزرة.

من المتفق عليه أن المجزرة ابتدأت نحو الساعة السادسة مع غروب يوم الخميس الواقع في ١٦ أيلول ١٩٨٢، وأنها استمرت طوال الجمعة وحتى يوم السبت. ولكن السؤال متى انتهت تحديداً في يوم السبت؟ إن تاريخ المجازر يعد بالساعات والدقائق، لا بالأيام او الأسابيع؛ والواقع أن المجزرة استمرت ثلاثاً وأربعين ساعة.

من المتفق عليه أن المجزرة ابتدأت نحو الساعة السادسة مع غروب يوم الخميس الواقع في ١٦ أيلول ١٩٨٢، وأنها استمرت طوال الجمعة وحتى يوم السبت. ولكن السؤال متى انتهت تحديداً في يوم السبت؟ إن تاريخ المجازر يعد بالساعات والدقائق، لا بالأيام او الأسابيع؛ والواقع أن المجزرة استمرت ثلاثاً وأربعين ساعة.

وبينما كانت المجزرة في أوجها، عقد الجنرال رفائيل ايتان اجتماعاً مع مسؤولين في القوات اللبنانية الساعة الرابعة والدقيقة الثلاثين من بعد ظهر يوم الجمعة، وقد وافق إيتان على بقاء عناصر المليشيات اللبنانية حتى فجر السبت، وأما في تقرير كاهان، فقد ورد أنهم غادروا "المخيمات" نهائياً في الساعة الثامنة تقريباً من صباح يوم السبت!

في الفصل الختامي من كتابي، الذي حمل عنوان "من المسؤول؟"، عالجت في البند الخامس منه بإسهاب الموعد الدقيق لانتهاء المجزرة في "شاتيلا الكبرى" (أما تفاصيل ما جرى في ذاك اليوم الثالث والأخير، ساعة فساعة، ورواية بعد رواية، فهي في فصل مستقل، كما اليومان الأول والثاني). يتضح لنا أنه على النقيض مما ورد في تقرير كاهان، فالقتلة لم يغادروا صباحاً، فهم كانوا قد ابتدأوا منذ الفجر بالصراخ على السكان وجرهم من بيوتهم نحو ساحة صبرا، وفي السابعة صباحاً كانوا يقودون الأطباء والممرضات الأجانب المتطوعين في مستشفى غزة من أجل استجوابهم، وعلى طول الطريق الممتد من ساحة صبرا، مرورا بشارع شاتيلا الرئيسي، كان السكان المتجمعون كالأغنام، يشاهدون فريق الأطباء، ويترقبون مصير الأطباء ومصيرهم بوجل.

أما "المارش الكبير" للأهالي المعذبين، فقد انطلق في نحو الثامنة من ساحة صبرا، أي في الساعة التي أعلن التقرير أن المسلحين قد انسحبوا فيها، إذ أجبر السكان من نساء وأطفال ورجال على السير مع الإهانات المتواصلة، كان يطلب منهم الوقوف تارة، والجلوس تارة اخرى، ثم كانوا يؤمرون بالتجمع في الساحات، وعلى التلال الرملية قرب السفارة الكويتية، او التلال المقابلة لها بالقرب من حي عرسال؛ وبينما كانت الجرافات يسمع هديرها وهي تهدم البيوت أو تقلب جثث الضحايا مع التراب، وبينما كانت الجموع تسير، كان هناك من ينادي هذا الشاب او ذاك، لاقتياده نحو المجهول، كما كانت المحكمة الميدانية تقذف بهذا او ذاك وفقاً لأهوائها، إما في حفر الموت أو نحو المجهول (لم يعرف مصير المخطوفين والمفقودين حتى يومنا هذا). وأما من تمكنوا من الاستمرار في مواكبة "المارش الكبير" نحو المدينة الرياضية، فالكثيرون منهم قضوا في حقول الألغام التي خلفها وراءه الاجتياح الإسرائيلي.

هناك العديد من الشهادات التي تناولت يوم السبت، فتحدث أصحابها عن استمرار المجزرة الى ما بعد الساعة الثانية عشرة في أماكن عدة، وإلى الواحدة بعد الظهر في مستديرة السفارة الكويتية. فالبحث أساساً قائم على التاريخ الشفهي؛ هناك مائة وأربعون مقابلة، اخترنا من شهادات أصحابها ٤٦ شهادة، احتوت كل منها على مأساة عائلة او فرد، وقد ميزناها بتسميتها ٤٦ رواية، ووزعناها عبر الفصول بتسلسل تاريخي، والرواية التاسعة والثلاثون تثبت لنا أن المجزرة كانت ما زالت في عزها قبيل الظهر، والراوي هو الوحيد الذي نزل فعلا الى حفرة الموت وخرج منها، ولولا ذلك لما تمكن من الإدلاء بشهادته.

بلغ عدد ضحايا المجزرة بالأسماء الموثقة ٩٠٦ ضحية، وبلغ عدد المخطوفين والمفقودين ٤٨٤ مخطوفاً ومفقوداً، وما كان ممكناً التوصل إلى جميع الأسماء، في ظل التعتيم الكلي على المجزرة، وخاصة في الثمانينات، ولذلك، فالأعداد التقديرية كما أثبتناها من خلال مقاربات وبراهين متعددة، بلغ حدها الأدنى ٣٥٠٠ ضحية.

طفلة ترفع صورة والدها الشهيد في مخيمي صبرا وشاتيلا بعد المجزرة، ١٩٨٢.
تصوير: أف ب مقتبسة من صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢.

(الرواية أدناه مأخوذة عن الشهادة رقم ١٦، وقد قمت بالمقابلة مع الشاهد بتاريخ ١٦ شباط ١٩٨٣. وهو الحاج محمود، عامل فني، من سكان صبرا، في نحو الخمسين من عمره. وقد حذفت للإيجاز عدداً من المقاطع والجمل، من الشهادة المنشورة، ووضعت مكانها أربع نقاط، وأما ما كان محذوفاً أساساً من شهادته الأصلية، فبقي على حاله).

"حفرة الموت"

المكان: قبالة السفارة الكويتية.

الزمان: الساعة الحادية عشرة ظهراً من قبل ظهر يوم السبت، في الثامن عشر من أيلول ١٩٨٢.

المشهد العام أشبه بيوم الحشر.

جموع بالمئات تنتظر دورها للتحقيق. أو للرمي بها في حفر الموت من دون تحقيق، أو لاستكمال سيرها في "المارش الأخير" نحو المدينة الرياضية....

وكان هناك ليس بعيداً عن التحقيق، وغير بعيد عن نظر الإسرائيليين بالعين المجردة، أكثر من حفرة أطلق عليها الشهود حفر الموت....

من أعماق تلك الحفرة الكبرى، تكتسب رواية الحاج محمود أهميتها، فهو الوحيد . بحسب ما نعلم . الذي نزل إلى "حفرة الموت" وخرج منها، ولذلك تكلم....

سمع الحاج القاتل او المحقق يقول:

"تعال.. انت تعال.. ولاه يا حاج. شو بتشتغل ولاه حاج؟ ...."

لا يتذكر الحاج سوى انه قال بعفوية:

"خادم بيوت الله...."

لم يتكلم المحقق. وإنما قام بحركة معيبة في يده، وكان الطابور قد أصبح قريباً من الحفرة الكبرى كما يردد الحاج، ثم "تكرم" ودفع بنفسه الحاج الى تلك الحفرة.

يروي الحاج:

"كان في ١٧ واحد قبلي بالجورة، وأنا كنت ١٨.... كانت الجورة بشكل دائري بشكل صحن. كيف شكل جاط الشوربة الغميق على السفرة؟ كانوا طامينها رمل، والرمل ما مبين رمل، كان صاير متل العجين الجامد قد ما مقتلين بالجورة ناس. والوحل بأرض الجورة يا ريته ناشف، كان طري من كتر الدم. وكان قريب من الجورة أربع ملالات عسكرية....

اتضح ان نسبة الضحايا كانت الأعلى في اليوم الأول، على الرغم من ساعات الليل الأولى المعدودة، فبلغت النسبة ٥٦،٥١ ٪، ثم تدنت هذه النسبة في اليوم التالي الى ٢٩،٧٧٪، إلى ١٣،٧٢٪ في اليوم الثالث.

"شوب يومتها، نار حريق جهنم يومتها، والعرق يكدنا كد. كنا من الصبح عم نمشي، وهلق كانت الساعة صارت تقريباً ١١.... وصار يدعس على راسي ويقولّي: 'يا ويلك يا اخو هيك وهيك اذا بترفع راسك سنتمتر واحد، لحتى خلّيك متل المنخل.' معو كلاشن ومخزنين. شو بدي إحكي. أنا خلص تشهدت....

"أصعب شي شفته، بقصد أصعب شي مر عليّ إني كنت رح اختنق من الريحة، من ريحة التراب المجبول بالدم. ريحة بني آدم زنخة بشكل لا يوصف.... وما قادر اتحرك هيك وهيك، كان فوق راسي، كانت رجله بالبوط عم تكسرلي راسي.... الدشداشة بعدها كلها دم من الأرض، بعدني تاركها.

"وكان يرجع يصيح فيي: 'خلّي بيت الله ييجي

وشاتيلا

يفيدك يا اخو هيك وهيك." .... ويرجع يسألني: طيب ولاه شو اسمك؟' وراحت مني عفوية، قلتلّو: 'اسمي محمود حسن'. ما قلتلّو اسمي الحقيقي. وما بعرف ليش ما قلت اسمي وانا على حفة الموت.

"آه.. في شي كتير مهم لازم خبره. أنا وعم انزل بالجورة ضربت عيني بواحد أنا بعرفو وهو ولد صغير. اسمه الياس. وكنت انا شاغل مع أبوه، وهني في الزمانات جايين على بيتي، وانا رايح عندهم على بيتهم، وآكل وشارب، وأبوه بعزني كتير. لكن مع ذلك كان أبوه مع الكتايب، فلما تغيرت الدنيا ما عدت شفته. ومرت سنين. وكبر الياس. وهلّق كان واقف مع شباب كتار من القوات....

"وما سمعت غير صوت الياس عم يقلّو: 'دخلك يا روبير، ببوس رجليك.... هالخدمة يا روبير'، قّلو: 'شو بدك؟' قلّو: 'هيدا الحاج، آخر واحد، دخيل عرضك هيدا مربيني، رايحين على بيتهم انا وبيي وامي وآكلين خبز وملح. ما بنسالك ياه هالجميل. دخيل عرضك يا روبير'.

"يا روبير! هيدا الاسم ما بنساه طول حياتي. الله لا يوفقه. راح قلي: قوم يا اخو الهيك وهيك....'. نكشني وخلعني من كتفي، رحت ارتميت بالأرض.قلّي الياس قوم خلصني اركض ما في حدا هلق. ومشينا....

"وما مشينا أول خطوة والتانية والتالتة حتى سمعنا صوت القواص 'تو تو تو تو تو ..'. درت وجهي على الجورة، ورحت وأنا واقف ومتجمد. كانوا عم يقوصوهم كلهم. جمدت خلاص.... ".

*****

لم تنته شهادة الحاج محمود مع نجاته من الموت المحقق، فهو الشاهد أيضاً على استمرار المارش الكبير، والتحقيقات الإسرائيلية، وانفجار الألغام، واستمرار عمليات القتل حتى الواحدة ما بعد الظهر.

*****

المنهج الإحصائي بدوره يؤكد ما أثبته منهج التأريخ الشفهي. بلغ عدد ضحايا المجزرة بالأسماء الموثقة ٩٠٦ ضحية، وبلغ عدد المخطوفين والمفقودين ٤٨٤ مخطوفاً ومفقوداً (أما مصادر الأسماء المنشورة في ملحق لوائح الأسماء فهي سبعة عشر مصدراً)، وما كان ممكناً التوصل إلى جميع الأسماء، في ظل التعتيم الكلي على المجزرة، وخاصة في الثمانينات، ولذلك، فالأعداد التقديرية كما أثبتناها من خلال مقاربات وبراهين متعددة، بلغ حدها الأدنى ٣٥٠٠ ضحية.

الدراسة الميدانية التي أجريناها في ربيع ١٩٨٤، شملت ٤٣٠ ضحية و١٠٠ مخطوف، وقد تمكنا من معرفة المكان والزمان بالنسبة الى كل ضحية او مخطوف، ما ساهم في معرفة النسب في كل من الأيام الثلاثة. اتضح ان نسبة الضحايا كانت الأعلى في اليوم الأول، على الرغم من ساعات الليل الأولى المعدودة، فبلغت النسبة ٥٦،٥١٪، ثم تدنت هذه النسبة في اليوم التالي الى ٢٩،٧٧٪، إلى ١٣،٧٢٪ في اليوم الثالث.

أما نسب المخطوفين والمفقودين فتنسجم مع منطق الأحداث ومع التاريخ الشفهي، إذ أنها على العكس من نسب القتل، ابتدأت قليلة وارتفعت حتى بلغت يوم السبت ذروتها؛ في اليوم الأول بلغت عمليات الخطف ٨ ٪ فقط، وارتفعت في اليوم الثاني الى ٣٣ ٪ لتصل الى ٥٩ ٪ في اليوم الثالث، يوم السبت.

أما مجموع عمليات القتل والخطف معاً، فكانت نسبتها في اليوم الأول ٤٧،٣٦ ٪، وفي اليوم الثاني ٣٠،٣٨ ٪، وفي اليوم الثالث ٢٢،٢٦ ٪.

وأما بلغة الأرقام فنسبة اليوم الثالث تبلغ ١١٨ ضحية من مجموع العينة التي خضعت للدراسة الميدانية؛ وتبلغ ٣٠٩ ضحايا من مجموع لوائح الأسماء الموثقة من سبعة عشر مصدرا. ونكتفي بالأسماء والأعداد الموثقة دون التطرق الى الأعداد التقديرية، لاحتمال الاختلاف من حولها بين محلل وآخر.

فهل يُعقل أن يقتل ويخطف ثلاثمائة وتسع أشخاص خلال ساعة او ساعتين من الزمن، وبينما المهاجمون القتلة على أهبة الرحيل؟

وعودة إلى تقرير كاهان، لو سأل القاضي يتسحاق كاهان عدداً كافياً من الجنود والضباط الإسرائيليين الذين حاصروا صبرا وشاتيلا في منتصف أيلول ١٩٨٢: متى غادر القتلة أرض المجزرة؟ لعرف الجواب الأقرب الى الصحيح، مهما تتناقض الأقوال.

يكفي عذاباً للضحية أنها قتلت ظلماً، أما أن يتم تجاهلها، فذاك هو القتل الثاني الأكثر همجية، وذاك هو قتل الحق والحقيقة، والروح الإنسانية.

---

* د. بيان نويهض-الحوت من مواليد القدس عام ١٩٣٧. عملت كأستاذة جامعية في كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة اللبنانية (١٩٧٩ - ٢٠٠١) وتفرغت بعدها للبحث. لنويهض-الحوت العديد من الإصدارات منها " فلسطين (القضية . الشعب . الحضارة) التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى ١٩١٧ " (بيروت، ١٩١٧)؛ "القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧-١٩٤٨ " (بيروت، ١٩٨١)؛ "الشيخ المجاهد عز الدين القسام في تاريخ فلسطين" (بيروت، ١٩٨٧)؛ "صبرا وشاتيلا: أيلول ١٩٨٢ " (بيروت، ٢٠٠٣) وصدرت النسخة الانكليزية منه في لندن ٢٠٠٤.


مخيما صبرا وشاتيلا بعد المجزرة، ١٩٨٢.
تصوير: أف ب مقتبسة من صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢.

بين الأمس واليوم

مجزرة في صبرا وأخرى في بلاطة.. الفارق في الزمن

تقرير: غازي بني عودة

٢٣ سنة أصبحت تفصلنا عن العام ١٩٨٢، ومئات الكيلومترات تتسبب بها الجغرافيا لإبعاد بيروت عن نابلس وغزة، لكن صبرا وشاتيلا الساكنتين في ضاحية العاصمة اللبنانية لا يفصلهما عن بلاطة وجباليا ورفح غير اسم المجزرة. فهناك، قرب بيروت ذات مساء ارتكب القاتل جريمته وحصد الرصاص والسواطير ما مجموعه ٣٢٩٧ فلسطينيا جلهم من الشيوخ والنساء والأطفال. وهنا، أزهق ذات القاتل وفي وضح النهار أرواح نحو أربعة آلاف فلسطيني في مجزرة تواصلت فصولها على مدار السنوات الماضية.

الفارق بين ما شهدته ضاحية بيروت ذات مساء وما تتواصل فصوله منذ نحو ست سنوات في كل مخيم وقرية ومدينة في الضفة والقطاع لا يتجاوز وتيرة القتل والوقت اللازم لتنفيذ الجريمة. هناك في صبرا وشاتيلا، كان القاتل في سباق مع الوقت لإنهاء الجريمة قبل أن يشرق الصباح لكنه هنا اختار النهار لتنفيذ المجزرة.

مساء السادس عشر من أيلول عام ١٩٨٢ بدأت قوات الكتائب اللبنانية وبتخطيط ومشاركة ورعاية قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ واحدة من أبشع المجازر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني. فصول المجزرة استمرت ثلاثة أيام خلفت ٣٢٩٧ فلسطيني لقوا مصرعهم بصورة بشعة، فبعض قتل بالسواطير أمام إفراد أسرته، ونساء وفتيات اغتصبن على مرأى من آبائهن قبل أن ينتهي الأمر بهن للذبح، وأطفال لم يجدوا أي شفقة في قلوب القتلة الذين لاحقوهم في حجرات نومهم وقتلوا بعضهم في أحضان أمهاتهم.

ارئيل شارون كان في ذلك اليوم وزيراً للجيش الإسرائيلي الذي استباح بيروت ودماء قاطنيها، ومع بدء الانتفاضة قفز هذا الشارون إلى قمة السلطة في إسرائيل وأصبح رئيساً لوزرائها، ما أتاح له هامشاً أوسع للحركة. في صبرا استمر مسلسل القتل ثلاثة أيام، وهنا في مدن ومخيمات وبلدات فلسطين لم يتوقف مسلسل القتل والتدمير المبرمج منذ أكثر من خمس سنوات ونصف السنة حتى تجاوز عدد الضحايا عدد أكبر و أبشع مجازر القرن الماضي (مجزرة صبرا وشاتيلا).

ووفقاً لتقرير إحصائي أصدرته وزارة الصحة الفلسطينية فان عدد الشهداء الذين سقطوا برصاص الاحتلال منذ بداية الانتفاضة وحتى مطلع آب المنصرم في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ ٣٨٠٤ شهيدا أما عدد الجرحى فقد بلغ ٣٤٤٣١ جريحاً، جراء إصابتهم بمختلف الأعيرة النارية.

وبلغ عدد الأطفال والفتية من بين هؤلاء الشهداء ٧١٧ شهيداً لم تبلغ أعمارهم الثامنة عشرة كما أوضحت وزارة الصحة الفلسطينية في تقريرها الذي أشار إلى أن غالبية الجرحى هم من الأطفال والفتية حيث بلغ عدد الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً ٢٠١٥٣ جريحاً.

وتظهر مقارنة سريعة أن ما كانت مدن وبلدات ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة مسرحاً له منذ اندلاع الانتفاضة لم يكن سوى فصول مجزرة متصلة وان تمت بوتيرة أبطأ مما كانت شهدته أزقة صبرا وشاتيلا. ويوضح صبري ذوقان عضو اللجنة الشعبية للخدمات في بلاطة أن المخيم كان خلال الانتفاضة نموذجاً مصغراً لما جرى في مختلف التجمعات الفلسطينية التي كانت هدفا لجرائم وعمليات تدمير لا تقل في نتائجها عما كان مخيما صبرا وشاتيلا تعرضا له عام ١٩٨٢. وسقط في المخيم البالغ عدد سكانه ٢٢ ألفاً نحو ١٢٠ شهيداً من أبنائه بينما بلغ عدد الجرحى نحو ٢٥٠٠ منهم ٦٠٠ تسببت جراحهم بإعاقات دائمة كما أشار ذوقان.

وأضاف: "إضافة إلى الشهداء والجرحى والمعاقين فقد دمر الاحتلال في مخيم بلاطة وحده ما مجموعه ٥٥ منزلاً بصورة كلية ما أدى إلى تهجير أكثر من ٧٠ عائلة وجدت نفسها بدون مأوى هذا إلى جانب مئات المباني والمنازل والمتاجر التي دمرت بصورة جزئية خلال الاجتياحات وأعمال التدمير التي تعرض لها المخيم على امتداد السنوات الماضية".

وقد نوه ذوقان إلى أن الثمن الذي دفعه سكان المخيم كغيرهم من أبناء المخيمات والمدن والبلدات الفلسطينية الأخرى لم يقتصر على الشهداء والجرحى والمنازل المدمرة بل طال اعتقال مئات المواطنين موضحاً أن حملات الاعتقال ضد أبناء المخيم لم تتوقف ولا تزال متواصلة ما جعل نحو ٢٥٠ شابا من أبناء بلاطة يمكثون في سجون الاحتلال بصورة شبه دائمة.

ويقضي أكثر من ٣٠ من بين هؤلاء الأسرى أحكاماً مؤبدة وعالية تتجاوز في حدودها الدنيا ٢٠ عاما. وتتضح معالم المجزرة حين ننظر إلى دائرة أوسع من مخيم بلاطة حيث سقط في نابلس التي يمثل المخيم احد ضواحيها نحو ٦٠٠ شهيد خلال الانتفاضة، ٧٤ منهم قتلوا في بضعة أيام فقط (خلال الأيام الأولى من اجتياح نيسان ٢٠٠٢).

ويلفت ذوقان "أننا لو وضعنا هذه الأرقام التي تتحدث عن أعمال القتل والتدمير والاعتقال في مخيم واحد (بلاطة) إلى جانب حصيلة ما تعرض له سكان المخيم خلال الانتفاضة السابقة أو ما دفعه من ثمن على امتداد سنوات الاحتلال فإننا سنجد أن سلسلة من المجازر قد نفذت فوق هذه الرقعة الصغيرة من الأرض الفلسطينية". وقد سقط في مخيم بلاطة خلال انتفاضة العام ١٩٨٧ ما مجموعه ٩٠ شهيداً و٣٠٠٠ ألف جريح منها ٥٠٠ إعاقة دائمة إضافة إلى ١٥٠٠ من أبنائه كانوا ضمن الأسرى الذين لا زال قسم منهم قيد الاعتقال حتى الآن.

وسقط في مخيم بلاطة خلال هاتين الانتفاضتين ٢١٠ من أبنائهم (عوضاً عن عدد آخر من الشهداء سقطوا فيما بينهما وخاصة خلال هبة النفق) وجرح رصاص الاحتلال أكثر من ٥٥٠٠ آخرين (منهم ١١٠٠ يعانون إعاقات دائمة) كما وشرد أكثر من ١٠٠ عائلة بعد أن تم تدمير منازلها بصورة تامة هذا عوضاً عما لا يقل عن ٣٠٠٠ آخرين دخلوا سجون الاحتلال (لا يزال نحو منهم ٢٥٠ رهن الاعتقال).

ويقول ذوقان: " لا يوجد بيت في بلاطة لم يدفع جزء من فاتورة الاحتلال وجرائمه المباشرة وإذا ما دخلت أي منزل في المخيم فانك ستجد على الأقل جريحاً واحداً من أفراد الأسرة أو شهيداً أو معتقلاً أو بيتاً مدمراً أو معاقاً".

ويرى: "أن المجزرة والقتل شكلت ولا تزال جزء أساسياً من فكرة الاحتلال الإسرائيلي" وقال: "إن آبائنا وأجدادنا رووا لنا أنهم كانوا خلال المدة الأخيرة التي سبقت ترحيلهم يعيشون كابوس حلول الليل خشية الجرائم والمجازر التي لاحقت سكان العديد من القرى، ولم ننج نحن أحفادهم منها ولو أنها أصبحت تنفذ ببطء وبوسائل مغايرة بعض الشيء ولكن النتيجة واحدة "قتل الفلسطيني وترويعه أينما وجد سواء في مخيم في الضفة أو غزة أو في لبنان أو الأردن".

شهادة

في وداع أم إسماعيل حمد

بقلم: نضال حمد *

لأم إسماعيل علاقة مباشرة بي ، ليست فقط علاقة مرهونة بصلة القرابة وبحكم أنها هي وزوجها – العم أبو إسماعيل – (أبناء عمومة لوالديّ)، من عائلتنا. وأم إسماعيل تشكل في وجداني حالة الأم الثانية، في لحظات كان فيها لقاء الأم الأولى مستحيلاً بسبب الاحتلال الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢، وبسبب صعوبة تحرك الفلسطيني بين المناطق اللبنانية. لذا عندما حدثت إصابتي كانت الأم عليا الفلسطينية "أم إسماعيل الصفصافية" مع زوجها وأبناءها خير عون وسند لي في محنتي.

هذا السرد وجب قبل البدء بالحديث عن أصعب أيام حياتي واقترابي من الموت في زمنٍ معين.. حيث يعود الفضلُ في إعانتي للأم الوفية، أم إسماعيل، تلك الراحلة الطيبة.. لذا لا بد هنا من الحديث عنها كأم فلسطينية من مخيم شاتيلا...

مخيمي صبرا وشاتيلا بعد المجزرة، ١٩٨٢.
تصوير: أف ب مقتبسة من صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢.

أم إسماعيل وشاتيلا حكاية مترابطة و طويلة لوجعٍ واحدٍ، وجع يخص مخيم وشعب، يخصُ أمهات تذوقن في حياتهن المليئة بالمعاناة معظم صنوف النكبات والمؤامرات.. من اقتلاعهم من أرضهم وبيوتهم وتهجيرهم وتشريدهم بطرق همجية استعمارية اقتلاعية، إلى ملاحقتهم بنفس الأساليب وحتى أكثر منها وحشية في منفاهم القسري في لبنان.. وحكاية أم إسماعيل هي أيضاً جزء من حكاياتي مع بني صهيون وجند محمية "إسرائيل" الحربية، لذا فموتها الذي فاجأني وأحزنني يعنيني ويخصني شخصياً بشكل مباشر...

> **لم أعد أذكر بالضبط من الذي أقام المستوصف، الصليب الأحمرِ اللبناني أم الهلال الأحمر الفلسطيني أو كلاهما معاً... وبطبيعة الحال ليس هذا هو المهم، فالأهم أنه في بيروت المحاصرة كان القصف العشوائي يستهدف كل الناس وكافة المؤسسات الصحية والطبية من الهلال حتى الصليب ومن الصليب إلى الهلال.**

توطد علاقتي بعائلة دار العم أبو إسماعيل وزوجته الراحلة يعود إلى ما بعد المجزرة في مخيمي صبرا وشاتيلا بأيام قليلة، ففي تلك الفترة السوداء والعصيبة من عمرنا الفلسطيني في لبنان وأثناء المذبحة ومحاولتنا تخفيف وطأتها عن أهلنا في المخيمات أصبت إصابة بليغة جداً، ثم صحوت من غيبوبتي بعد أيام لأجد نفسي مستلقياً على سريرٍ أبيض في مستوصف ميداني أقامه الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أثناء حصار بيروت من قبل الصهاينة الغزاة وأعوانهم المحليين. لم أعد أذكر بالضبط من الذي أقام المستوصف، الصليب الأحمر اللبناني أم الهلال الأحمر الفلسطيني أو كلاهما معاً... وبطبيعة الحال ليس هذا هو المهم، فالأهم أنه في بيروت المحاصرة كان القصف العشوائي يستهدف كل الناس وكافة المؤسسات الصحية والطبية من الهلال حتى الصليب ومن الصليب إلى الهلال.. ولم تكن آلة الدمار والموت الأمريكية الصنع تفرق بين ضحاياها .. كانت تحصدهم أفرادا وجماعات.. وفي يوم الحصد العشوائي لأهل مخيمي صبرا وشاتيلا اسودت الدنيا وازدادت ألظلمأت وصارت حكايا ألموت والذبح والدفن تحت التراب تنتقل من لسان إلى لسان بأسرع من البرق، حيث كان الناجون من جحيم المذبحة يروون ما شاهدت أعينهم من فظائع ارتكبها الوحوش بحق البشر من سكان المخيمين ..

في اليوم الثاني من أيام المذبحة التي قادها شارون في المخيمين (صبرا وشاتيلا) أصبت بقنبلة أطلقتها دبابة "ميركفاه" إسرائيلية. حدث ذلك في يوم الساع عشر من أيلول ١٩٨٢.. كان يوماً عصيباً عليّ ومن أصعب أيام حياتي، كما كان كذلك لسكان صبرا وشاتيلا وكل من عاش حصار بيروت الطويل.. كان من أصعب أيام أهالي صبرا وشاتيلا منذ النكبة الكبرى سنة ١٩٤٨. كما كان من أحزن أيام "ست العواصم" المحاصرة بيروت، حيث كان يوماً دامياً ،سوداوياً، يوماً للإرهاب الصهيوني الغازي وللآخر الطائفي المحلي. فقد قام هؤلاء القتلة بقتل وخطف وتغييب حوالي ٣٠٠٠ فلسطيني ولبناني من سكان صبرا وشاتيلا، بينهم أطفال وعجزة ونساء، هذا وقد تم اغتصاب بعض النسوة والفتيات ...

بعد إصابتي كما سبق وقلت، وجدت نفسي ممدداً على سرير بشراشف وأغطية بيضاء غطتها بقع حمراء، ووجدت عائلة الأم أم إسماعيل ترعاني بحنانها وعطفها ومحبتها وغيرتها عليّ كابن للعائلة الواحدة، كابن لفلسطين، وكفدائي فلسطيني أصيب وهو يدافع عن المخيمين بوجه القتلة الأوباش. ويوم عزّت الدماء التي احتاجها جسدي الممزق كانت عائلتها الطيبة بمثابة أول بنك دم زودني بالدم. لذا فأنا مدينٌ لأمي الثانية أم اسماعيل ببعضٍ من بقائي على قيد الحياة وبرعاية أمومية عظيمة جعلتنيٍ لا أشعر بأي غربة أو يأس طوال فترة مكوثي في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم في منزلها حيث العم الطيب أبو إسماعيل وجيرانه الطيبين والمخلصين من أبناء وبنات مخيم شاتيلا. هناك كنت بين ناس معجونين من محبة وطيبة وإخلاص ووفاء واصالة وانتماء لوطن لا يموت ..

> **يوم عزّت الدم الذي احتاجه جسدي الممزق، كانت عائلة أم اسماعيل الطيبة بمثابة أول بنك دم زودني به. لذا فأنا مدينٌ لأمي الثانية أم اسماعيل ببعضٍ من بقائي على قيد الحياة وبرعاية أمومية عظيمة جعلتني لا أشعر بأي غربة أو يأس طوال فترة مكوثي في مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت، ثم في منزلها حيث العم الطيب أبو إسماعيل وجيرانه الطيبين والمخلصين من أبناء وبنات مخيم شاتيلا. هناك، كنت بين ناس معجونين من محبة وطيبة وإخلاص ووفاء واصالة وانتماء لوطن لا يموت ..**

كانت الوالدة أم إسماعيل فلاحة فلسطينية طيبة حنونة عظيمة، كلما عرفتها أكثر أحببتها أكثر، وكانت أماً لي ولرفاقي الذين وجدوا معي في دارها مأوىً، وملاذاً آمناً بعدما تقطعت بهم السبل. فقد كان منزلها بيت لكل فدائي فلسطيني وحتى عربي تقطعت به الأوصال بعد احتلال لبنان وخروج منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم سقوط بيروت المحاصرة. ولأم إسماعيل الحنونة يدين بعض الفدائيين من الفلسطينيين والعرب بخروجهم سالمين من مرحلة ما بعد حصار بيروت.. وها أنا اليوم في وداعي للوالدة العالية والغالية، أذكر رفاقي خالد (في عين الحلوة)، خليل(في السويد) أبو صطيف العراقي، جهاد الفلسطيني وأبو حسن السوري وغيرهم من رفاق التشتت وانقطاع السبل بعد الاجتياح والحصار والخروج من معتقل أنصار، أذكرهم بالمرأة التي كانت لنا خير أم، باللتي كانت تعجن الطحين خبزاً بعد جبله بدموعها، وكانت تطبخ لنا كما لأولادها وتطعمنا وتسقينا وترتب فراشنا وتعاملنا معاملة أبناءها.. بها أذكر لأنها امرأة جبلت من حنان وحب وإخلاص وبعث الله فيها روحا إنسانية عظيمة ما لبث أن أعادها إليه قبل أيام..

أم إسماعيل تترك عالمنا وترحل بعدما خذلها القلب الكبير، القلب الطيب، الحنون النابض بالدمع وقوة الانتماء لصفصافة في بلدتها الصفصاف في أعالي الجليل الأشم، على سفح جبل الجرمق حيث يسرح ويمرح الآن المهاجرون اليهود من كل الأشكال والأصناف.. كانت أم إسماعيل تريد لقبرها أن يكون في ظل صفصافة جليلية، على مقربة من حقل الزيتون وأشجار التين والرمان والزنزلخت والصبار،حيث طفولتها وشبابها ومقابر أهلها وأجدادها، هناك في بلدتها التي لا تموت ما دام هناك صفصافي واحد حي أو صفصافية تعيش هنا أو هناك.. لم تدفن أم إسماعيل في صفصافها حيث ولدت وحيث لا زالت قبور الأجداد.. لم تتحقق أمنيتها بقبر في فلسطين بعدما عاشت النكبة والشتات من ١٩٤٨ حتى وافتها المنية في مخيم شاتيلا. لكنا، نعدها بان تعود لبلدتها رغم أنف الغزاة.

* نضال حمد هو كاتب فلسطيني من مواليد مخيم عين الحلوة في العام ١٩٦٣. أصيب اصابات خطرة في معركة الدفاع عن بيروت أبان حصارها واحتلالها في العام ١٩٨٢. يقيم في العاصمة النرويجية أوسلو منذ عام ١٩٩٢. لحمد العديد من الاسهامات في الصحافة الفلسطينية والعربية.

شهادة

طريقي الى صبرا وشاتيلا

بقلم: موسى الهندي *

بيروت، برج البراجنة، السادس عشر من أيلول ١٩٨٢: كنت في السادسة عشر من عمري عندما سمعت للمرة الأولى عن مجزرة صبرا وشاتيلا. كان صباحاً مشمساً دافئاً ورطباً، وكان كأي يوم اعتيادي– في زمن غير اعتيادي – من أيام أيلول، في بيروت. كنت خارجاً من صيدلية عثمان وقد اشتريت المهدئات لوالدتي التي كانت على حافة الانهيار العصبي، بعد ثلاثة أشهر من القصف الإسرائيلي لبيروت الغربية.

وفي الوقت الذي كانت تظن أن الأسوأ قد أصبح من ورائنا، اجتاح الإسرائيليون المدينة وضواحيها الجنوبية، ضاربين عرض الحائط بوعودهم للأمريكان بعدم القيام بذلك إذا ما انسحب مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية. ووفق بيان صادر عن تل أبيب، فإنه "لا يوجد أي خيار آخر أمام الجيش الإسرائيلي إلا الدخول من اجل حماية السكان من الكتائب اللبنانية الثائرة بسبب اغتيال زعيمها بشير الجميَل قبل يوم".

لكن الاحتلال الإسرائيلي لبيروت الغربية لم يدم طويلاً. فإسرائيل لم تكن مستعدة لمواجهة إصرار أهالي بيروت على مقاومة قوات الاحتلال، وبعد تصفية العديد من الجنود والضباط الصهاينة على أيدي المقاومة الفلسطينية والوطنية اللبنانية، قرر الجيش الإسرائيلي الانسحاب من المدينة بأسرع وقتٍ ممكن. فتل أبيب لم تكن تريد التورط في حرب عصابات في مدينة تعداد سكانها يزيد على المليون نسمة.

على أي حال، فإن إسرائيل التي ما فتئت تفخر بأكذوبة "طهارة السلاح"، وقبيل انسحابها، تورطت في ذبح ٣٠٠٠ فلسطيني، لبناني، سوري ومصري في مخيمي صبرا وشاتيلا. إسرائيل أنكرت على الدوام مسؤوليتها عن القتل الرهيب للرجال، النساء والأطفال في المخيمين. ربما لم يشارك جنودها بشكل مباشر في القتل، ولكن كل من يعرف المخيمين ومحيطهما يعرف بأنهم كانوا يستطيعون مشاهدة وسماع صراخ الأطفال والنساء والرجال الذين يعدمون. هذا الحفل الدموي الذي نفذه سفاحو الجناح المتطرف للكتائب، استمر ليومين، وقد كان الإسرائيليون قد اتخذوا مواقعهم على أسطح المباني المشرفة على المخيمين.

هناك، رأيت امرأةً في منتصف عمرها ترقص بشكل هستيري فوق كومةٍ من جثث الأطفال وتشد شعرها وتلطم وجهها وتغني بشكلٍ مبهم. ولقد حاولت الربط بين بعض الكلمات مما كانت تقول، ولكن الشيء الوحيد الذي استطعت فهمه هو "يا مشحّرة يا صبحية" والباقي كان مجرد أصوات مبهمة. وكان هنالك رجل ينشج من البكاء – اتوقعً أنه زوجها او أخاها – كان يحاول إسكاتها لكن دونما نجاح.

أثناء حصار بيروت، الذي دام ٦٠ يوماً، أنا والعديدون مثلي الذين قررنا عدم مغادرة المدينة، طورنا نوعاّ من عدم الخوف. كان نوعاً من عدم الاكتراث بالموت، والذي عملت جاهداً على تنميته. والذي كان متجذراً في تربة من الشعور بالأمان، القدرية والإيمان الديني. وبعد مرور أسبوعين على بداية الاجتياح، في الرابع من حزيران، عزمت قراري على عدم السماح للقنابل الإسرائيلية بإخافتي. للمرة الأولى في حياتي، كان بإمكاني ان أشعر بحضور الله. ومن انعكاس الوضع علي، توصلت لقناعة: بأنه من غير الممكن أن أخسر، فإذا مت سأصبح بجوار ربي، وإن لم أمت اكون قد نجوت من اسوأ ما تستطيع أن تقدمه دولة اليهود. الخطوة الثانية كانت التدرب على كيفية التخلص من خوفي، وقمت بهذا عن طريق "التسكع" بدون هدف في شوارع برج البراجنة، في الوقت الذي كانت فيه بيروت وضواحيها تتعرض لقصف عنيف.

أحياناً ورغم احتجاج جدتي وعماتي– فقد كنت أظهر فجأة على مدخل بيوتهن حاملاً الخبز والحلويات، دون حاجتهم له، ولكني كنت بحاجة لعذر ومبرر لوجودي في الشوارع بينما الجميع مختبؤون في الملاجئ (والتي ظهر عدم منفعتها في مواجهة فنون الصواريخ والقنابل الأمريكية).

بعد عدة أيام من تعريض نفسي للخطر نجحت بشكل كبير في تقليص خوفي (لم أستطع القضاء عليه بالمرة). لقد كان شعوراً مبهجاً ومحرراً. ولكن ما فاجئني على وجه الخصوص كان، أنه وأثناء تجربتي، فقدت الغضب الكامن فيّ، خاصةً اتجاه الدول والشعوب العربية، التي كانت مشغولة بمتابعة مباريات كأس العالم لسنة ١٩٨٢ الجارية في إسبانيا. وعلي أن أعترف، أن سكان بيروت أيضاً – والذين بغالبيتهم من مشجعي البرازيل أو ألمانيا – كانوا يتابعون المباريات عندما يكون هنالك استراحات من القتال. ولا زلت أذكر كيف أن المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين تجمعوا قرب المدرسة الثانوية للبنين في منطقة المعمورة في برج البراجنة وقاموا بوصل تلفزيون (أبيض وأسود) ٩ بوصة ببطارية سيارة – كان الإسرائيليون قد قاموا بقطع التيار الكهربائي–، من أجل مشاهدة مباراة البرازيل – الأرجنتين، وعندما فازت البرازيل بنتيجة ٣–١ ابتهجنا جميعاً كأننا حررنا فلسطين وتعالى إطلاق النار في الهواء تعبيراً عن البهجة، ولم يخف مشجعو المنتخب الألماني قلقهم من مواجهة فريقهم للعبقري سقراط – كابتن الفريق البرازيلي– وفريقه. وبعد أقل من ساعتين أعادنا القصف الإسرائيلي إلى الواقع، وبعنف.

مع أن انتصاري الساحق على الخوف تخطى حصار بيروت، إلا أن انتصاري على الغضب لم يستطع ذلك، فقد عاد غضبي ليطفو على السطح وبحضورٍ أقوى هذه المرة بعد أن سمعت عن مجزرة صبرا وشاتيلا في ١٦ و ١٧ ايلول. والذي أخبرني عن المجزرة في ذلك الصباح المصيري كان مقاتلاً فلسطينياً، أخبرني عن المجزرة في طريق عودتي من الصيدلية ومعي المهدئات لوالدتي. ما زلت أذكر وجهه، كان أشقراً وذو لحية قصيرة وعينان زرقاوان متعبتان. اسمه كان طارق. لقد أخبرني وبعض المارة بان الإسرائيليين وبعض اللبنانيين يقتلون الناس بالسكاكين والبلطات وبأنهم يقتلون الأطفال ويغتصبون النساء. في البداية لم أصدقه أو على الأصح لم أرد تصديقه. لذا عدت إلى البيت وقمت بتشغيل الراديو وأخذت في الانتقال من محطة لأخرى – البي بي سي، راديو مونتكارلو، صوت أميركا، صوت لبنان، صوت لبنان الحر، صوت لبنان العربي..

وفقط في الساعات المتأخرة من الليل أدركت أن شيئاً فظيعاً يحدث. ومشاهدة "القنابل المضيئة" تضيئ عتم مخيمي صبرا وشاتيلا عززت مخاوفي. – فقط بعد زمن سيعلم العالم أن مصدر هذه القنابل هو المحتل الإسرائيلي الذي أطلقها ليضيئ المخيمين ليتمكن وحوش الكتائب – والذين كان قسم منهم تحت تاثير المخدرات– من رؤية طريقهم. لقد أمضيت بقية الليل على سطح المنزل قرب راديو الترانزيستور. وفقط في ساعات الصباح المبكرة بدأ راديو لبنان العربي بإذاعة استجواب لشهود عيان للمجزرة، وأن هنالك مصادر مختلفة أبلغت بحدوث مجزرة في صبرا وشاتيلا. وتم تأكيد الخبر لاحقاً في إذاعاتٍ أخرى. وفي الصباح أعلنت إذاعة لبنان الرسمية بأن الإسرائيليين وحلفائهم اللبنانيين قد انسحبوا من محيط المخيمين وأن الجيش اللبناني "العاجز" وقوى الأمن الداخلي قد أخذت بزمام الأمور هناك. وتدفق الصحافيون ومراسلو التلفزة اللبنانيون والأجانب إلى المخيمين.

علي أن أعترف أن سكان بيروت أيضاً - والذين بغالبيتهم من مشجعي البرازيل أو ألمانيا – كانوا يتابعون مباريات نهائيات كأس العالم في اسبانيا، عندما يكون هنالك استراحات من القتال. ولا زلت أذكر كيف أن المقاتلين اللبنانيين والفلسطينيين تجمعوا قرب المدرسة الثانوية للبنين في منطقة المعمورة في برج البراجنة وقاموا بوصل تلفزيون (أبيض وأسود) ٩ بوصة ببطارية سيارة، من أجل مشاهدة مباراة البرازيل – الأرجنتين، وعندما فازت البرازيل بنتيجة ٣-١ ابتهجنا جميعاً كأننا حررنا فلسطين. وبعد أقل من ساعتين أعادنا القصف الإسرائيلي إلى الواقع، وبعنف.

وعند الظهر قررت أن أذهب وأشاهد بنفسي ما جرى. المخيمان كانا عل بعد ميلين من برج البراجنة لذا عزمت الرأي على أن أذهب سيراً. ما زلت أذكر المسار الذي سلكته: شارع الإمام علي (حيث كنت أسكن)، شارع عثمان، منطقة المنشية، شارع بعجور، حارة حريك، حي الغبايرة، دويرة المطار، نزلة السفارة الكويتية. لقد دخلت عبر المدخل الجنوبي لمخيم صبرا. ولقد كانت المنطقة تزدحم بالجنود اللبنانيين ورجال الصليب ألأحمر والهلال الأحمر والصحافيين، وانوفهم كانت مغطاة. وكما أذكر فقد رأيت جيفة حمار رمادي وقد اخترق الرصاص جسده وقد غطاه الذباب. وعلى بعد امتار عدة أسفل الطريق كانت ملقاة جثة رجل عجوز. وقد كان يلبس كما لو كنا في كانون الثاني: معطفاً من الصوف فوق جارزة. وهو أيضاً كان مغطً بالذباب باستثناء جزء واحد من جسده – رجله الخشبية. لقد شعرت بالغثيان ومع هذا قررت المتابعة.

اليوم وبعد تفكير، اتمنى لو أنني لم أكمل لأن ما رأيته سيستمر بملاحقتي حتى يومي الأخير. لقد رأيت امرأةً في منتصف عمرها ترقص بشكلٍ هستيري فوق كومةٍ من جثث الأطفال وتشد شعرها وتلطم وجهها وتغني بشكلٍ مبهم. ولقد حاولت الربط بين بعض الكلمات مما كانت تقول، ولكن الشيء الوحيد الذي استطعت فهمه هو "يا مشحّرة يا صبحية" والباقي كان مجرد أصواتٍ مبهمةٍ. وكان هنالك رجل ينشج من البكاء – اتوقع أنه زوجها او أخاها – كان يحاول إسكاتها لكن دونما نجاح. ما زلت أذكر وجهها المتقع المجعد والدامي، شعرها الرمادي والحناء على ذقنها. وجوار كومة الجثث كانت تجثم امراةً أصغر في السن من السابقة، وكان وجهها مغطً بالتراب. فجأةً رفعت جسدها وبدأت بشق ثوبها إلى أن منعتها امرأة من الحضور.

"الله ياخدك يا إسرائيل"، صرخت، "الله يحرقكوا ياعرب"، واجاب صوت آخر من بين الحضور "انبسطت يا أبو عمّار، صدّقت اليهود والأمريكان؟!".

في تلك اللحظة قررت مغادرة المخيم، فلم أكن أستطيع ولا أريد أن أرى المزيد. غادرت وأنا اقاوم الدموع، وعند وصولي الى البيت، تسللت إلى غرفة والدتي، وقصدت علبة الدواء المهدئ.

بعد عدة أيام ولد أخي الصغير علي. واليوم بعد إعادة التفكير، فإن ميلاده والأوقات التي قضيتها حاملاً إياه أو ملاعباً له، هي التي ساعدتني على البقاء. علي ابن ١٧ سنة تقريباً الآن. وهو لا يزال أخي المفضل– على الرغم من انه مشجع كبير لكرة القدم الألمانية. وبصورة ما أو بأخرى فانا مدينُ له بحياتي.

أبداً لن ننسى صبرا وشاتيلا. أبداً

مخيما صبرا وشاتيلا بعد المجزرة، ١٩٨٢.
تصوير: علي حسن سلمان، مقتبسة من صبرا وشاتيلا أيلول ١٩٨٢.

* موسى الهندي هو لاجئ فلسطيني من مواليد لبنان. وهو عضو في تحالف حق العودة الى فلسطين في الولايات المتحدة الامريكية، وعضو المجلس الوطني للعرب الامريكيين، وناشط في الإئتلاف الفلسطيني لحق العودة.

اللاجئـون الفلسطينيـون في

بقلم: سهيـل الناطـور*

أوضاع عمل الفلسطينين في لبنان:

منذ العام ١٩٦٢، عند صدور قانون عمل الأجانب في لبنان، تم اعتبار اللاجئين الفلسطينيين أجانباً ينطبق عليهم القانون رقم ١٧٥٦١، الذي تضمن بنوداً مجحفة بحقهم، فقد اشترط المرسوم أن يحصل الأجنبي على إجازة عمل كي يتمكن من ممارسة عمله في لبنان، ولم يضع أي تمييز خاص للفلسطيني بسبب وضعه الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي لأرضه وعدم قدرته على ممارسة حق العودة وعدم اعتراف لبنان بدولة فلسطين مما أدى عملياً الى عدم حصول الفلسطيني على إجازة إلا نادراً. وكان الحصول عليها يتطلب إجراءات عديدة مثل دفع الرسوم الباهظة، فيما كانت مدة إجازة العمل تعطى لسنة واحدة يجبر اللاجىء على تجديدها كما أنها مختصة بعقد عمل مع جهة محددة فإذا تبدلت أو ألغيت صلاحيتها.

أما في حال المهن الحرة كالطب والمحاماة والصيدلة وغيرها، فإن التشريعات اللبنانية تحصر ممارستها ضمن نقابات، لا يستطيع الفلسطيني الانتماء إليها لاشتراطها في أنظمتها الداخلية أن يكون العضو لبنانياً منذ أكثر من عشرة أعوام، أو التزام دولة طالب الانتساب بمبدأ المعاملة بالمثل. واعتادت وزارة العمل أن تعاقب الذي يستخدم أجنبياً بعقد عمل أو إجازة صناعية بدون موافقة مسبقة أو إجازة عمل، بغرامة مالية مرهقة، الأمر الذي دفع أصحاب العمل اللبنانيين إلى العزوف عن استخدام الفلسطينيين لديهم.

إضافة لهذا كان الفلسطيني غير مشمول في الضمان الاجتماعي، الذي يشتمل على ضمان المرض والأمومة، ضمان طوارىء العمل والأمراض المهنية، نظام التعويضات العائلية ونظام تعويض نهاية الخدمة، فقد ورد في الفقرة الرابعة من المادة ٩ من قانون الضمان الاجتماعي "لا يستفيد الأجراء الأجانب الذين يعملون على أراضي الجمهورية اللبنانية من أحكام هذا القانون في بعض أو جميع فروع الضمان الاجتماعي إلا بشرط أن تكون الدولة التي ينتسبون إليها تقر مبدأ المساواة في المعاملة مع رعاياها فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي" وهكذا يلزم الفلسطيني حكماً بالقانون بدفع رسوم الضمان دون التمكن من الاستفادة من تقديماته وخدماته.

إذاً المرسوم المتعلق بتنظيم عمل الأجانب في لبنان وقانون الضمان الاجتماعي، أرسيا قاعدتين للأجانب (ومنهم الفلسطينيون) الراغبين في العمل في لبنان هما: قاعدة المعاملة بالمثل، وقاعدة الحصول المسبق على إجازة عمل. وأضيف لهما شروطاً تحديدية، تتعلق بحصر بعض المهن باللبنانيين دون سواهم، وتتقرر دورياً من قبل وزير العمل الذي يحددها بقرار إداري يصدره. وقد اعتاد الوزراء السابقون أن يضمّنوا اللائحة نحواً من سبعين مهنة محظورة. ولم يتبق عملياً سوى المهن التي لا تحتاج لإجازة عمل كالعمال الزراعيين وعمال البناء. فالوزير الدكتور عدنان مروة، أصدر القرار رقم ٢٨٩/١ في ١٨ كانون أول ١٩٨٢، حصر عدداً من المهن باللبنانيين دون غيرهم. ففي فئة الأجراء منع الأعمال الإدارية والمصرفية وبصورة خاصة عمل المدير، نائب المدير، رئيس الموظفين، أمين الصندوق، المحاسب، سكرتير الوثيق، أمين المحفوظات، الكومبيوتر، الحاجب، الناطور، الحارس، أمين المستودع، البائع، الصيرفي، الصياغة، المختبر، الحلاقة، التمديدات الكهربائية، الأدوات الصحية، تركيب الزجاج، الميكانيك. أما فئة أرباب العمل فقد حظر الأعمال التجارية، وبصورة خاصة التجارة العامة، الاستيراد والتصدير، الكومسيون (السمسرة) والتمثيل التجاري، محلات بيع الألبسة الجاهزة، الصرافة، الصياغة، تجارة الذهب والمجوهرات والأحجار الثمينة، تجارة السيارات ومشتقاتها، تجارة الأبنية.

ثم جاء الوزير عبد الله الأمين في ١١ كانون ثاني ١٩٩٣ وأصدر قراراً بحصر المهن باللبنانيين ومنع الأجانب، وطبعاً هذا يتضمن الفلسطينيين، بالقرار رقم ٣/١، كرر فيه المواد ذاتها، للأجراء، التي وردت في قرار الدكتور مروة وأضاف التالي في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية باستثناء تدريس اللغات الأجنبية عند الضرورة، الأعمال الهندسية، السائق، السفرجي.. كذلك زاد في فئة أرباب عدد من الأعمال الأخرى. أما الوزير أسعد حردان، بتاريخ ١٨ كانون اول ١٩٩٥ بالقرار ٦٢١/١، فقد كرر فيما يخص الأجراء وأصحاب العمل البنود ذاتها، التي وضعها الوزير الأمين. إلا أن ما اختلف به الوزيران الأمين وحردان عن الدكتور مروة هو في تساهل هذا الأخير النسبي بعدد من المهن، وإمكانية إعطاء إذن عمل فيها، من جهة ثانية، نص قرار الوزيرين الأمين وحردان على استثناءات محصورة للأجانب، حيث يمكن استثناء الأجانب ممن يتوافر فيهم أحد الشروط الواردة في المادة ٨ من المرسوم ١٧٥٦١ (تنظيم عمل الأجانب)، أي خصوصاً الأجنبي إذا كان مقيماً في لبنان منذ الولادة، أو مولوداً من أم لبنانية أو من أصل لبناني او اذا كان متأهلاً من لبنانية منذ أكثر من سنة.

> أرس المرسوم المتعلق بتنظيم عمل الأجانب في لبنان وقانون الضمان الاجتماعي، قاعدتين للأجانب (ومنهم الفلسطينيين) الراغبين في العمل في لبنان هما: قاعدة المعاملة بالمثل، وقاعدة الحصول المسبق على إجازة عمل. وأضيف لهما شروطاً تحديدية، تتعلق بحصر بعض المهن باللبنانيين دون سواهم.

وجاء قرار الوزير طراد حمادة بمذكرة حملت الرقم ٦٧/١ في ٢٧ حزيران ٢٠٠٥، تنص على استثناء "من أحكام المادة الأولى من القرار ٧٩/١ بتاريخ ٢ حزيران ٢٠٠٥ (التي تنص على حصر بعض المهن باللبنانيين)، الفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية، والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية. ويمكن إيراد التالي:

الفلسطينيون في لبنان تفاوتت أرقام الطاقة القابلة للعمل لديهم. فالمعلوم ان الرقم ٤٠٠ الف لاجىء المسجلين سواء لدى وكالة الغوث الدولية–الأونروا أو وزارة الداخلية، هو رقم نظري، أما في الواقع العملي فيتواجد نصفهم على الأرض اللبنانية، ومن هؤلاء نحو ٦٠ ٪ من سن الأطفال غير القادرين على العمل (١٢ عاما فما دون)، وهكذا يقدر أن الفائدة ستلحق بنحو ٧٠–٨٠ ألفاً من النساء والرجال، في أعلى تقدير مبالغ به.

كما تحددت موارد هؤلاء الفلسطينيين المذكورين الأساسية من عدة مصادر أهمها، وكالة الغوث الدولية–الأونروا والوظائف التي توفرها، المنظمات الأهلية والسياسية وتقديماتها وخدماتها، الأموال التي يرسلها العاملون في الخارج لأسرهم وهي الجزء الأهم، ثم اللاجئون الذين أقاموا مشاريعهم أو عملوا لدى اللبنانيين وغيرهم، في المهن العادية لقطاع الإعمار، الأعمال الزراعية، أساتذة ومحاسبون وغيره، وهم كانوا يعملون ولكن دون وضع وحماية قانونية، مما عرضهم لاستغلال بشع من أرباب العمل، وجاء القرار ليصحح وضعهم القانوني ويفسح المجال أمام عمل آخرين ايضاً قانونياً.

وإذا كان القرار قد أتاح الفرصة في مجالات محددة، كالموظف والمحاسب وناطور البناية وغيرها فإنه لم يبدل الواقع إزاء الفلسطيني المؤهل لممارسة المهن الحرة، وهم الذين تخرجوا من الجامعات، تلك المهن التي تشترط أنظمة نقاباتها العضوية فيها قبل ممارسة المهنة. والعضوية بناء لأنظمتها الداخلية مشروطة بدورها بأن يكون المرشح لها يحمل الجنسية اللبنانية ولأكثر من عشرة سنوات. وهذ النقابات بلغت ٢١ نقابة. بالاضافة الى ذلك، فما زال الفلسطينيون المؤهلون للاستفادة من القرار خاضعون لاشتراطات الحصول على إذن العمل من الوزارة المعنية، ودفع الرسوم.

كذلك لم يؤثر القرار على وضعية اللاجىء الفلسطيني إزاء التمييز السلبي الممارس عبر إجباره على الانتساب إلى الضمان الاجتماعي ودفع الرسوم، ولكن منع استفادته من التقديمات بدعوى اشتراطه المعاملة بالمثل. ولما كان لبنان لم يعترف حتى اليوم بدولة فلسطين، ويبادلها السفراء، ولما كان العرف القانوني استقر على عدم اعتبار الضمانات التي كانت توفرها القوانين الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني قبل ١٩٤٨ للعرب ومنهم اللبنانيون، فإن شرط المعاملة بالمثل ما زال يحول دون تطبيع وضع اللاجىء الفلسطيني في مؤسسة الضمان الاجتماعي في لبنان.

لماذا صدرت المذكرة؟

أوردت الصحف اللبنانية في ١١ كانون ثاني ٢٠٠٥ أن وزارة العمل رفعت الى مجلس الوزراء الصيغة النهائية لمشروع تعديل قانون العمل مع جدول ملحق يتضمن مقارنة النص المعمول به مع المشروع المقترح، بالإضافة الى انسجام التعديلات المقترحة مع اتفاقيات العمل الدولية والعربية التي وقعها لبنان والأسباب الموجبة لهذه التعديلات. وفي هذا الإطار، واثناء مراجعة الوزير طراد حمادة وضع العمالة العربية في لبنان، فوجىء بأن الفلسطينيين، حاصلون على حق الإقامة، ولكن لا يحق لهم العمل، ولما كانت من صلاحيات الوزير أن يستثني بعض العمال الأجانب من أحكام قرار حصر المهن، فقد قام بذلك إنصافاً للعمال الفلسطينيين، للحد من الإجحاف الحاصل في حقهم.

وطبعا كان للضغوطات الدولية والإقليمية حول أخطاء إزاء حقوق الإنسان الفلسطيني تمارس في لبنان، أثر كبير في الحث على التخلص من السمعة السيئة للبنان وعلى القيام بإنقلاب نحو موقف ايجابي، يفتح الأفق لترسيخ حق العمل على الأرض اللبنانية. كذلك يرى كثير من الفلسطينيين أن نضالات الهيئات الأهلية وبعض المنظمات الفلسطينية، التي حملت لواء المطالب الاجتماعية والاقتصادية وما يتعلق بحقوق الإنسان الفلسطيني منذ سنوات، كالحق بإلغاء فيزا العودة للبنان التي فرضت بين أعوام ١٩٩٤–١٩٩٩، وقرار مضاعفة رسوم الجامعة اللبنانية على الطالب الفلسطيني ثم إلغائه بين أعوام ٢٠٠١–٢٠٠٢، والمطالبات المستمرة بإعادة حق الملكية العقارية لشقة سكن للفلسطيني، الذي حرم بقانون نهاية العام ٢٠٠١، هذه النضالات قد أثمرت خصوصا بسبب التقبل الايجابي للموقف العام الفلسطيني بكل فئاته، أثناء التموجات السياسية والأمنية التي عاشها لبنان مؤخراً، ويمكن تلخيصها بأن الفلسطينيين يصرّون على دعم كل لبنان بمختلف أطيافه لحقوقهم المشروعة، وأنهم ليسوا إلى جانب فئة ضد أخرى.

ويمكن الإضافة هنا أن عاملين لبنانيين قد أثرا أيضا في اتخاذ القرار: الأول أن الدفع نحو حسم صيغة معاملة اللاجئين الفلسطينيين قد ارتقت على يد برنامج النقاط العشر الذي طرحه الحزب التقدمي الاشتراكي أثناء مرحلة التمديد لرئيس الجمهورية، والثاني أن الوزير طراد حمادة معروف بقربه من حزب الله الذي طالما دعا لحقوق الفلسطينيين في لبنان، ويتوافق مع الحزب الاشتراكي في قضايا أساسية كالحفاظ على المقاومة وتحسين أوضاع اللاجئين لدرجة الإعراب عن المطالبة بإنشاء وزارة خاصة تعنى بشؤونهم.

كذلك انعكست الأجواء المتجهة ايجاباً، التي عكستها اللقاءات الأخيرة بين المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين، سواء عبر زيارات نوعية لقادة فلسطينيين الى لبنان، أو لقاء الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن مع رئيس الوزراء اللبناني أثناء قمة البرازيل، والتشاور ورغبة التعاون الناتجة لحل مطالب العمل، التملك والإعمار وغيرها، بما يبشر بالتأسيس لمرحلة جديدة بين الشعبين، وعملياً يمكن إدراج القرار أنه تلبية لمطلب تكرر في مذكرتين وحيدتين رفعتا إلى وزارة ميقاتي، واحدة من منظمة التحرير الفلسطينية وأخرى من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.


مخيم شاتيلا، لبنان، ١٩٩٩. تصوير: بديل

في التوقيت والمفاعيل!

لقد أثار أصحاب فزاعة "التوطين" أن الإجراء تم بعد زيارة الوزير طراد حمادة للولايات المتحدة. في محاولة للإيحاء أن هناك اتفاقات مخفية تدفع لتوطين اللاجئين في لبنان. صحيح أن الوزير كان قد دحضها مرات، ووصف هذه الأقوال بأنها غير منطقية وفيها الكثير من الخبث، لكن يمكن اضافة أمراً بات مفهوماً تماماً في لبنان، فالتوطين الذي كرس رفضه في الدستور – ناهيك عن محاربة الفلسطينيين له– هو مسألة لا يمكن تمريرها بقرار إداري في وزارة، ولا التمهيد لها بقانون يعيد حق الملكية، بل هو واحد من أعقد قضايا الصراع العربي– الإسرائيلي، وفي جوهره الحفاظ على حق العودة، وهو قرار ليس باستطاعة دولة واحدة اتخاذه بمعزل عن الاتفاق الفلسطيني العربي عليه، وهذا ما لن يحصل إطلاقاً، خصوصاً مع بشائر الانتصار الجزئي للإنتفاضة بطرد الاحتلال من غزة.

> لم يؤثر القرار على وضعية اللاجىء الفلسطيني إزاء التمييز السلبي الممارس عبر إجباره على الانتساب إلى الضمان الاجتماعي ودفع الرسوم، ولكن منع استفادته من التقديمات بدعوى اشتراطه المعاملة بالمثل. ولما كان لبنان لم يعترف حتى اليوم بدولة فلسطين، ويبادلها السفراء، فإن شرط المعاملة بالمثل مازال يحول دون تطبيع وضع اللاجىء الفلسطيني في مؤسسة الضمان الاجتماعي في لبنان.

فيما يرى البعض أن القرار يعمد لفتح الملف الفلسطيني في لبنان، في ظل ظروف الضغط لتطبيق القرار ١٥٥٩، بالجزء الذي يشمل المخيمات عبر المدخل الامني، التسليحي، وذلك بوصف دور القرار أنه تخفيف وتطويق للمعاناة الانسانية الفلسطينية فيما يطرح

لبنان وحق العمل




مقابلها تسليم السلاح. لكن هذا الأمر اشكالي بامتياز، فكل جزء منه ميدان واسع ورحب للتفاعلات المنفصلة والمتشابكة، بما لا يؤول الى حلول سريعة، وخطورة محاولة فرض الربط بين الأمرين ان النية في الدفع لما يعتقده أعداء لبنان وفلسطين أنه مسألة تفجيرية، تساهم في محاولة إلباس الفلسطينيين دوراً سلبياً ، طالما عزف عليه سياسيون، وعبأوا به لجعل مخيمات اللاجئين، في أتعس وأسوأ الظروف، بحجة أن حل مشكلة الحقوق الانسانية سيدفع اللاجئين للتمسك بلبنان والتوطين فيه، بديلاً عن ديارهم في فلسطين، لكن هذا المنحى الاستخدامي لم يعد ينطلي على أحد. لا بل أن الصحافة أشارت الى ضرورة مواجهة أمور اللاجئين "بلا كذب ولا تدجيل بعدما عانى الفلسطينيون أسوأ أيامهم بلا خدمات اجتماعية، ولا فرص عمل، وبلا أمن واستقرار، لا بل أن مخيمات عديدة تحولت الى مناطق مغلقة، ينتشر فيها المطلوبون، أو تلصق بهم وبها، تهم وجرائم ترتكب في مناطق أخرى في لبنان".

ولا يجادل كثيرون أن صلاحية الوزير إصدار هكذا قرار هي أمر طبيعي، ولكن محاولات التشكيك أشارت إلى المسألة الزمنية بالتساؤل لماذا في الأيام الأخيرة ذات سمة تصنيف الأعمال، ورغم أن صحفاً قالت أن الوزير وقع القرار أصلاً في ٣ حزيران ٢٠٠٥ وقد أجل الاعلان عنه لدرس الانعكاسات، فأن الأمر الواضح بمفاعيله أن نقاشاً في هذا الموضوع سيكون ملكاً للجميع وليس حصراً بهيئات محددة، وقد عززت الوزارة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات واستمرار الوزير طراد حمادة في وزارة العمل الأمل بالنجاح أمام تحد حقيقي مفاده أنه بامكان أي وزير أن يبدل قراراً لمن سبقه. لكننا يمكن أن نحسب أنه في ظل الرقابة الدولية الحالية لمجريات لبنان، ومع ما ترافق من ترحيب لدول أوروبا بهذا القرار، وللتفاعل الايجابي لقطاعات لبنانية أساسية في التأثير والتأثر في ميدان القرار نفسه، إذ جائت تهنئة الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان "للأخوة في الاتحاد العام لعمال فلسطين، وعبرهم لعمال فلسطين .." لتعبر عن شجاعة القرار، وصحة توقيته الذي يصفه البعض بالقول المأثور "أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي ابداً".

أخيراً، أربعة مسائل

أولا: القرار طرح موضوعياً ضرورة استكماله في قضايا كافة مجالات العمل في القطاع الخاص وضرورة تعديل وتصحيح العوائق في الأنظمة المطبقة في الضمان الاجتماعي، اذ أن ما يميز الفلسطيني بهذا الاستثناء، أنه لم يعد بحاجة الى موافقة مسبقة من الوزير للعمل في المهن المسموح له بها، كما أن رسوم اجازة العمل المفروضة أقل من الرسوم التي يدفعها الأجنبي.

ثانيا: أعاد القرار النقاش حول دور وزراء العمل السابقين: أسعد حردان، عبد الله الأمين، علي قانصوه وعاصم قانصوه، وهم من الحزب السوري القومي الإجتماعي وحزب البعث العربي الإشتراكي، وكيفية تطبيق هذين الحزبين لمفهوم العلاقات القومية في اطار وطني محدد (هو لبنان) وعدم فهم أسباب السلبية الشديدة التي اتسمت بها ممارساتهم إزاء عمل اللاجئين الفلسطينيين.

ثالثا: كان الفلسطينيون دائماً يطلبون من لبنان تطبيق الإتفاق بين الدول العربية على بروتوكول الدار البيضاء (كازبلانكا) للعام ١٩٦٥، الذي نص على التزام هذه الدول بمعاملة اللاجئين بالدرجة ذاتها لمعاملة المواطنين لديها، فيما يتعلق بالتشغيل والتوظيف، والحق في الدخول والخروج من البلد والحق في الحصول على وثائق السفر اللازمة والتأشيرات. عملياً كان اللاجئون الفلسطينيون يحظون بمعاملة متوفرة للمواطنين في سوريا، الأردن، الجزائر والمغرب. لكنهم عوملوا كأجانب في مصر، ليبيا، العراق، الكويت، دول الخليج ولبنان. وعقب حرب الخليج في ١٩٩١ تدهورت معاملة اللاجئين سلبا، حتى تبنت الجامعة العربية في ذلك العام القرار ٥٠٩٣ الذي خوّل كل دولة مضيفة معاملة اللاجئين الفلسطينيين لديها وفقاً للمعايير والتشريعات الوطنية التي ترتئيها، بدلاً من الإلتزام ببنود البروتوكول، وفي التدهور المستمر لهذة المعاملة، لم يطرح فلسطينيو لبنان هذه المرة مطلب التمسك بقرار لبروتوكول لم يعد موجوداً ضمن توافقات جامعة الدول العربية.

وأخيرا، ما زال الفلسطينيون يرقبون التطبيق العملي لهذة الخطوة التسهيلية، رغم عدم كفايتها، ويلحون على استكمال تصحيح القوانين المتعلقة بحقهم في العمل والضمان الاجتماعي والتملك الخ... ويعتبرون أنه قد آن الأوان لفتح ملف اعادة تنظيم العلاقات بين لبنان ولاجئيه الفلسطينيين بعد أن طالت معاناتهم، كيما يتم تنسيق الجهود ضد التوطين وفي سبيل حق العودة أعمالاً وليس أقوالاً فقط.

---

* المحامي سهيل الناطور هو نائب رئيس اتحاد الحقوقيين الفلسطيني في لبنان، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني والمدير التنفيذي للمركز الحمائي لحقوق الانسان، وعضو اللجنة المركزية في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. للناطور العديد من الاصدارات البحثية والقانونية حول أوضاع الفلسطينيين في لبنان.

فلسطينيو لبنان.. الوليمة التالية

بقلم: سعد محيو*

ما لم تحدث معجزة ما، سيكون فلسطينيو لبنان هم "الوليمة الجديدة" إلى مائدة اللعبة الكبرى الشرق أوسطية. الدلائل؟ هاكم بعضها: بروز "تقاطع مصالح" بين سوريا وبين أمريكا وفرنسا، على تحريك الورقة الفلسطينية في لبنان، كل لها مبرراتها الخاصة وأهدافها المحددة، فدمشق تريد ان تقف المخيمات الفلسطينية في بلاد الأرز معها لتخفيف الحصار الخانق على بلاد الشام، وواشنطن وباريس تسعيان الى جر الفلسطينيين إلى معركة، تنفيذاً للبند الثاني من قرار مجلس الأمن الرقم ١٥٥٩، من جهة، ولتسهيل مسألة التوطين لاحقاً، من جهة أخرى.

بروز "تضارب مصالح" بين الفلسطينيين، فحركة "فتح" بقيادة محمود عباس وجدت في الملف الفلسطيني الذي يعاد فتحه في لبنان، فرصة لتعزيز مواقعها الدولية وخاصة لدى واشنطن، ولذا أبلغ عباس تيري رود لارسون، المبعوث الدولي المكلف بتطبيق ، ١٥٥٩ استعداده للمساهمة في نزع سلاح مخيمات لبنان في مقابل شروط سياسية واقتصادية محددة. هذا في حين تشعر منظمات المعارضة الفلسطينية بإغراء شديد الآن لمقاومة ما تعتبره استسلاماً فتحاوياً في فلسطين، عبر دور جديد تقوم به هي في لبنان.

ثم أخيراً هناك ما يتردد عن "صفقة كبرى" تشارك فيها بعض الأطراف اللبنانية، قوامها مقايضة توطين بعض الفلسطينيين بمنح الجنسية اللبنانية لنحو ٢٥٠ ألف مسيحي هجّروا من العراق خلال السنتين الماضيتين ويعيشون الآن كلاجئين في سوريا. الهدف: تعديل الموازين الديموغرافية المختلة لغير صالح المسيحيين اللبنانيين، وقبض مليارات الدولارات كثمن لتوطين الفلسطينيين.

وبالطبع، مثل هذه الصفقة لا يمكن أن تحدث إلا إذا تم تجريد المخيمات الفلسطينية من السلاح، وإذا ما طرحت مسألة الوجود الفلسطيني في لبنان على بساط البحث، الأمر الذي سيثير فوراً قضية التوازن الديموغرافي اللبناني. المعطيات، إذاً، لا تفتأ تتراكم وتتقاطع حول اقتراب موعد العبث بمصير فلسطينيي لبنان. وهذا، على أي حال، كان واضحاً من خلال الطوق العسكري الواسع الذي فرضته وحدات الجيش اللبناني على الفلسطينيين من سواحل الشوف والجنوب وصولاً إلى الجبال المحاذية للحدود السورية. كما هو واضح أيضاً من عمليات التعبئة الاعلامية الكثيفة التي بدأت تشنها جهات عدة، والتي لن يكون آخرها تنظيم "حراس الأرز" العنصري الذي أحيا فجأة شعاره الشهير خلال حرب ١٩٧٥-١٩٨٩ حول إبادة الفلسطينيين.

ماذا في وسع فلسطينيي لبنان أن يفعلوا؟ ليس الكثير في الواقع، فاللعبة أكبر منهم بكثير، وهي تشمل دولاً عظمى وكبرى ووسطى غرباً وشرقاً، لكن بإمكانهم على الأقل الحد من الخسائر عبر توجهين اثنين: رفض التحّول إلى كرة ملتهبة تتقاذفها أرجل القوى الاقليمية والدولية المتصارعة، والتحّرك لبناء اوسع العلاقات مع قوى المجتمع المدني والسياسي اللبناني لإحباط الجهود الراهنة الهادفة الى خلق شرخ بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، شبيه بذلك الذي تم خلقه بين الشعبين السوري واللبناني.

قد لا يحقق هذان التوجهان معجزة إنقاذ الفلسطينيين من التحول إلى وليمة على المائدة شرق الأوسطية، لكنهما على الأقل قادران على إقناع الآخرين بأنهم (الفلسطينيين) لن يكونوا لقمة سائغة أو "وجبة مجانية" على هذه المائدة.

---

* سعد محيو هو كاتب يقيم في لبنان. ورد هذا المقال في جريدة الخليج في ٤ تشرين أول ٢٠٠٥.

هكذا خربطت الحرب قاموس جدتي !

بقلم: سلمان ناطور*

صيف ١٩٨٢.. كان حزيران حارا كعادته.

رائحة الصيف لم تتبدل في قريتنا، حتى عندما حلقت الطائرات في سمائها ونفثت الدخان الأبيض الذي لم ينتصر على دخان الحقول والحواكير التي حرق هشيرها اليابس.

قائد عسكري فرض علي الاقامة الاجبارية، فحوّل بيتي الى سجن صغير من مغيب الشمس الى شروقها، وجعل من قريتي سجنا كبيرا من شروق الشمس الى غروبها، ليس لأنه كان يعد قواته المدرعة والمصفحة والمسلحة للحرب التالية، بل لأنه انتهى لتوه من حرب صغيرة على أربع قرى عزلاء معزولة في الجولان ويبدو أنني خربطت شيئا من حساباته وما كانت العتمة على طول يد الحرامي فسجنني وراح يخطط للحرب القادمة.

رهيب أن تحشر نفسك في حسابات الجنرالات، ثم تقول: قليلا من التواضع يا رفيق! فلا أنت فدائي راح يدك القلاع ولا أنت قائد فيلق مجهز بعتاد.

كان يتهيأ لي انه لم يبق للشرطة ما تفعله سوى مراقبة تحركاتي ليتأكد القائد العسكري أنني ما زلت موجودا ولا أشكل خطرا على أمن الدولة، فتأتي الدورية في ساعات مختلفة من الليل والنهار ويطرق شرطي على الباب ويطلب أن يراني بحجمي الطبيعي، ولما يتأكد أن أنا هو أنا ولا أحد سواي، يعتذر بأدب وينصرف ولم يقبل دعوتي له لتناول القهوة حتى ولو مرة واحدة. وصرت أحب مداعبة الشرطة، فحين يأتي الليل وأصبح محكوما بالبقاء داخل جدران البيت، أطلب من أحد أصدقائي أن يأخذ مفاتيح سيارتي، وكانت معروفة بلونها الأحمر وموديلها العتيق وطقطقة دواليبها، ويقوم الصديق بجولة في البلد، وقبل أن يعود، كانت سيارة الشرطة تمثل في ساحة البيت وينزل شرطي ليتأكد أنني ما زلت قابعا في منزلي / سجني ، فيعتذر مستهجنا أو يضحك على نفسه كما كنا نضحك عليه.

الطائرات التي حلقت في سماء قريتنا كانت محملة بالنار والنابالم لتفرغ حمولتها على أرض لبنان الأخضر، بدأت في الرابع من حزيران ولم تتوقف.

للأمانة والتاريخ سأسجل بما لا يقبل الشك أن حزيران ١٩٨٢ ليس كحزيران ١٩٦٧.

ففي صباح الخامس من حزيران ٦٧ استيقظت على صوت عمي، جاء الى بيتنا " يدب الصوت " ، ولم يكن أحد غيري في البيت . قال: "ولعت الحرب" !

كان الجميع يترقبون بقلق بالغ نشوب هذه الحرب، ويبدو أن الصواريخ التي نصبت في صحراء سيناء والهيزعة العربية احتفالا بعرس تصفية " الكيان الصهيوني" والوجبات الآدمية الدسمة التي وعدوا بها سمك البحر، يبدو أنها لم تترك لعمي الطيب سوى هوس البحث عن ملجأ آمن يحمينا من قذف الطائرات العربية المغيرة، باذن الله، وقد كان يتهيأ له أننا سنكون مستهدفين لأننا جزء من هذا الكيان الصهيوني المهدد بالاشتعال أو الرمي في البحر.

قال لي : تعال معي !

كنت في الثامنة عشرة من عمري أستعد لتقديم امتحانات الثانوية، فتركت كل شيء وذهبت معه دون أن أسأل الى أين يأخذني، واذا به يقودني الى مغارة كبيرة امتلأت بالحجارة والتراب وقال :

" سوف ننظف المغارة ليحتمي بها أطفال العائلة، أما الكبار فبامكانهم أن يختبئوا في الوعر"

وانهمكنا بتنظيف المغارة حتى ساعات الظهر، دون أن نشرب الماء أو نتناول لقمة أكل، وكلما سمعنا هدير طائرة في السماء اشتدت سواعدنا وخفقت قلوبنا، وأكثر ما كان يقلق عمي هو أن تقصفنا الطائرات السورية، وكان يتمنى لو أن مهمة قصف الكرمل توكل الى الطيارين العراقيين لأن السوريين " يصيبون الهدف " وأما العراقيون " فيصوبون على تل أبيب ويصيبون حيفا"، ولم أعرف في ذلك الوقت ان كان علي أن آخذ كلامه على محمل الجد أو أن أعتبره مزحة ثقيلة من شدة الخوف، لكن لم يخلصنا من هذه الحالة العبثية سوى والدي، الذي كان يبحث عنا، ولما رآنا انفجر ضاحكا وقال:

"طيران اسرائيل احتل كل سماء العرب، لم يبق لمصر طائرة تحلق في الفضاء".

في تلك اللحظة انتهت الحرب بالنسبة لعمي، فألقى بالمنكوش والمعول وتناول حجرا صغيرا ورماه بشدة الى المغارة فأصاب تنكة كنا ننقل بها التراب وأحدثت دويا ظل صداه يتردد في جوف المغارة وتناولت حجرا وفعلت مثله وظلت التنكة سنوات طويلة في مكانها ومن حولها تراكمت الحجارة الى أن سد الجرف مدخل المغارة.


أطفال فلسطينيون يهربون الى الملاجئ أثناء قصف مخيم الرشيدية/لبنان، ١٩٨٢. تصوير: الاونروا.

أسوأ ما فعلته هذه الحرب هي أنها خربطت قاموس جدتي، فعندما كانت تقول "احتلال اليهود " كنا نفهم أنها تقصد العام ١٩٤٨ ولكننا صرنا فيما بعد نصعب عليها حياتها فنسألها : " أي أحتلال؟ " وكانت تصر على أن اليهود احتلوا كل بلاد العرب مرة واحدة، عام ١٩٤٨ ، ولم تكن تفسر، ولما أرادت أن تذكر حرب حزيران، كانت تقول : " في حرب يوم تنظيف المغارة".

---

* الكاتب سلمان ناطور هو مدير عام معهد اميل توما للدراسات الاسرائيلية والفلسطينية في حيفا. وهو محرر مجلة "قضايا اسرائيلية" التي تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية–مدار (رام الله). ناطور من مواليد دالية الكرمل (قضاء حيفا) في العام ١٩٤٩، وله أكثر من ثلاثين عمل قصصي ومسرحي وروائي ونقدي.

صدر حديثا

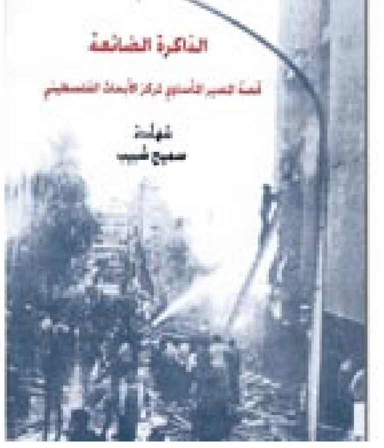
شؤون اللاجئين

العدد ٣–٤
آب ٢٠٠٥
نشرة إخبارية تصدرها دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية

الوالد والجدار

قصة أطفال مصورة
إعداد الجيل الناشئ من متطوعي مركز لاجئ، مخيم عايدة/بيت لحم
اللغة: الإنجليزية والعربية
الناشر: مركز لاجئ

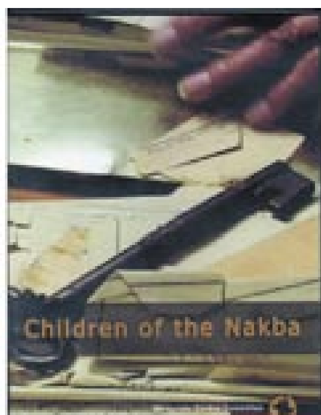
في هذا الكراس، يروي أطفال المخيم قصتهم عن جدار الفصل العنصري من خلال رسومات ساهموا بها، بالإضافة إلى شروحات قصيرة منهم لهذه الرسومات. ويعد الكراس بمثابة شهادات وتأريخ لتجربة هؤلاء الأطفال.



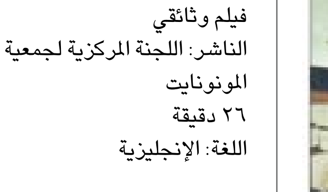
الذاكرة الضائعة:

قصة المصير المأساوي لمركز الأبحاث الفلسطيني
تأليف: سميح شبيب
هيئة أرض فلسطين، لندن
ومواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية حزيران ٢٠٠٥

كراس يروي تجربة مركز الأبحاث الفلسطيني، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعن تجربته التوثيقية، من خلال تجربة الكاتب كمسئول لقسم التوثيق والمكتبة خلال الأعوام ١٩٨٠–١٩٩٤. فخلال تلك الفترة جرى نهب محتويات المركز بعد الاجتياح الإسرائيلي لبيروت، وقامت قوات الاحتلال وبمساعدة خبراء إسرائيليين في التوثيق وعلم المكتبات بنهب محتوياته بشكل منظم ومن ثم نقلها إلى إسرائيل. كما وقع خلال الفترة نفسها تفجير المركز، ومن ثم إغلاقها من قبل السلطات اللبنانية.



أطفال النكبة



فيلم وثائقي
الناشر: اللجنة المركزية لجمعية المونونايت
٢٦ دقيقة
اللغة: الإنجليزية

هذا الفيلم الوثائقي، يوفّر للمشاهد فرصة لسماع أطفال النكبة من الفلسطينيين وأطفال الاستقلال من الإسرائيليين. ويبين أن بناء مستقبل مشترك للشعبين فيه عدالة ومساواة ومصالحة سيعني بالضرورة مواجهة التاريخ، وإعطاء الفلسطينيين حقهم في العودة إلى ديارهم.

ذكرى الكارثة:

فلسطين، إسرائيل، والمهجرين في الداخل
مجموعة أبحاث في ذكرى الراحل إدوارد سعيد
تحرير: نور مصالحة
لندن، زد بوك، آب ٢٠٠٥

يركّز هذا الكتاب على اللاجئين المهجرين داخلياً "داخل الخط الأخضر". ويستخدم الكتاب التأريخ الشفهي ومقابلات الشخصية لتناول موضوعة الهوية والذاكرة، الحقوق المتأصلة، الحماية الدولية، قضية "حق العودة"، والحل الدائم والعادل للصراع. وقد ساهم في هذا الكتاب مختلف المؤلفين والباحثين الأكاديميين من أمثال وليام دالرمبل، البروفيسور إيلان بابيه، البروفيسور ناصر عاروري، البروفيسور إسماعيل أبو سعد، والدكتور نور مصالحة، هيلل كوهين، نهاد بقاعي، تيري رمبل، ايزابيل همفريز، ايتان برونشتاين.



خطوات كانت هناك

بقلم: عيسى قراقع*

ينشر بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين على صفحات جريدة "حق العودة" ملفات من التاريخ الشفوي سجل على لسان لاجئين فلسطينيين هُجروا من قراهم الفلسطينية على يد الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨، كجزء من حفظ التراث الوطني حتى لا تمسح خطوات شعب اصيل اقتلع من ارضه بالقوة.

الحلقة الرابعة

.. وحنينه أبداً لأول منزل

الطريق إلى القدس

ذاكرة الحاج داود يوسف مصطفى سلامة – ٧٢ سنة من قرية لفتا في ضواحي القدس – لازالت مشبعة برائحة الزيتون والكرمة حيث تشتهر القرية.. وتتحول الذاكرة إلى ظلال تمشي معنا إلى وادي الشاهي ولاسيما في المنخفضات الممتدة جنوب غربي القرية لتستقبلك الأشجار المثمرة والأراضي الخصبة المزروعة بالحبوب.. ذاكرة الحاج داود تصر على الحياة، الأسماء العبرية وهدم منازل قريته لم تشطب منه الحنين إلى المكان الذي ولد فيه ومشى على ترابه حافياً من البيت إلى المدرسة حتى استطاع أن يحصل على "المترك" (شهادة انهاء الصف التاسع) ويصبح مدرساً ليساعد والده الذي كان يعمل بنّاءاً...

يسير الحاج داود معنا خطوة خطوة، تنتصب الجغرافيا أمامه، تحيا المنازل والأزقة، يهبط الوادي، ويقطف الثمار ليأخذنا إلى المسجد الذي درس فيه القرآن وحفظ دروس الحساب ومن ثم إلى مدرسة لفتا الأميرية حتى الصف الخامس الابتدائي ومن ثم انتقل إلى الكلية الابراهيمية بالقدس.... "كانت ايام جميلة....تعلمت الوضوء والصلاة والكتابة... كنا نقعد على الحصيرة..."

تذكر معلميه ... محمد صيام وسيف الدين وفجأة ينبهنا إلى أن قرية لفتا هي قرية الينابيع، قرية الماء وأنها شيدت في موقع (مياه نفتوح) وهو نبع مياه مجاور للقدس...وأنه عاش فيها مسلمون ومسيحيون وفيها مقام الشيخ بدر ومدرسة ابتدائية للبنين وأخرى للبنات أنشئت سنة ١٩٤٥ بالإضافة إلى مقهيين ونادي اجتماعي...

فلسطيني مهجّر أثناء زيارة لقرية لفتا، القدس، ٢٠٠٥. تصوير: زوخروت.

ويقول بأن قرية لفتا كانت ضاحية من ضواحي القدس، تربطها بها علاقات اقتصادية وطيدة وكان سكانها يبيعون منتوجاتها في أسواق القدس ويستفيدون مما تقدمه المدينة من خدمات وكانوا يتزودون بمياه الشرب من نبعٍ في وادي الشامي.

وتحدث عن العلاقات مع السكان اليهود قبل الحرب ... حيث كانت علاقة طبيعية، يتبادلون البيع والشراء (كان اليهود يشترون الدجاج والبيض والخضراوات والفواكه لأنه عندنا عين جيدة...) "وكانت عينا الحاج داود ممتلئتان بالقدس "أنا كنت أصلي وأنا صغير بالقدس وكان والدي يأخذني معه كل يوم جمعة ونلف كل حارة في القدس".

وصلنا إلى الساحة وبدأ يحدثنا عن اجتماعات أهل القرية في الساحة، وعن نمط الأعراس التي كانت تقام فيها...العرس الذي كان يستمر سبعة ايام...

(سبعة أيام تبقى الدبكة والسامر والأغاني الشعبية، يشترك الرجال والنساء بالزفة، الرجال في أول الزفة والنساء في آخرها، وكانوا يأتوا بالعريس على ظهر حصان...)

الحاج داود كان يتمنى أن ينتصر الألمان في الحرب العالمية الثانية، لأنه حسب قوله "الإنسان المظلوم ينتظر دائماً أن يرد عنه الظلم...واحنا ظلمنا من الانجليز، فأنا كنت أراهم وأرى ظلمهم..." وعندما هزمت المانيا بكى الحاج داود بكاءاً شديداً. "عندما علمنا بهزيمة المانيا، صرت أبكي بكاءاً شديدياً ومشيت على الأقدام من باب الساهرة اللي فيها الكلية حتى وصلت لفتا مروراً بالمنطقة اليهودية...ظليت ابكي....قلت سينتصر علينا شلومو...كان انتصار الحلفاء انتصاراً لشلومو..."

ولاينسى الحاج داود عندما اعتقله الإنجليز وهو فتىً صغير. "أذكر أنني كنت عائداً من المدرسة وكان الانجليز وضعوا حاجزاً على الطريق فأوقفوني ولم يكن معي هوية ومسكوني وكادوا أن يفتكوا بي...لولا أن جاء أحد شباب لفتا اسمه علي ريان وكان يتكلم اللغة الانجليزية بطلاقة، أخبرهم أني طالب مدرسة ولا أملك هوية حتى أطلقوني بعد أن كانوا يريدون ضربي واقتيادي إلى السيارة العسكرية...وأنا صغير كانوا يعاملوننا بقسوة وبظلم ليس له مثيل..."

وحنينه أبداً لأول منزل

بعد النكبة قام الحاج داود بزيارة إلى منزله الذي يقطنه اليهود تحدث عن ذلك بتأثرٍ شديد...لقد ذهب إلى البيت فوجد يهوداً يمنيين صنعوا له الشاي.

"تصور كم يتألم الانسان وهو يرى داره التي عاش وترعرع فيها، يسكنها أشخاص غرباء...شعرت أنني أسير، لا أستطيع أن أحرك ساكناً... روحي موجودة في البيت"

وأخذ الحاج داود قول الشاعر أبو تمام:

كم منزل يألفه الفتى   وحنينه أبداً لأول منزل

إننا في غفلة

يشرح الحاج داود كيف طرد سكان لفتا على أيدي العصابات الصهيونية وكأن الناس كانوا هناك في غفله وغير مصدقين، فلم يكن هناك استعدادات كافية للحرب، من حيث التدريب وإعداد السلاح والقيادة الجماعية الواعية في حين أن اليهود كانوا منظمين ومدربين على يد الانجليز ومستعدون للهجوم

"نحن كنا في غفله...فش تدريبات حقيقية للمقاومة....تدريب على السلاح، كان التدريب ضعيف جداُ...وكان في لفتا فرقة للكشافة وكنت أحد أعضائها ولكن لم يكن هناك خطة ولا استعدادات. فوجد اليهود شعباً أعزل وهم مدججون بالسلاح وبريطانيا أعطتهم كل شيء...فكيف بربك، كيف يكون الحمل أمام الأسد...ليس له إلا الهرب..."

وذكر الحاج داود ذلك الاجتماع الذي تداعى اليه رجال القرية عشية الحرب والذي فشل بسبب عدم الاتفاق على شيء محدد "الاجتماع اللي دعت إليه البلد قاطبةً انتهى بالفشل فصار كل يجتهد حسب رؤيته وأن المقاومة هي نوع من الانتحار ....أنت تواجه جيش منظم من الهاجاناة دربهم الجيش البريطاني في حين أننا لم نكن نستطيع أن نحمل خرطوشة أو فشكة"

وحديث الحاج داود يشير إلى غياب القيادة وترك الناس بلا توجيه وخطة وتوعية للصمود...

مجزرة المقهى

فجرت الهاجاناة الصهيونية في الأيام الأولى من الحرب القتال في لفتا وفي حيين من أحياء القدس المتاخمين لها حي روميما والشيخ بدر...وفي ٢٨/كانون أول تعرض أحد المقاهي في لفتا لمجزرة بهجوم بالرشاشات الأمر الذي نجم عنه مقتل ستة من المواطنين وجرح سبعة... مما أدى إلى بدء الهجرة ومغادرة سكان لفتا بعد الهجوم على المقهى... وتلا ذلك عدة هجمات صهيونية على القرية ونسف منازلها لإجبار السكان على الرحيل وقد تحقق هذا الهدف...وكانت لفتا هي مفتاح دخول العصابات الصهيونية إلى لقدس...

ويتطلع الشيخ داود إلى لفتا اليوم...وأمام ذلك يبكي...المنازل الباقية في الموقع مهجورة وبعضها قد رمم لتقيم فيها عائلات يهودية...ولم يبق من الحوض الذي شيد حول النبع في وادي الشامي سوى الأنقاض...

وقد أقيمت على أراضي القرية مستعمرتان يهوديتان...

---

* عيسى قراقع هو رئيس جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: "الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو"؛ "التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي"؛ "كيف تنام وقيدي يكبل حلمك"؛ "زوابع الخنساء في سجن النساء"؛ "زغاريد البلابل المقيدة" (شعر)؛ "حكاية الصامد بن البرتقال" (قصص)؛ "ذاكرة من ملح وحديد". كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.

صاحبُ المقامِ اَلرّفيع

شعر: أبو الحسن الراضي*

أسيرٌ صاحَ من ظلمٍ   ألا تكفي قرابيني؟
سرابيلي لقد غُطّت   دماءً من شرايني
ظلام السجن يبقيني   غضوباً كالبراكيني
وسجّان بلا قلبٍ   من الاذلال يُدنيني
زنيمٌ سامني ذُلّاً   بنار الحقد يكويني
غليظُ القلبِ لم يأبَه   لئيمٌ بات يُؤذيني
عصافيرٌ بأنيابٍ   بأفكار الشياطين
رأيت الشرَّ إنساناً   سهام الغدر يرميني
عُتُلّ ٌ مالَه يَرْبوِ   بتزييف البراهينِ
ومن سجنٍ إلى سجن   ضعيفَ الحال يُزجيني
تُحيطَ ُ السجنَ أسوارٌ   تزيد الدمع في عيني
سياط الظلم يا صحبي   من التعذيب تُدْميني
بعيداً عن هوى قلبي   لقد ضاقت زنازيني
لقد ضجَّت أحاسيسي   دموع ُ العين تَعصيني
أبُثُّ الهمَّ يا امّي   هموماً بالملايني
فلا طُهرٌ سوى أميّ   إذا ما غِبْت تَبكيني
شجون أسقمت روحي   فِراقُ الخلِّ يُعييني
سمعت الشوقَ في حبسي   واشجاراً تناديني
وأشواق لاصحابي   فهل تاقت بساتيني
وحوْلَ الدار لي صحبٌ   فَمِنْ تينٍ وزيتوني
دَخلت السجنَ مُختاراً   وليسَ الخوفُ يُثنيني
وَلجْتُ السجنَ لا لصّاً   ولا الأهوالُ تعنيني
سَحَبْتُ السَّيْفَ من نَصْل   وما كَلَّت سكاكيني
حَمَلْت السيفَ أفديكم   فيا ذلَّ السّلاطينِ
أغضُّ الطَّرْف عن كيدٍ   وافواهِ الثّعابينِ
سلاني الناسُ يا أمّي   أأنت اليَوم تنسيني
غرامي للعلا...داءٌ   غرامُ الحَبِّ للطينِ
عشقت القدس ترياقاً   فَمَنْ عَنْها يُقصيني؟
رحابُ القدسَ لي مثوى   ومازالت تُناديني
يمرُّ الطيرُ من فوقي   بلا ريب يُحيّيني
وفي جوفٍ من الليل   دعوتُ اللّهَ يَهديني
سألت الله لي صبراً   وأعلى الأجر يُعطيني
ولي سلوى من المولى   ولي صحبٌ يُسلّيني
يسوق الغيث في مُزنٍ   فيا غَوثَ المساكينِ
ولي صبر على البلوى   وليس الله ُ يُقليني
رسالاتٌ أتتْ تَتْرى   ولم تَفْتأ تواسيني
كلومي للوفا ذكرى   وزيتُ القدس يشفيني
صلاحٍ الدين أستاذي   حَماها أرضَ حطين
كَتَبْتُ الشعرَ عنْ رَهْطٍ   وقدْ عَزَّت دواويني
ألا صبراً فما عادت   رياشُ الدار تأويني
أنا ما عُدْتُ ظمأناً   فماء الحوْضَ يرويني
وإنْ جَفَّت ينابيعي   رسول الله يَسْقيني
سأقضي السجن في علم   وفي شتّى الميادينِ
كفاني الجهلُ استاذاً   رأيت النورَ يأتيني
أنا المشتاق للفجر   بصيصُ النّور يُحييني
أنا التوّاق للنّور   صلاح الامر في ديني
فلا عِشْتُ الأذى طوعاً   ولكنّي فلسطيني
فقولوها بلا خوفٍ   فلسطيني فلسطيني

---

* الشاعر أبو الحسن الراضي من مواليد مخيم عايدة، في محافظة بيت لحم، وهو لاجئ من قرية رأس أبو عمار. يعمل مدرسا للغة العربية، وهو شاعر يهتم بفصاحة اللغة، معتمدا السهولة لايصال الرسالة بأقصر الطرق.

تتمة من صفحة ٣٦

مرفق

المباديء المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين

ديباجة

اقراراً بالاوضاع البائسة وغير المستقرة التي يزال يعيش في ظلها ملايين اللاجئين والمشردين في ارجاء العالم، ويحقهم جميعاً في العودة الى ديارهم واراضيهم الاصلية او المعتادة السابقة ، عودة طوعية وآمنة وكريمة،

ومع التشديد على ان العودة الطوعية الآمنة والكريمة يجب ان تستند الى خيار حر ومطلع وفردي، وعلى ضرورة ان تتاح للاجئين والمشردين معلومات كاملة وموضعية ومستوفاة ودقيقة عن امور منها المسائل المتعلقة بالسلامة الجسدية والمادية والقانونية في البلدان او الاماكن الاصلية ،

ومع التأكيد مجدداً على حقوق النساء والفتيات اللاجئات والمشردات، واقراراً بضرورة اتخاذ تدابير ايجابية لضمان حقوقهن في استرداد المساكن والاراضي والممتلكات ،

ومع الترحيب بما تم في السنوات الاخيرة من انشاء العديد من المؤسسات الوطنية والدولية لضمان حقوق اللاجئين والمشردين في الاسترداد ، ومع الترحيب كذلك بالعديد من القوانين الوطنية والدولية والمعايير وبيانات السياسة العامة والاتفاقات والمباديء التوجيهية التي تعترف بالحق في استرداد المساكن والاراضي والممتلكات وتؤكد عليه، واقتناعاً بان الحق في استرداد المساكن والممتلكات عنصر اساسي في تسوية النزاعات وبناء السلم والعودة الآمنة والمستدامة واقرار سيادة القانون في فترات ما بعد انتهاء النزاعات ، وبأن رصد برامج الرد رصداً متأنياً من جانب المنظمات الدولية والدول المتضررة هو امر لا غنى عنه من اجل ضمان تنفيذ تلك البرامج بفعالية،

واقتناعاً ايضاً بان تنفيذ برامج رد المساكن والاراضي والممتلكات بنجاح ، كعنصر اساسي من عناصر العدالة التعويضية ، يسهم بفعالية في تلافي حالات التشريد في المستقبل وفي بناء سلم مستدام .

الفرع الاول - النطاق والتطبيق

١- النطاق والتطبيق

١-١ ترمي المباديء المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين، المدرجة هنا ، الى مساعدة الجهات المعنية كافة ، الوطنية والدولية على معالجة المسائل القانونية والفنية ذات الصلة برد المساكن والاراضي والممتلكات في الحالات التي يؤدي فيها التشرد الى حرمان اشخاص ، بصورة تعسفية او غير قانونية ، من مساكنهم او اراضيهم او ممتلكاتهم السابقة او اماكن اقامتهم المعتادة .

١-٢ تسري المباديء المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين سرياناً متساوياً على جميع اللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم من المشردين في اوضاع مشابهة الذين فروا عبر الحدود الوطنية ولكن قد لا ينطبق عليهم التعريف القانوني للاجئين (يشار اليهم فيما يلي بعبارة "اللاجئون والمشردون") الذين حرموا بصورة تعسفية او غير قانونية، من مساكنهم او اراضيهم او ممتلكاتهم السابقة او اماكن اقامتهم المعتادة ، بغض النظر عن طبيعة الظروف التي ادت اصلاً الى تشريدهم .

الفرع الثاني - الحق في استرداد المساكن والممتلكات

٢- الحق في استرداد المساكن والممتلكات

٢-١ يحق لجميع اللاجئين والمشردين ان يستعيدوا أي مساكن او اراضي و/او ممتلكات حرموا منها ، بصورة تعسفية او غير قانونية او ان يحصلوا على تعويض عن أي مساكن او اراضي و/او ممتلكات يتعذر عملياً اعادتها اليهم ، حسبما تخلص اليه محكمة مستقلة محايدة .

٢-٢ تولي الدول اولوية بينة للحق في الاسترداد باعتباره سبيل الانتصاف المفضل فيما يتعلق بالتشريد وعنصراً اساسياً من عناصر العدالة التعويضية ويقوم الحق في الاسترداد كحق مستقل بذاته لا تنتقص منه العودة الفعلية للاجئين والمشردين المستحقين لاسترداد مساكن واراضي وممتلكات او عدم عودتهم .

الفرع الثالث - مباديء اساسية

٣- حق في عدم التعرض للتمييز

٣-١ لجميع الاشخاص الحق في حمايتهم من التمييز ضدهم بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي السياسي او غيره من الآراء او الاصل القومي او الاجتماعي او الممتلكات او الاعاقة او المولد او أي وضع آخر .

٣-٢ تضمن الدول حظر أي تمييز فعلي او قانوني للاسباب المذكورة اعلاه، وان يعتبر جميع الاشخاص بمن فيهم اللاجئون والمشردون سواسية امام القانون .

٤- الحق في المساواة بين الرجل والمرأة

٤-١ تكفل الدول المساواة بين الرجل والمرأة ، وبين الفتيان والفتيات في حق استرداد المساكن والاراضي والممتلكات وتضمن الدول المساواة بين الرجل والمرأة وبين الفتيان والفتيات في جملة حقوق من بينها الحق في العودة الطوعية الآمنة والكريمة ، وفي الضمان القانوني للحيازة وفي الملكية وفي المساواة في الارث ، وكذلك في استعمال المساكن والاراضي والممتلكات والتحكم فيها والحصول عليها .

٤-٢ ينبغي للدول ان تكفل ان البرامج والسياسات والممارسات الخاصة برد المساكن والاراضي والممتلكات تعترف بحقوق الملكية المشتركة رب وربة الاسرة على السواء كعنصر صريح من عناصر عملية الرد، وان يتبع في هذه البرامج والسياسات والممارسات نهج يراعي حقوق الجنسين .

٤-٣ تضمن الدول الا تكون البرامج والسياسات والممارسات الخاصة برد المساكن والاراضي والممتلكات مجحفة بحق النساء والفتيات ، وينبغي للدول ان تعتمد تدابير لضمان المساواة بين الجنسين في هذا الصدد .

٥-الحق في الحماية من التشريد

٥-١ لكل شخص الحق في الحماية من التشريد التعسفي من مسكنه او ارضه او مكان اقامته المعتاد .

٥-٢ ينبغي للدول ان تدرج تدابير الحماية من التشريد في تشريعاتها المحلية ، وفقاً لمعايير حقوق الانسان الدولية والقانون الانساني الدولي وغيرها من المعايير ذات الصلة ، وينبغي لها ان توفر هذه الحماية لجميع الاشخاص الخاضعين لولايتها القانونية او لسيطرتها الفعلية .

٥-٣ تحظر الدول الاخلاء القسري وهدم المنازل وتدمير المناطق الزراعية ومصادرة الاراضي او الاستيلاء عليها تعسفاً كاجراء تأديبي او كوسيلة او اسلوب للحرب .

٥-٤ تتخذ الدول خطوات لضمان عدم تعريض احد للتشرد ، سواء من قبل جهات تابعة للدولة او غير تابعة لها ، وتضمن الدول ايضاً امتناع الافراد والشركات والهيئات الاخرى الخاضعة لولايتها القانونية او لسيطرتها الفعلية عن القيام بمثل هذا التشريد او المشاركة فيه بأية طريقة اخرى .

٦- الحق في احترام الحياة الخاصة وحرمة المسكن

٦-١ لكل انسان الحق في الحماية من التدخل التعسفي او غير المشروع في حياته الخاصة ومسكنه .

٦-٢ تكفل الدول لكل انسان ضمانات وافية ضد التدخل التعسفي او غير المشروع في حياته الخاصة ومسكنه.

٧- الحق في التمتع السلمي بالممتلكات

٧-١ لكل انسان الحق في التمتع سلمياً بممتلكاته .

٧-٢ لا يجوز للدول ان تخضع استعمال الممتلكات والتمتع بها للمصلحة العامة الا بموجب الشروط التي ينص عليها القانون والمباديء العامة للقانون الدولي وينبغي حيثما امكن ، حصر "مصلحة المجتمع" في نطاق ضيق، بحيث يقتصر معناها على التدخل المؤقت او المحدود في حق التمتع السلمي بالممتلكات .

٨- الحق في سكن لائق

٨-١ لكل انسان الحق في سكن لائق .

٨-٢ ينبغي للدول ان تعتمد تدابير ايجابية للتخفيف من معاناة اللاجئين والمشردين الذين يعيشون في مساكن غير لائقة.

٩- الحق في حرية التنقل

٩-١ لكل انسان الحق في حرية التنقل والحق في اختيار مكان اقامته ولا يجوز اجبار أي شخص تعسفاً او بصورة غير مشروعة عل البقاء في اقليم او مكان معين او منطقة معينة ، وكذلك لا يجوز ارغام أي شخص تعسفاً او بصورة غير مشروعة على مغادرة اقليم او مكان معين او منطقة معينة

٩-٢ تضمن الدول الا تخضع حرية التنقل واختيار المسكن الى أي قيود بإستثناء القيود التي ينص عليها القانون والضرورية لحماية الامن القومي او النظام العام او الصحة العامة او الاخلاق او حقوق الاخرين وحرياتهم ، والمنسجمة مع حقوق الانسان الدولية وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة.

الفرع الرابع - الحق في العودة الطوعية بسلامة وكرامة

١٠- الحق في العودة الطوعية بسلامة وكرامة

١٠-١ لجميع اللاجئين والمشردين الحق في ان يعودوا طوعاً الى مساكنهم او اراضيهم او اماكن اقامتهم المعتادة السابقة بأمان وكرامة . ويجب ان تستند العودة الطوعية الآمنة والكريمة الى خيار حر ومطلع وفردي .وينبغي ان تتاح للاجئين والمشردين معلومات كاملة وموضوعية ومستوفاه ودقيقة ،بما في ذلك عن المسائل المتعلقة بالسلامة الجسدية والمادية والقانونية في البلدان او الأماكن الاصلية.

١٠-٢ تسمح الدول للاجئين والمشردين الراغبين في العودة طوعا الى مساكنهم او اراضيهم او اماكن اقامتهم المعتادة السابقة بالعودة اليها . ولا يمكن تضييق هذا الحق لأسباب تتعلق بخلافة الدول او اخضاعه لقيود زمنية تعسفية او غير مشروعة.

١٠-٣ لا يجوز اجبار اللاجئين والمشردين او اكراههم بصورة مباشرة او غير مباشرة على العودة الى مساكنهم او اراضيهم او اماكن اقامتهم المعتادة السابقة .وينبغي ان تتاح للاجئين والمشردين وسيلة فعالة لإيجاد حلول مستديمة للتشريد غير العودة ، اذا رغبو في ذلك دون المساس بحقهم في استرداد مساكنهم و اراضيهم وممتلكاتهم.

١٠-٤ ينبغي للدول عند الضرورة ان تطلب من الدول الاخرى او المنظمات الدولية المساعدة المالية و/او التقنية اللازمة لتيسير عودة اللاجئين والمشردين عودة طوعية فعالة بأمان وكرامة.

الفرع الخامس -أليات التنفيذ القانونية والسياسية والاجرائية والمؤسسية

١١- التوافق مع القانوزن الدولي لحقوق الانسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة

١١-١ ينبغي للدول ان تضمن توافق كافة الاجراءات والمؤسسات والاليات والاطر القانونية المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات توافقاً تاماً مع القانون الدولي لحقوق الانسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة ،وان تتضمن الاعتراف بالحق في العودة الطوعية بأمان وكرامة.

١٢- الاجراءات والمؤسسات والآليات الوطنية.

١٢-١ ينبغي للدول ان تضع اجراءات ومؤسسات واليات عادلة ومناسبة في توقيتها ومستقلة وشفافة وغير تمييزية وان تدعمها بهدف تقييم المطالبات المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات وانفاذ هذه المطالبات .وفي الحالات التي تكون فيها الاجراءات والمؤسسات والاليات القائمة قادرة على معالجة هذة القضايا بفعالية ،ينبغي ان تتاح الموارد المالية والبشرية والموارد الاخرى الملائمة لتيسير عملية الرد على نحو منصف وآني.

١٢-٢ ينبغي للدول ان تضمن ان تكون الاجراءات والمؤسسات والاليات المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات مراعية للاعمار وللفروق بين الجنسين ،وان تعترف بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وكذلك بين الفتيان والفتيات وان يتجلى فيها مبدأ مصالح الطفل الفضلى الجوهري.

١٢-٣ ينبغي للدول ان تتخذ كل الاجراءات الادارية والتشريعية والقضائية المناسبة لدعم عملية رد المساكن والاراضي والممتلكات وتيسيرها .وينبغي للدول ان توفر الموارد المالية والبشرية الوافية وغيرها من الموارد لجميع الوكالات المعنية ليتسنى لها انجاز عملها على نحو منصف وفي الوقت المناسب.

١٢-٤ ينبغي للدول ان تضع مبادئ توجيهية لضمان فعالية كافة الاجراءات والمؤسسات والآليات المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات بما فيها المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتنظيم المؤسسي ،وتدريب الموظفين وعدد الحالات المعروضة واجراءات التحقيق وتقديم الشكاوي والتحقق من ملكية الاموال او غيرها من حقوق الملكية ،وكذلك آليات اتخاذ القرارات والانفاذ والتظلم .ويجوز للدول ادراج آليات بديلة او غير رسمية لتسوية المنازعات ضمن هذه العملية ما دامت هذه الاليات تتفق مع القانون الدولي لحقوق الانسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة بما فيها الحق في الحماية من التمييز.

١٢-٥ في حال تعطل سيادة القانون بشكل عام او عندما تعجز الدول عن تنفيذ الاجراءات والمؤسسات والاليات اللازمة لتيسير عملية رد المساكن والأراضي والممتلكات على نحو منصف وفي الوقت المناسب ينبغي للدول ان تطلب المساعدة والتعاون التقنين من الوكالات الدولية ذات الصلة بغية وضع انظمة مؤقتة تتيح للاجئين والمشردين الاجراءات والمؤسسات والاليات الضرورية لضمان سبل انتصاف فعالية فيما يتعلق بالاسترداد.

١٢-٦ ينبغي للدول ادراج الاجراءات والمؤسسات والآليات المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات في اتفاقات السلم واتفاقات العودة الطوعية الى الوطن. وينبغي تضمين اتفاقات السلم تعهدات محددة من الاطراف بتسوية أي مسائل تتعلق بالمساكن والاراضي والممتلكات وتقتضي سبل انتصاف بموجب القانون الدولي او تهدد بتقويض عملية السلم فيما لو تركت دون تسوية مع ايلاء الاولوية الواضحة لحق الاسترداد باعتباره وسيلة الانتصاف المفضلة في هذا الصدد.

١٣- تيسير امكانية الاستفادة من اجراءات تقديم مطالبات الاسترداد.

١٣-١ ينبغي ان تتاح لكل شخص حرم تعسفا او بصورة غير مشروعة من مسكنه او ارضه او ممتلكاته امكانية تقديم مطالبة بالاسترداد و/او التعويض الى هيئة مستقلة ومحايدة ،وان يبت في مطالبته ويبلغ بذلك وينبغي للدول الا تفرض أي شروط مسبقة لتقديم مطالبات الاسترداد.

١٣-٢ ينبغي للدول ان تضمن ان تكون جميع جوانب عملية مطالبات الاسترداد بما فيها اجراءات التظلم ،عادلة وفي حينها ومتاحة ومجانية ومراعية للعمر وللفروق بين الجنسين وينبغي للدول ان تعتمد تدابير ايجابية لضمان تمكين المرأة من المشاركة على قدم المساواة في هذه العملية.

١٣-٣ ينبغي للدول ان تضمن تمكين الاطفال المنفصلين عن ذويهم او غير المصحوبين من المشاركة ومن تمثيلهم تمثيلا تاما في عملية مطالبات الاسترداد ،وان يكون أي قرار متعلق بمطالبة استرداد لاطفال منفصلين عن ذويهم او غير مصحوبين متوافقا مع مبدأ مصالح الطفل الفضلي الجوهري.

١٣-٤ ينبغي للدول ان تضمن إتاحة عملية مطالبات الاسترداد للاجئين والمشردين الآخرين بغض النظر عن مكان إقامتهم اثناء فترة التشريد، بما في ذلك في بلدان المنشأ أو بلدان اللجوء أو البلدان التي فروا إليها. وينبغي للدول أن تضمن إحاطة جميع الأشخاص المعنيين بإجراءات عملية مطالبات الاسترداد ووضع المعلومات المتعلقة بهذه العملية في متناول الجميع، بما في ذلك في بلدان المنشأ أو بلدان اللجوء أو البلدان التي فرّوا اليها.

١٣-٥ ينبغي للدول أن تسعى إلى مراكز ومكاتب لمعالجة مطالبات الاسترداد في مختلف المناطق المتضررة التي يقيم فيها أصحاب المطالبات المحتملون. وتيسيراً للوصول إلى هؤلاء المتضررين على أوسع نطاق ممكن، ينبغي إتاحة إمكانية إرسال مطالبات الاسترداد بالبريد أو بالوكالة إلى جانب المطالبة الشخصية. وينبغي ان تنظر الدول أيضاً في إنشاء وحدات متنقلة لضمان الوصول إلى كافة أصحاب المطالبات المحتملين.

١٣-٦ ينبغي للدول أن تضمن أن يكون لمستعملي المساكن او الأراضي او الممتلكات او جميعها، بمن فيهم المستأجرون، حق المشاركة في عملية مطالبات الاسترداد، بما في ذلك عن طريق تقديم مطالبات استرداد جماعية.

١٣-٧ ينبغي للدول ان تضع استمارات مطالبة استرداد تكون بسيطة ويسهل فهمها واستعمالها، وأن تتيحها باللغة أو اللغات الأساسية للفئات المتضررة. كما ينبغي توفير مساعدين أكفاء لمساعدة الاشخاص على ملء ما قد يلزم من استمارات وتقديمها، وينبغي توفير هذه المساعدة بصورة تراعي العمر والفروق بين الجنسين.

١٣-٨ عندما لا يتسنى تبسيط استمارات مطالبات الاسترداد تبسيطاً كافياً بسبب التعقيدات التي تتسم بها عملية المطالبة، ينبغي للدول ان توظف اشخاصاً أكفاء لمقابلة أصحاب المطالبات المحتملين في جو من الثقة ومع

مراعاة العمر والفروق بين الجنسين، بغية الحصول على المعلومات اللازمة وملء استمارات المطالبات بالنيابة عنهم.

١٣-٩ ينبغي للدول أن تحدد فترة زمنية واضحة لتقديم مطالبات الاسترداد. وينبغي نشر هذه المعلومات على نطاق واسع وأن تكون الفترة طويلة بما يكفي لضمان حصول جميع المتضررين على فرصة مناسبة لإيداع مطالبات الاسترداد، ومع مراعاة عدد أصحاب المطالبات المحتملين، والصعوبات التي قد تواجههم في جمع المعلومات والحصول عليها، ونطاق التشريد، والفرص المتاحة للفئات المحرومة والاشخاص الضعفاء للاستفادة من هذه العملية، والوضع السياسي في البلد أو المكان الاصلي.

١٣-١٠ ينبغي للدول أن تكفل إتاحة مساعدة خاصة لمن يحتاجون اليها مثل الاميين والمعوقين، لضمان عدم حرمانهم من إمكانية الاستفادة من عملية مطالبة الاسترداد.

١٣-١١ ينبغي للدول أن تكفل تقديم مساعدة قانونية مناسبة، مجاناً إن امكن، إلى من يسعى إلى تقديم مطالبة لاسترداد أملاكه. ويمكن تقديم المساعدة القانونية من مصادر حكومية أو غير حكومية (وطنية كانت ام دولية)، على أن تستوفي معايير مناسبة من الجودة وعدم التمييز والإنصاف والحياد، حتى لا تضرّ بعملية مطالبات الاسترداد.

١٣-١٢ ينبغي للدول أن تضمن عدم تعرض أي شخص للاضطهاد أو العقاب بسبب تقديم مطالبة الاسترداد.

١٤- إتاحة قدر وافٍ من التشاور والمشاركة في اتخاذ القرارات

١٤-١ ينبغي للدول والجهات الدولية والوطنية المعنية الاخرى أن تضمن تنفيذ برامج العودة إلى الوطن ورد المساكن والأراضي والممتلكات بقدرٍ وافٍ من التشاور والمشاركة مع الاشخاص والفئات والجِماعات المتضرر.

١٤-٢ ينبغي على وجه الخصوص للدول والجهات الدولية والوطنية المعنية الأخرى، أن تكفل تمثيل النساء والسكان الأصليين والأقليات العنصرية والعرقية والمسنين والمعوقين والأطفال تمثيلاً مناسباً وإشراكهم في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالاسترداد، وإتاحة السبل والمعلومات المناسبة لهم لتمكينهم من المشاركة بفعالية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجاتهم الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم المسنون، والنساء الوحيدات اللاتي يتولين رعاية الاسرة، والاطفال المنفصلون عن ذويهم والأطفال غير المصحوبين، والمعوقين.

١٥- سجلات ومستندات المساكن والأراضي والممتلكات

١٥-١ ينبغي للدول أن تسعى إلى إنشاء او اعادة انشاء نظم مسح عقاري وطنية متعددة الأغراض أو غيرها من النظم المناسبة لتسجيل حقوق السكن و الاراضي والملكية كعنصر اساسي في أي برنامج من برامج الرد، مع مراعاة حقوق اللاجئين والمشردين في هذه العملية.

١٥-٢ ينبغي للدول أن تتضمن أن يكون أي حكم قضائي أو شبه قضائي أو إداري أو عرفي يتعلق بالملكية المشروعة أو الحق في السكن أو الاراضي و/أو الممتلكات مشفوعاً بتدابير تضمن تسجيل المسكن أو الارض أو الممتلكات المعنية أو تحديد نطاقها على نحو يكفل الضمان القانوني للحيازة. وينبغي ان تمتثل هذه القرارات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة، بما فيها الحق في الحماية من التمييز.

١٥-٣ ينبغي للدول أن تتضمن، عند الاقتضاء، أن أنظمة التسجيل المعمول بها تسجيل و/أو تعترف بما للجماعات التقليدية والسكان الأصليين من حقوق في حيازة الاراضي الجماعية.

١٥-٤ ينبغي للدول والسلطات أو المؤسسات الاخرى المسؤولة أن تضمن عدم إتلاف انظمة التسجيل القائمة في أوقات النزاعات أو فترات ما بعد النزاعات. ويمكن لتدابير منع إتلاف سجلات المساكن والاراضي والممتلكات أن تتضمن حمايتها في الموقع نفسه أو نقلها مؤقتاً الى مكان آمن أو عهدة آمنة. وينبغي، إذا نُقلت السجلات، إرجاعها في اسرع وقت ممكن بعد وقف الاشتباكات. ويجوز أيضاً للدول وغيرها من السلطات المسؤولة النظر في وضع إجراءات لنسخ السجلات (بما في ذلك صيغة رقمية) ونقلها بشكل مأمون والاعتراف بأصالة هذه النسخ.

١٥-٥ ينبغي للدول وغيرها من السلطات أو المؤسسات المسؤولة تزويد صاحب مطالبة ما أو وكيله، بناء على طلبه، بنسخ مما قد يكون في حوزتها من ادلة مستندية يقتضيها تقديم المطالبة بالاسترداد و/أو دعمها. وينبغي توفير مثل هذه الادلة المستندية مجاناً أو لقاء رسم رمزي.

١٥-٦ ينبغي للدول والسلطات أو المؤسسات الأخرى المسؤولة عن تسجيل اللاجئين او المشردين ان تسعى إلى جمع المعلومات اللازمة لتيسير عملية الرد، مثلاً عن طريق تضمين استمارة التسجيل اسئلة تتعلق بمكان ووضع المسكن الأصلي للاجئ أو المشرد، أو ارضه او ممتلكاته أو مكان إقامته المعتاد. وينبغي التماس هذه المعلومات في كل مرة تجمع فيها المعلومات من اللاجئين والمشردين، بما فيها وقت الفرار.

١٥-٧ يجوز للدول، في حالات التشريد الجماعي حيث لا توجد ادلة مستندية كافية فيما يتعلق بالحيازة او حقوق الملكية، ان تفترض افتراضاً جازماً بأن الاشخاص الذين يفرون من ديارهم اثناء فترة تتصف بالعنف أو الكوارث قد فعلوا ذلك لاسباب تتعلق بالعنف أو الكوارث ويحق لهم بالتالي استراداد مساكنهم و أراضيهم وممتلكاتهم. وفي هذه الحالات، يجوز للسلطات الإدارية والقضائية أن تعمل بشكل مستقل على إثبات الوقائع المتصلة بمطالبات الاسترداد غير الموثقة.

١٥-٨ ينبغي للدول ألا تعترف بصحة أي معاملة تخص مساكن أو اراض أو ممتلكات، بما فيها أي نقل لملكيتها، تمت بالإكراه، أو باي شكل من أشكال القسر أو الارغام، سواء مباشر أو غير مباشر، على نحو يتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

١٦- حقوق المستأجرين وسواهم من غير المالكين

١٦-١ ينبغي للدول ان تضمن أن حقوق المستاجرين وأصحاب حقوق شغل المساكن الاجتماعية وغيرهم من الشاغلين أو المستعملين الشرعيين للمساكن والأراضي والممتلكات تحظى بالاعتراف في إطار برامج الرد. وينبغي للدول أن تكفل، إلى أقصى حد ممكن، عودة أولئك الأشخاص إلى مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم واسترجاعها على غرار غيرهم ممن يملكزن حقوق ملكية رسمية.

١٧- الشاغلون الثانويون

١٧-١ ينبغي للدول ان تتضمن حماية الشاغلين الثانويين من الطرد التعسفي أو القسري غير المشروع. وفي الحالات التي تُعتبر فيها عمليات الطرد القسري للشاغلين الثانويين مبررة ولا مفر منها لأغراض رد المساكن أو الأراضي أو الممتلكات، وتضمن الدول التقيد في تلك العمليات بالقانون الدولي لحقوق الإنسان ومعاييره، بما يضمن للشاغلين الثانويين إجراءات عادلة، تشمل إتاحة الفرصة لهم للتشاور الحقيقي ومنحهم مهلة كافية ومعقولة وتوفير سبل انتصاف قانونية لهم، بما في ذلك فرص الجبر القانوني،

١٧-٢ ينبغي للدول أن تضمن ألا تضر ضمانات الإجراءات العادلة الممنوحة للشاغلين الثانويين بحقوق المالكين والمستأجرين الشرعيين وغيرهم من أصحاب الحقوق الشرعيين في استرجاع مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم على نحو عادل وفي الوقت المناسب.

١٧-٣ ينبغي للدول، في الحالات اًلتي تكون فيها عمليات طرد الشاغلين الثانويين مبررة ولا مفر منها، ان تتخذ تدابير إيجابية لحماية الشاغلين الثانويين، الذين لا سبيل لديهم لشغل أي سكن لائق آخر غير الذي يشغلونه حالياً، من التشرد وغيره من انتهاكات الحق في السكن اللائق. وينبغي للدول أن تتعهد بتحديد هوية اولئك الشاغلين وبتوفير مساكن و/أو اراضي بديلة، ولو مؤقتة لهم، بغية تيسير رد المساكن والاراضي والممتلكات الخاصة باللاجئين والمشردين في الوقت المناسب. بيد أن غياب مثل هذه البدائل ينبغي ألا يؤدي إلى تأجيل غير ضروري لتنفيذ وإنفاذ القرارات الصادرة عن الهيئات المعنية فيما يتعلق برد المساكن والاراضي والممتلكات.

١٧-٤ في الحالات التي يقوم فيها الشاغلون الثانويون ببيع المساكن والاراضي والممتلكات إلى أطراف ثالثة بحسن نية، يجوز للدول النظر في وضع آليات لتعويض الأطراف الثالثة المتضررة. بيد أن فظاعة التشرد الكامن من وراء ذلك قد تستتبع استنباط عدم مشروعية شراء ممتلكات مهجورة، مما يستبعد وجود مصالح حسنة النية فيما يتعلق بالممتلكات المذكورة في هذه الحالات.

١٨- التدابير التشريعية

١٨-١ ينبغي للدول ان تضمن الاعتراف بحق اللاجئين والمشردين في استرداد مساكنهم وأراضيهم وممتلكاتهم كعنصر أساسي من عناصر سيادة القانون. وينبغي للدول ان تضمن الحق في استرداد المساكن والأراضي والممتلكات بجميع الوسائل التشريعية اللازمة، بما فيها اعتماد القوانين أو اللوائح أو الممارسات ذات الصلة أو تعديلها أو إصلاحها أو إلغاؤها. وينبغي للدول أن تضع إطاراً قانونياً واضحاً ومتسقاً، وعند الاقتضاء موحداً في قانون واحد، لحماية الحق في استرداد المساكن والاراضي والممتلكات.

١٨-٢ ينبغي للدول ان تكفل أن جميع القوانين ذات الصلة تحدد بوضوح جميع الاشخاص و/أو الفئات المتضررة التي يحق لها قانوناً استرداد مساكنها وأراضيها وممتلكاتها، ولاسيما اللاجئون والمشردون. وينبغي كذلك الاعتراف بأصحاب المطالبات الفرعيين، بمن فيهم أفراد العائلة المقيمون عندما حصل التشرد والازواج والشركاء والمعالون والورثة الشرعيون وغيرهم ممن ينبغي إعطاؤهم الحق في المطالبة على قدم المساواة مع أصحاب المطالبات الأساسيين.

١٨-٣ ينبغبي للدول أن تكفل أن تكون التشريعات الوطنية المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات منسجمة داخلياً، وكذلك متوافقة مع الاتفاقات السابق وجودها في هذا الشأن، مثل اتفاقات السلم واتفاقات العودة الطوعية إلى الوطن، ما دامت تلك الاتفاقات نفسها تتوافق مع القانون الدولي لحقوق الانسان وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي والمعايير ذات الصلة.

١٩- حظر القوانين التعسفية والتمييزية

١٩-١ ينبغي للدول أن تمتنع عن اعتماد او تطبيق أي قوانين تضر بعملية رد الاملاك، ولا سيما قوانين التنازل وفزانين التقادم التعسفية أو التمييزية أو المجحفة.

١٩-٢ ينبغي للدول ان تتخذ خطوات فورية لإبطال القوانين المجحفة أو التعسفية، وكذلك القوانين التي لها آثار تمييزية على التمتع بحق استرداد المساكن والاراضي والممتلكات، وأن تضمن سبل انتصاف للمتضررين دون وجد حق من تطبيق هذه القوانين في الماضي.

١٩-٣ ينبغي للدول أن تضمن أن جميع السياسات الوطنية المتعلقة بالحق في استرداد المساكن والاراضي والممتلكات تكفل بشكل تام حقوق المراة والفتاة في الحماية من التمييز وفي المساواة على صعيدي القانون والممارسة على السواء.

٢٠- إنفاذ القرارات والاحكام المتعلقة بالرد

٢٠-١ ينبغي للدول أن تعين وكالات عامة محددة يعهد اليها بإنفاذ القرارات والاحكام المتعلقة برد المساكن والاراضي والممتلكات.

٢٠-٢ ينبغي للدول ان تكفل، بواسطة القانون وغيره من الوسائل المناسبة، أن تكون السلطات المحلية والوطنية ملزمة قانوناً بمراعاة القرارات والاحكام الصادرة عن الهيئات المعنية برد المساكن والأراضي والممتلكات، وبتطبيق هذه القرارات والأحكام وإنفاذها.

٢٠-٣ ينبغي للدول أن تعتمد تدابير محددة للحيلولة دون عرقلة إفاذ القرارات والاحكام المتعلقة برد المساكن والأراضي والممتلكات. وينبغي التحقيق التام في حالات تهديد أو الاعتداء على الموظفين والوكالات المسؤولة عن تنفيذ برامج الرد، وينبغي المقاضاة على ذلك.

٢٠-٤ ينبغي للدول أن تعتمد تدابير محددة لمنع تدمير أو نهب المساكن والإراضي والممتلكات المتنازع عليها أو المهجورة. وتقليلاً لخطر التدمير والنهب، ينبغي للدول أن تضع إجراءات لجرد محتويات المساكن والاراضي والممتلكات المطالب بردها في إطار برامج رد المساكن والأراضي والممتلكات.

٢٠-٥ ينبغي للدول ان تقوم بحملات إعلامية عامة تهدف الى توعية الشاغلين الثانويين والاطراف المعنية الاخرى بحقوقهم والنتائج القانونية المترتبة على عدم الامتثال للقرارات والاحكام المتعلقة برد المساكن والأراضي والممتلكات، بما في ذلك الامتناع عن إخلاء المساكن أو الاراضي أو الممتلكات طوعاً، وتخريبها أو نهبها أو كلاهما.

٢١ التعويض

٢١-١ يحق لجميع اللاجئين والمشردين الحصول على تعويض تام وفعال كجزء لا يتجزء من عملية الاسترداد. وقد يكون التعويض نقدياً أو عينياً. وتضمن الدول، امتثالاً لمبدأ العدالة التعويضية، ألا يستخدم حل التعويض إلا عندما يكون الحل الرد متعذراً عملياً أو عندما يرضى الطرف المتضرر عن علم وطواعية بالتعويض بدلا من الاسترداد، أو عندما تكون شروط التسوية السلمية المتفاوض عليها تنص على الجمع بين الرد والتعويض.

٢١-٢ تضمن الدول عادة ألا يعتبر الرد متعذراً عملياً إلا في حالات استثنائية، وبالتحديد عندما يكون المسكن او الأرض و/أو الممتلكات مدمرة أو عندما لا يعود لها وجود، وفق ما تقرره محكمة محايدة مستقلة. وحتى في هذه الظروفن ينبغي ان يتاح لصاحب الحق في السكن أو الأرض و/أو الممتلكات خيار التصليح أو إعادة البناء عندما يكون ذلك ممكناً وفي بعص الحالات، قد يكون الجمع بين التعويض والرد سبيل الانتصاف والعدالة التعويضية الانسب.

الفرع السادس- دور المجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الدولية

٢٢- مسؤولية المجتمع الدولي.

٢٢-١ ينبغي للمجتمع الدولي ان يعمل على تعزيز وحماية الحق في استرداد المساكن والأراضي والممتلكات، وكذلك الحق في العودة الطوعية الآمنة والكريمة.

٢٢-٢ ينبغي للمؤسسات والوكالات المالية والتجارية والإنمائية الدولية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة، بما فيها الدول الاعضاء أو المانحة التي يحق لها التصويت في اطار هذه الهيئات، ان تراعي حظر التشريد غير المشروع أو التشريد التعسفي كامل المراعاة، وخاصة حظر ممارسة عمليات الإخلاء القسري بموجب قانون حقوق الانسان الدولي والمعايير ذات الصلة.

٢٢-٣ ينبغي للمنظمات الدولية أن تعمل مع الحكومات الوطنية وأن تتبادل معها الخبرات بشان تنمية السياسات والبرامج الوطنية المتعلقة برد المساكن والأراضي والممتلكات، وأن تساعد على ضمان انتثالها لقانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدلوي والمعيير ذات الصلة كما ينبغي للمنظمات الدولية أن تدعم رصد تنفيذ البرامج والسياسات المذكورة.

٢٢-٤ ينبغي للمنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، أن تعمل على ضمان إدراج احكام تتعلق برد المساكن والأراضي والممتلكات في اتفاقات السلم واتفاقات العودة الطوعية إلى الوطن، بطرق منها وضع إجراءات وإقامة مؤسسات وآليات وأطر قانونية على الصعيد الوطني.

٢٢-٥ ينبغي لعمليات السلم الدولية، في إطار تنفيذها مجمل المهام المسندة إليها، ان تساعد على المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة تكفل نجاح تنفيذ سياسات وبرامج رد المساكن والاراضي والممتلكات وإنفاذها.

٢٢-٦ ينبغي أن يطلب من عمليات السلم الدولية، حسب سياق المهام المسندة أليها، دعم حماية الحق في استرداد المساكن والأراضي والممتلكات، بطرق منها إنفاذ الاحكام والقرارات المتعلقة بالرد. وينبغي ان ينظر أعضاء مجلس الامن في إدراج هذا الدور في ولاية عمليات السلم.

٢٢-٧ ينبغي للمنظمات الدولية وعمليات السلم أن تتفادى شغل أو استئجار أو شراء مساكن أو أراضي أو ممتلكات غير خاضعة آنذاك لسيطرة صاحب الحق فيها، وأن تطلب من موظفيها أن يحذوا حذوها. كما ينبغي للمنظمات الدولية وعمليات السلم أن تضمن أن الهيئات أو الاجراءات الخاضعة لسيطرتها أو إشرافها لا تعرقل رد المساكن أو الاراضي أو الممتلكات، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

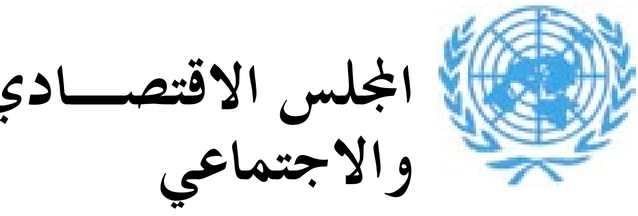
الفرع السابع- التفسير

٢٣- التفسير

٢٣-١ لا تفسّر المبادى المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئبن والمشردين على أنها تَحد من الحقوق المعترف بها في إطار قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة، أو تعدلها أو تخل بها على أي نحو آخر، أو بالحقوق المتوافقة مع تلك القوانين والمعايير المعترف بها بمقتضى القانون الوطني.



E



Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/2005/17
28 June 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
الدورة السابعة والخمسون
البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

رد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمشردين داخلياً

التقرير الختامي للمقرر الخاص ، باولو سيرجيو بنهيرو
المبادىء المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين

موجز

رحبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، في قرارها ٢/٢٠٠٤ الذي اعتمدته في دورتها السادسة والخمسين ، بالتقرير المرحلي الذي اعده المقرر الخاص ، وطلبت إلى مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان تعميم مشروع المبادىء الوارد في التقرير المذكور والمتعلق برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين تعميماً واسع النطاق على المنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات المتخصصة وغيرها من الاطراف المهتمة للتعليق عليها ، وطلبت الى المقرر الخاص اخذ هذه التعليقات في الاعتبار لدى اعداد تقريره الختامي الذي ستنظر فيه اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والخمسين .

وتتجلى في هذا التقرير الختامي المقدم من المقرر الخاص نتائج عملية التشاور المكثف هذه ، وترد فيه المباديء المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين في صيغتها النهائية.

وتتضمن الاضافة الى هذا التقرير ملاحظات تفسيرية بشأن هذه المباديء ، حيث تحدد الملاحظات احكام قانون حقوق الانسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة ، التي تشكل الاساس الذي تستند اليه المباديء نفسها .

مقدمة

١- رحبت اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في قرارها ٢/٢٠٠٤ الذي اعتمدته في دورتها السادسة والخمسين، وبالتقرير المرحلي الذي اعده المقرر الخاص المعني برد المساكن والممتلكات في سياق عودة اللاجئين والمشردين داخلياً ، والذي تضمن مشروع مباديء متعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين (E/CN.٤/Sub.٢/٢٠٠٤/٢٢) (المشار اليها فيما بعبارة "مشروع المباديء")، كما تضمن مشروع تعليق اضافي على مشروع المباديء نفسه (E/CN.٤/Sub.٢/٢٠٠٤/٢٢/Add.١).

٢- وطلبت اللجنة الفرعية في قرارها ٢/٢٠٠٤الى مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان تعميم مشروع المباديء على نطاق واسع بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والوكالات المتخصصة وغيرها من الاطراف المهتمة للتعليق عليها، وطلبت الى المقرر الخاص اخذ هذه التعليقات في الاعتبار لدى اعداد تقريره الختامي الذي ستنظر فيه اللجنة الفرعية في دورتها السابعة والخمسين، وبالاضافة الى ذلك التمس المقرر الخاص ايضاً، خلال العام الماضي، تعليقات من عدة وكالات وخبراء بغية الحصول على مجموعة واسعة من الآراء والتعليقات والمساهمات بشأن مشروع المباديء .

٣- وتلقى المقرر الخاص، منذ انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجنة الفرعية ، العديد من التعليقات المكتوبة النبيهة والمفصلة على مشروع المباديء من منظمات غير حكومية وحكومات ووكالات متخصصة واطراف مهتمة اخرى، ويعرب المقرر الخاص عن بالغ غبطته لما حظي به مشروع المبادي من عناية واهتمام من جانب العديد من الاطراف المهتمة، ويود الاعراب عن تقديره وامتنانه لكل مساهمة قدمت من اجل النهوض بهذا العمل الهام .

٤- وعقد في جامعة براون في بروفيدنس ، رود ايلاند بالولايات المتحدة الامريكية يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/ابريل ٢٠٠٥ اجتماع استشاري للخبراء بشأن مشروع المباديء المتعلقة برد المساكن والممتلكات، بغية زيادة تيسير الحوار بشأنها، وأتاح هذا الاجتماع للمقرر الخاص مناقشة تطوير مشروع المباديء بالشراكة مع مجموعة واسعة من الخبراء الدوليين واضفى المشاركون على المحفل تشكيلة متنوعة وهامة من الخبرات، بما في ذلك الكفاءة في مجالات مساعدة اللاجئين ، وقانون اللاجئين والمشردين داخلياً، وتطوير برنامج رد المساكن والممتلكات وتنفيذه ، وحالات النزاعات وما بعد النزاعات، وبناء السلم ومفاوضات السلم، وحقوق الاسكان الدولية ، والمساواة بين الجنسين في حالات التشرد ، بالاضافة طبعاً الى خبرة جديرة بالثناء في مجالي القانون الانساني الدولي وقانون حقوق الانسان الدولي[1] .

٥- واشترك في تنسيق الاجتماع الاستشاري للخبراء معهد واتسن للدراسات الدولية في جامعة براون ومركز حقوق الاسكان وحالات الاخلاء ، بدعم سخي من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس اللاجئين النرويجي ، ويود المقرر الخاص انتهاز هذه الفرصة ايضاً للاعراب عن شكره وامتنانه لكل من هذه الوكالات على دعمها الطيب والسخي .

٦- ودعي المشاركون في الاجتماع الى التعليق على المضمون الموضوعي والفني لمشروع المباديء، بما يضمن ان تتجلى في الصياغة النهائية للمباديء نفسها، بأكبر قدر ممكن من الوضوح والايجاز، العقبات الحقيقية التي قد تعترض تنفيذ برامج الاسترداد ، وتدعو المباديء الى اتباع نهج بعيد النظر وشمولي في معالجة مسائل رد المساكن والاراضي والممتلكات بموجب احكام القانون الدولي . وهو في الآن ذاته نهج متأصل في الدروس التي تعلمها الخبراء في الميدان ، وفي " افضل الممارسات " التي ظهرت اثناء اوضاع ما بعد النزاعات السابقة، حيث اعتبرت برامج الرد عنصراً اساسياً من عناصر العدالة التعويضية وتتضمن المباديء مجموعة احكام مفيدة جداً من العديد من السياسات والبرامج الوطنية القائمة سابقاً والمتعلقة بالرد، بما فيها السياسات والبرامج التي وضعت من اجل بوروندي، والبوسنة والهرسك، وجنوب افريقيا، ورواندا، وغواتيمالا، وقبرص، وكمبوديا، وكوسوفو.

٧- وليس من شك في ان عملية الاستعراض الدقيقة هذه قد حسنت جودة مشروع المباديء وعمقه وجدواه وهذا التقرير الختامي المقدم من المقرر الخاص يتضمن حصيلة عملية المشاورة المكثفة هذه ويعرض المباديء المتعلقة برد المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين في صيغتها النهائية، وتقدم الاضافة الى هذا التقرير ملاحظات تفسيرية بشأن هذه المباديء وتحدد الملاحظات الاحكام الواردة في قانون حقوق الانسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة ، والتي تشكل الاساس ذاته الذي تستند اليه المباديء المذكورة .

٨- وتنبغي الاشارة الى ان هذه المباديء لا تزال تتجلى فيها المباديء المقبولة على نطاق واسع والمضمنة في قانون حقوق الانسان الدولي وقانون اللاجئين الدولي والقانون الانساني الدولي والمعايير ذات الصلة ، بما فيها المباديء التي ينص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين واتفاقية جنيف بشأن حماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكول الاضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية كما تتجلى في المباديء معايير دولية اخرى ذات صلة بحقوق الانسان وغيرها من المعايير المتصلة بذلك، خاصةً المباديء التوجيهية بشأن التشريد الداخلي ، والمباديء الاساسية والمباديء التوجيهية المتعلقة بحق ضحايا انتهاكات قانون حقوق الانسان الدولي والقانون الانساني الدولي في الانتصاف والجبر[2]، وما خلصت اليه اللجنة التنفيذية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من نتائج في هذا الشأن .

٩- وفي مرحلة لاحقة، سيصبح من الممكن، ومن المجدي للغاية اصدار تعليق اوفى واشمل على المباديء بحيث يشمل جميع احكام القانون الدولي ذات الصلة، وغيرها من المعايير المعمول بها، التي قد تفيد في تفسير هذه المباديء بيد ان اعداد مثل هذا النص المستفيض هو امر خارج عن نطاق هذه الدراسة ويمكن بل وينبغي النظر في اعداد تعليق شامل كمشروع للمستقبل ولا شك ان هذا النهج استخدم سابقاً في الحالات التي صيغت فيها معايير لحقوق الانسان واعتمدت من هيئات تعنى بحقوق الانسان كاللجنة الفرعية ويؤمل ان يكون اصدار التعليق الوافي احدى الطرق العديدة التي ستكفل الاستمرار للمباديء المتعلقة برد المساكن المساكن والممتلكات الى اللاجئين والمشردين .

الحواشي

(١) The Participants in the Expert Consultation were Ingunn-Sofie Aursnes، Paul Bentall، George Bisharat، Widney Brown، Pierre Buyoya، Roberta Cohen، Mayra Gomez، Agnes Hurwitz، Lisa Jones، Isabel G. Lavadenz Paccieri، Scott Leckie، Dan Lewis، Karolina Lindholm-Billing، Gert Ludekin، Carolyn Makinson، John Packer .and Rhodri Williams

(٢) The Commission recommended to the General Assembly that it adopt the Basic Principles and Guidelines as contained in the annex to Commission .٣٥/٢٠٠٥ resolution

التتمة ص٣٤و٣٥


حق العودة
تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
عضو الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

تحرير
محمد جرادات نهاد بقــاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبِّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. ٧٢٨
تلفاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٤٦ ، هاتف ٠٢-٢٧٧٧٠٨٦
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.